الجزء الأول من شرح

الإيضاح للخطيب القزويني

في

المعاني والبيان والبديع

تأليف

عبد المتعال الصعيدى
المدرس بكلية اللغة العربية من كليات الجامع الأزهر

قد وضعنا الايضاح بأعلى الصفحة والشرح بأسفلها

١٣٥٣ هـ — ١٩٣٥ م

يطلب من جميع المكاتب الشهيرة بمصر والخارج

المطبعة المحمودية التجارية بالأزهر بمصر

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الامام العالم العلامة خطيب الخطباء مفتي المسلمين جلال الدين أبو عبد الله محمد ابن قاضى القضاة سعد الدين أبى محمد عبد الرحمن ابن امام الدين أبى حفص عمر القزوينى الشافعى متع الله المسلمين بحياته وأحسن عقباه .

الحمد لله رب العالمين وصلاته على محمد وعلى آله محمد أجمعين (أما بعد) فهذا كتاب فى علم البلاغة وتوابعها ترجمته (بالايضاح) وجعلته على ترتيب مختصرى الذى سميته (تلخيص المفتاح) وبسطت فيه القول ليكون كالشرح له فأوضحت مواضعه المشكلة وفصلت معانيه المجملة وعمدت الى ماخلا عنه المختصر مما تضمنه مفتاح العلوم والى ماخلا عنه المفتاح من كلام

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمده وأستعين به انه نعم الناصر المعين وأصلى على محمد نبيه ورسوله الذى أيده بمعجزة القرآن الكريم فكانت معجزة نبوية وآية علمية وأدبية أدت وظيفتها فى إثبات النبوة ثم أخذت تنهض بهذه الأمة فى علومها وآدابها حتى بلغت بها تلك الذروة وكان من فضلها على الأدب العربى هذه العلوم الثلاثة التى تقع من علومه في أعلى درجة (المعاني والبيان والبديع) واذا كان الامام عبد القاهر الجرجانى واضع أساسها بكتابيه (أسرار البلاغة ، ودلائل الاعجاز) فان الامام السكاكى هو منظم بنيانها ومفصل أجزائها ومهذب مسائلها فى كتابه (مفتاح العلوم) واذا كان

الشيخ الامام عبد القاهر الجرجانى رحمه الله فى كتابيه (دلائل الاعجاز وأسرار البلاغة) والى ماتيسر النظرفيه من كلام غيرهما فاستخرجت زبدة ذلك كله وهذبتهاورتبتها حتى استقر كل شيء منها فى محله وأضفت الى ذلك ما أدى إليه فكرى ولم أجده لغيرى لجاء بحمد الله جامعا لأشتات هذا العلم وإليه أرغب أن يجعله نافعا لمن نظر فيه من أولى الفهم وهو حسبي ونعم الوكيل .

(مقدمة) (١) فى الكشف عن معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة فى علم المعانى والبيان .

للامام السكاكى فيها هذا الصنع فان الخطيب القزوينى هو الذى أبرز مفتاحه فى حلة عربية بكتابيه (تلخيص المفتاح والايضاح لتلخيص المفتاح) ثم زاده تهذيبا الى تهذيبه وكمل نقصه بما فى غيره من كتب أئمة علوم البلاغة وبزيادات أخرى أداه اليها فكره وهداه اليها عقله

واذا كان للعلم فى هذا العصر رسالة جديدة فى سائر فروعه فهذا شرحنا على الايضاح يؤدى فى هذه العلوم تلك الرسالة ويعنى فيها باللب دون القشور التى يعنى بها فيها والله يهدى من يشاء بفضله .

مقدمة

(١) (فى الكشف عن معنى الفصاحة والبلاغة وانحصار علم البلاغة فى علم المعانى والبيان) إنما ذكروا معنى الفصاحة والبلاغة قبل ذكر معانى العلوم الثلاثة لأن معرفة معانيها تتوقف على معرفة معنييهما وقد جعلهما هنا علمين جريا على أحدى الطرق الآتية التى تدخل علم البديع فى علم البيان وتسمى الاثنين باسم علم البيان وصنيعه هنا أحسن من صنيع صاحب المفتاح إذ تكلم على الفصاحة والبلاغة قبل شروعه فى علم البديع وبعد انتهائه من علمى المعانى والبيان

(١) للناس فى تفسير الفصاحة والبلاغة أقوال مختلفة لم أجد فيها بلغنى منها

(١) (للناس فى تفسير الفصاحة والبلاغة أقوال مختلفة) تناول الناس منذ القدم الكلام على الفصاحة والبلاغة فقال أكثم بن صيفى من خطباء العرب قبل الاسلام فى إحدى خطبه: البلاغة الايجاز، وقيل لأرسطو ماالبلاغة؟ فقال: حسن الاستعارة، وقيل لابن المقفع ماالبلاغة؟ فقال: قلة الحصر والجراءة على البشر، وقيل للخليل بن احمد ما البلاغة؟ فقال ماقرب طرفاه وبعد منتهاه، وقيل لابراهيم الامام ماالبلاغة؟ فقال: الجزالة والاصابة، وقيل لبعضهم ماالبلاغة؟ فقال: تصوير الحق فى صورة الباطل وتصوير الباطل فى صورة الحق، ومن تصوير الباطل فى صورة الحق قول الحارث بن حلزة اليشكرى:

عيشى بجد لا يضر ك النوك ما لاقيت جدا
والعيش خير فى ظلا ل النوك ممن عاش كدا

ومن تصوير الحق فى صورة الباطل قول محمد بن عبد الملك الزيات: الرحمة خور فى الطبيعة، وضعف فى المنة، مارحمت شيئا قط.

وأقوال هؤلاء المتقدمين كثيرة فى البلاغة وأما الفصاحة فيندر أن تجد لهم كلاما فيها لأن أكثرهم لم يكن يفرق بينهما ولم يفرق بينهما إلا قليل منهم وقد نقل عن أفلاطون أن الفصاحة لا تكون إلا لموجود والبلاغة تكون لموجود ومفروض، وقال العاص بن عدي: الشجاعة قلب ركين والفصاحة لسان رزين، واللسان فى كلامه اللفظ والرزين الذى فيه فخامة وجزالة، وقال بعضهم: الفصاحة تمام آلة البيان، فهي مقصورة على اللفظ أيضا لأن الآلة وهى اللسان تتعلق باللفظ دون المعنى.

وهذه كانت أقوالهم فى البلاغة والفصاحة قبل أن يأخذوا فى تدوين هذه العلوم وقد كانوا يقصدون منها ذكر أوصاف للبلاغة ولم يكونوا يقصدون منها حقيقة الحد والرسم، فلما أخذوا فى تدوينها أخذوا يقربون *

* من تحديد معنى البلاغة والفصاحة ، فعرف أبو هلال العسكري البلاغة بأنها كل ما تبلغ به المعنى قلب السامع فتمكنه فى نفسه لتمكنه فى نفسك مع صورة مقبولة ومعرض حسن ، فالبلاغة عنده إيضاح المعنى وتحسين اللفظ معا ، وأما الفصاحة فقد ذكر اختلافهم فيها وأنها اذا كانت مأخوذة من الابانة والظهور رجعت مع البلاغة الى معنى واحد وإن اختلف أصلهما اللغوى ، فان قيل إنها تمام آلة اللسان كانت مقصورة على اللفظ وحده وكان من الكلام ماهو فصيح وليس ببليغ كما يسمى الببغاء فصيحا ولا يسمى بليغا إذ هو مقيم الحروف وليس له قصد الى المعنى الذى يؤديه ، وإن قيل إن الكلام لا يسمي فصيحا إلا اذا كان واضح المعنى سهل اللفظ جيد السبك غير مستكره ولا متكلف وجمع الى هذا فخامة وشدة جزالة كان من الكلام ما هو بليغ وفصيح ومنه ما هو بليغ وليس بفصيح كقول ابراهيم بن العباس :

تمر الصبا صفحا بساكنة الغضا ويصدع قلبى أن يهب هبوبها
قريبة عهد بالحبيب وإنما هوى كل نفس حيث حل حبيبها

فالبيت الأول فصيح وبليغ والبيت الثانى بليغ وليس بفصيح لأنه ليس فيه فخامة ولا جزالة ، فلم يقطع أبو هلال فى هذا بشىء فى الفصاحة كما قطع فى البلاغة بل عاد فاضطرب كلامه فى البلاغة وقال إن مدارها على تحسين اللفظ لأن المعانى يعرفها العربى والعجمى والقروى والبدوى وإنما الشأن فى جودة اللفظ وصفائه مع صحة السبك والتركيب والخلو من أود النظم والتأليف .

وقد اضطرب أيضا فيهما كلام عبد القاهر الجرجاني فذهب الى أنهما مترادفان ولكن كلامه مرة يوهم أنهما راجعان الى المعنى دون اللفظ حيث يقول : إن الفصاحة والبلاغة وسائر ما يجرى فى طريقهما أوصاف راجعة الى المعانى والى ما يدل عليه بالألفاظ دون الألفاظ أنفسها ، ومرة يوهم *

أنهما راجعان الى اللفظ دون المعنى حيث يقول : والمعاني مطروحة فى الطريق يعرفها العجمى والعربى والقروى والبدوى وإنما الشأن فى إقامة الوزن وتخير اللفظ .

وقد ذهب ابن سنان الخفاجى الى أن الفصاحة مقصورة على وصف الألفاظ والبلاغة لا تكون إلا وصفا للألفاظ مع المعانى فلا يقال فى كلمة واحدة لا تدل على معنى يفضل عن مثلها بليغة وإن قيل فيها إنها فصيحة وكل كلام بليغ فصيح وليس كل فصيح بليغا كالذى يقع فيه الاسهاب فى غير موضعه فالفصاحة عنده شطر البلاغة وأحد جزأيها وقد رتب كلامه على وجوه الفصاحة والبلاغة فى كتابه (سر الفصاحة) على هذا الاعتبار فلم يميز بينهما إلا في الموضع الذى تفترق به الفصاحة عن البلاغة وهو اللفظة الواحدة على انفرادها فذكر فيها وجوه فصاحتها متميزة ثم ذكر الألفاظ المؤلفة فتكلم فى وجوه حسنها كلاما عاما لم يبين فيه ما يرجع منها إلى الفصاحة وما يرجع منها الى البلاغة . وهذا هو ما امتاز به عليه ابن الأثير الجزرى إذ جعل الكلام فى ذلك دائراً على صناعتين (الصناعة اللفظية والصناعة المعنوية) وجعل الصناعة اللفظية على قسمين (قسم اللفظة المفردة وقسم الألفاظ المركبة) وعنده أنه يحتاج فى تأليف الكلام الى ثلاثة أشياء : اختيار الألفاظ المفردة ونظم كل كلمة مع أختها بحيث لا يكون هناك قلق ولا منافرة ، والغرض المقصود من ذلك الكلام على اختلاف أنواعه . والأول والثانى عنده هما المراد بالفصاحة والثلاثة بجملتها هى المراد بالبلاغة .

فهذا هو صنيعهم قبل الخطيب فى بيان معنى الفصاحة والبلاغة وفى ترتيب الكلام عليهما وقد ذكرناه ليتضح به الفرق بين صنيعهم وصنيعه وليعرف طالب هذه الفنون كيف كان كلامهم فيها قبله .

ما يصلح لتعريفهما به (١) ولا مايشير الي الفرق بين كون الموصوف بهما الكلام وكون الموصوف بهما المتكلم فالأولى أن نقتصر على تلخيص القول فيهما بالاعتبارين فنقول كل واحدة منهما تقع صفة لمعنيين أحدهما الكلام كما فى قولك قصيدة فصيحة أو بليغة ورسالة فصيحة أو بليغة والثانى المتكلم كما فى قولك شاعر فصيح أو بليغ وكاتب فصيح أو بليغ والفصاحة خاصة تقع صفة للمفرد (٢) فيقال كلمة فصيحة ولا يقال كلمة بليغة أما فصاحة المفرد فهى خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس اللغوى (٣) فالتنافر منه ماتكون الكلمة بسببه متناهية فى الثقل على اللسان

(١) (ولامايشير الى الفرق بين كون الموصوف بهما الكلام وكون الموصوف بهما المتكلم) وقيل إن البلاغة من صفة الكلام لامن صفة المتكلم ولهذا لايجوز أن يسمي الله تعالى بليغاً إذ لايجوز أن يوصف بصفة كان موضوعها الكلام وتسميتنا المتكلم بأنه بليغ توسع وحقيقته أن كلامه بليغ ثم كثر استعمال ذلك حتى صار كالحقيقة هكذا قال أبو هلال العسكرى فى البلاغة ولم يذكر مثله فى الفصاحة ولعلها مثلها فيه .

(٢) (فيقال كلمة فصيحة ولا يقال كلمة بليغة) هذا صحيح عند من يفرق بين الفصاحة والبلاغة وأما من يرى أنهما مترادفان فلا مانع عنده من أن يقال كلمة بليغة كما يقال كلمة فصيحة وبعض من يري ترادفهما كعبد القاهر يرى اختصاصهما بالكلام دون المفرد فلا يقال كلمة فصيحة كما لا يقال كلمة بليغة وقد تقدم أن بعض العلماء يرى أنه قد يوجد كلام بليغ ولا يقال له فصيح على عكس ذلك كله .

(٣) (فالتنافر منه ماتكون الكلمة بسببه متناهية فى الثقل) ضابط ذلك أن كل مايعده الذوق الصحيح ثقيلا متعسر النطق فهو متنافر سواء أ كان من قرب المخارج أم من بعدها أم من غير ذلك على ماصرح به ابن الأثير وليس

وعسر النطق بهـا كما روى أن أعرابيا سئل عن ناقتـه فقال تركتها ترعي الهعخع (١) ومنـه ماهو دون ذلك كلفظ مستشزر فى قول امرىء القيس

غدائره مستشزرات الى العلا (٢)

المعول فى الثقل وعدمه على تقارب مخارج الحروف وتباعدها كما زعم ابن سنان وغيره فانهم عولوا على أن تقاربها يكون سببا فى قبح اللفظ وتباعدها يكون سببا فى حسـنه وهذا فاسـد فان الكلمتين قد تتركبان من حروف واحـدة ومع ذلك تـكون إحداهما مستثقلة والأخرى غير مستثقلة مثل ملع (عدا) وعلم فالأولى ثقيلة على اللسان ينبو عنها الذوق والثانية بخلافها مع أن حروفهما متحدة وقد تتألف الـكلمة من حروف متقاربة ولا يكون فيها ثقل مثل قولك (ذقته بفمى) فان الباء والفاء والميم كلها أحرف شفوية متقاربة ولا ثقل فيها ، ومع هذا فانه لايمكن أن ينكر أن لمخارج الحروف وصـفاتها وتأليف الكلمات منهـا دخلا فى ثقلها ولـكن ذلك لايجرى على قاعدة معروفة فيرجع فيه الى ذلك الذوق .

(١) (الهعخع) وهو اسم شجر وقيل انه الخعخع وقيل انه العهعخ وقيل إنها كلمة معاياة لا أصل لها ومثلها فى ذلك عقجق وماأليها مما يجمع فيه بين العين والحاء أو بين الغين والخاء أو بين الجيم والصاد أو بين الجيم والقـاف أو بين الذال والزاى أو نحو ذلك مثل الظش للموضع الخشن والشصاصاء للسنة الشديدة .

(٢) (غدائره مستشزرات الى العلا) هو صـدر بيت من معلقة امرىء القيس يتعلق ببيت فيها قبله فى وصف شعر محبوبته :

وفرع يزين المتن أسـود فاحم   أثيث كقنو النخـلة المتعثكل
غدائره مستشزرات الى العلا   تضل المدارى فى مثنى ومرسل

فالأثيث الـكثير وقنو النخلة عنقودها والمتعثكل المتراكم ولا يخفى

(١) والغرابة أن تكون الكلمة وحشية لا يظهر معناها فيحتاج في معرفته الى أن ينقر عنها في كتب اللغة المبسوطة كما روى عن عيسى بن عمر النحوى أنه سقط عن حمار فاجتمع عليه الناس فقال مالكم تكأكأتم

ما في هذا التشبيه من الخشونة وغدائره ذوائبه ومستشزرات مرتفعات والمدارى الأمشاط جمع مدرى والمثنى المفتول وفي بعض الروايات (تضل العقاص) جمع عقيصة وهي الغدائر من باب الاظهار في محل الاضمار وقيل إن الغدائر هي الشعر مطلقا .

ومثل مستشزرات في ذلك المثعنجر للسائل من ماء أو دمع ، والنقنقة لصوت الضفدع والنقاخ للماء العذب البارد واطلخم في قول أبي تمام :

قد قلت لما اطلخم الأمر وانبعثت عشواء تالية غبسا دهاريسا

واطلخم بمعنى اشتد والعشواء الناقة التي لا تبصر ليلا وغبسا جمع غبساء وهي الظلمة الشديدة والدهاريس الدواهي وهي متنافرة الحروف أيضا .

ومن ذلك لفظ سويداواتها في قول أبي الطيب :

إن الكريم بلا كرام منهم مثل القلوب بلا سويداواتها

فهي كلمة طويلة ثقيلة مثل مستشزرات وهي مركب إضافي داخلة فيما معنا من الكلام على فصاحة المفرد .

(١) (والغرابة أن تكون الكلمة وحشية لا يظهر معناها) عدم ظهور المعنى ناشيء عن الوحشية ووحشية الكلمة ألا تكون مأنوسة الاستعمال عند العرب الخلص سكان البادية لا بالنسبة للمولدين لأنه يخفي عليهم كثير مما كان مأنوس الاستعمال عند أولئك العرب والمراد بسكان البادية سكان الجزيرة جميعها بدوها وحضرها قبل فساد لغتها والمدار على عدم ظهور المعنى الموضوع له فلا يرد متشابه القرآن ومجمله فان معناهما الوضعي ظاهر والتشابه والاجمال في مراد الله منهما وقد وقع ذلك في القرآن

علي تكأكؤكم على ذي جنة افرنقعوا عني . أي اجتمعتم تنحوا أو[1] يخرج لها وجه بعيد كما في قول العجاج .

والحديث والشعر ومثال ذلك من القرآن قوله تعالى (يد الله فوق أيديهم) ومن الحديث « ينزل ربنا كل ليلة الى سماء الدنيا ـ الحديث » ومن الشعر قول أبي تمام :

ولهت فأظلم كل شيء دونها ‏ ‏ ‏ وأضاء منها كل شيء مظلم

فان الوله والظلمة والاضاءة ألفاظ مفهومة ولكن البيت بجملته يحتاج فهمه الى استنباط والمراد به أنها ولهت فأظلم مابيني وبينها من الجزع لولهها ووضح لي منها ما كان مستترا عني من حبها لي . هذا ولي رأي في الغرابة أنها وحدها بدون التنافر في الحروف لاتخل بفصاحة الكلمة وأن للمولدين أن ينشروا من الكلمات الغريبة الخفيفة على اللسان مالم يكن مستعملا قبلهم وقد فعل القرآن الكريم ذلك حتى إن قريشا وهي أفصح العرب وقد نزل القرآن بلغتها كانت تستغرب بعض ألفاظه مثل لفظ رحمن (قالوا وما الرحمن) ومثل لفظ كبارا في سورة نوح وقد أحيا الاسلام والقرآن من ألفاظ العربية ما أحييا وأماتا منها ما أماتا واستعملا بعضها لمعان لم تكن تستعمل لها كما نزل بعض القرآن بلغات عربية غريبة فأذاعها حتى صارت مثل غيرها مما كان مألوفا قبله .

(١) (أو يخرج لها وجه بعيد) قالوا وهذا إنما يكون اذا وقعت من عربي عارف باللغة فلا يصح حملها على الخطأ ولا شك أن هذا مبني على قولهم إن العربي لايخطىء في لغته وذلك خلاف مشهور ورأيي أن الحمل على التخطئة خير من ذلك التخريج البعيد وبعضهم لا يعد هذا من الغرابة ويعده من التعقيد وهو أجدر عندي بأن يعد من مخالفة القياس واذا وقع مثل هـذا من مولد حمل على الخطأ من أول الأمر ولم يتكلف له ذلك التخريج البعيد ولا فرق عندي بين مولد وغيره .

وفاحما ومرسنا مسرجا (١)

---

(١) (وفاحماً ومرسناً مسرجا) هو من أرجوزة العجاج المشهورة (ماهاج أشجاناً وشجواً قد شجا) وفاحماً صفة لشعر محبوبته والمرسن الأنف اسم لمحل الرسن وهو أنف البعير ثم أطلق وأريد به الأنف على طريق المجاز المرسل ولايخفى قبح هذا التجوز ومسرجا اسم مفعول من سرج وتلك الصيغة قد تأتى للنسبة مثل كرمته بمعنى نسبته إلى الكرم إلا أن ذلك يكون بمعنى نسبة الشيء إلى أصله مثل الكرم فى المثال ولا يوجد له نظير فى سرج فتكلفوا له أصلا ينسب اليه وهو السراج أو السريجى ووجه البعد فى ذلك أن فعل المضعفة تنسب إلى ثلاثيها غير المضعف لا الى اسم جامد كالسراج لايدل على حدث وقيل فى وجه البعد إن مسرجا فى هذا الكلام بمعنى شبيه بالسراج أو السريجى وهو إنما يدل على النسبة الى ذلك والتشبيه لا يستفاد منها إلا بتكلف ، وقيل ان فاحماً فيها غرابة أيضاً مثل مسرجا لأنها مثل لابن وتامر فى الدلالة على النسبة ولكنها تدل على نسبة تشبيهية مثل مسرجا فكانت غريبة أيضاً . وهذا كل ماقالوه فى توجيه غرابة كل من الكلمتين (فاحما ومسرجاً) فأما فاحماً فلا يلزم أن يكون مثل لابن وتامر حتى تكون فيه تلك الغرابة وقد جاء فى القاموس أن الفاحم الأسود بين الفحومة وقد فحم ككرم ، وأما مسرجاً فأخذه من السراج لا غرابة فيه من جهة الاشتقاق وقد جاءت له نظائر مثل مدنر من الدينار ومذهب من الذهب ومسك من المسك ومفلفل من الفلفل ومن ذلك قول ابن المفرغ :

وبرود مدنرات وقز   وملاء من أعتق الكتان

والمعنى فى ذلك على التشبيه أى برود وشيها كالدنانير ولا غرابة فيه أيضاً من جهة التشبيه لأنه من قبيل التشبيه المحذوف الأداة فهى صيغة تشبيه لاصيغة نسبة مثل التشبيه فى قول بعضهم :

فانه لم يعرف ماأراد بقوله مسرجا حتى اختلف فى تخريجه فقيل هو من قولهم للسيوف سريجية منسوبة الى قين يقال له سريج يريد أنه فى الاستواء والدقة كالسيف السريجى وقيل من السراج يريد أنه فى البريق كالسراج (١) وهذا يقرب من قولهم سرج وجهه بكسر الراء أى حسن وسرج الله وجهه أى بهجه وحسنه (٢) ومخالفة القياس كما فى قول الشاعر :

فأمطرت لؤلؤا من نرجس وسقت وردآ وعضت على العناب بالبرد

(١) (وهذا يقرب من قولهم سرج وجهه) سرج كفرح بمعنى حسن قال التاج غريب أو مولد ومثله فى ذلك سرج الله وجهه وانما كان يقرب منه ولم يكن مثله لأن العجاج ليس من المولدين حتى يقال فى كلمته إنها مولدة .

هذا ويمكن أن يزاد فى الغرابة قسم ثالث غير القسمين : وهو أن يكون للكلمة معنيان أو أكثر وهى وحشية فى أحدهما دون الآخر كقول أبى تمام .

لقد طلعت فى وجه مصر بوجهه بلا طائر سعد ولا طائر كهل

فان كهلا هنا من غريب اللغة وقد روى أن الأصمعى لم يعرف هذه الكلمة وليست موجودة إلا فى شعر بعض الهزليين وهو قوله :

فلو كان سلمى جاره أو اجاره رياح بن سعد رده طائر كهل

وقد قيل إن الكهل الضخم وقال القاموس : وطار له طائر كهل اي له جد وحظ فى الدنيا ، فكلمة كهل معروفة في معناها المشهور وهو من جاوز الثلاثين وغريبة فى هذا المعنى لا يعرفها مثل الأصمعى ولكن هذه الكلمة واشباهها فى هذه الغرابة غير غريبة على راينا فى الغرابة .

(٢) (ومخالفة القياس) المراد القياس اللغوى السابق وهو ما ثبت عن الواضع لا القياس الصرفى وان حمله على ذلك بعضهم فاعترض عليه

* بكثير من الكلمات الفصيحة المخالفة للقياس الصرفي مثل آل وماء وابى يابى بفتح الباء في المضارع وعور يعور فقد ابدلت الهمزة في آل وماء من الهاء وهي لا تبدل منها وكذلك قياس فعل بفتح العين ألا تفتح عينها في المضارع إلا اذا كانت عين ماضيه أو لامها حرف حلق مثل سأل ونفع وكذلك القياس في عور يعور عار يعار بقلب الواو ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها .

وقد ذكر ابن سنان ذلك في الشرط الخامس من شروط الفصاحة عنده : ان تكون الكلمة جارية على العرف العربى الصحيح غير شاذة ويدخل في هذا كل ماينكره أهل اللغة ويرده علماء النحو من التصرف الفاسد في الكلمة وقد يكون ذلك لأجل أن اللفظة غير عربية مثل المقراض فى قول ابى الشيص :

وجناح مقصوص تحيف ريشه ... ريب الزمان تحيف المقراض

وقد يكون بوضع الكلمة فى غير ما وضعت له في عرف اللغة مثل قول ابى عبادة :

يشق عليه الريح كل عشية ... جيوب الغمام بين بكر وأيم

فوضع الأيم مكان الثيب وانما الأيم التى لا زوج لها بكرا كانت او ثيباً .

وقد يكون على جهة الحذف في الكلمة كقول النجاشى :

فلست بآتيه ولا أستطيعه ... ولاك اسقنى إن كان ماؤك ذافضل

اراد ولكن اسقنى ، الى غير ذلك بما يتسع له هذا الأمر من اللغات العربية الشاذة على وجوهها المختلفة وإن كان بعضها يدخل فى الأمرين الأولين (تنافر الحروف والغرابة) وكلمة ابن سنان (العرف العربي) خير من كلمة الخطيب (القياس) .

هذا وقد تجتمع هذه الثلاثة (التنافر والغرابة ومخالفة القياس) أو

الحمد لله العلى الأجلل (١)

فان القياس الأجل بالإدغام (٢) وقيل هى خلوصه مما ذكر ومن

اثنان منها فى كلمة كقولهم : يوم عصبصب وهلوف ملأ السجسج طلا ، فالعصبصب الشديد والهلوف الذى يستر غمامه شمسه والسجسج الأرض وكل من الثلاثة غريب متنافر .

(١) (الحمد لله العلى الأجلل) هو من أرجوزة لأبى النجم الفضل ابن قدامة العجلى وهو وإن كان لم يدغم لضرورة الشعر إلا أن غاية مايقتضيه ذلك الجواز وهو لا يمنع الاخلال بالفصاحة ؛ ومن الضرورات الشعرية مالا يستقبح ولا يخل بالفصاحة مثل قصر الجمع الممدود ومد الجمع المقصور .

(٢) (وقيل هى خلوصه مما ذكر ومن الكراهة فى السمع) ممن قال هذا ابن سنان الخفاجى بل ذكر فى فصاحة المفرد ثمانية أمور ذكرها فى كتابه (سر الفصاحة) وقد أجاب عنه الخطيب بما أجاب به ولكن بقي عليه أن ابن سنان وغيره عدوا ابتذال الكلمة بكثرتها فى ألسنة العامة مما يخل بفصاحتها ولو كانت عربية كأن يكون للمعنى الواحد كلمتان عربيتان كثرت إحداهما فى ألسنة العامة وتحاشاها الخاصة فيقبح مااستعمله العامة لابتذاله ومن ذلك قول زهير بن أبى سلمى :

واقسمت جهداً بالمنازل من منى ... وما سحقت فيه المقادم والقمل

فان القمل من الألفاظ التى تجرى هذى المجرى ، ومنه قول أبى تمام :

جليت والموت مبد حر صفحته ... وقد تفرعن فى أفعاله الأجل

فان تفرعن مشتق من اسم فرعون وهو من ألفاظ العامة يقولون تفرعن فلان إذا وصفوه بالجبرية .

ولا شك أن ابتذال الكلمة لا يدخل فى الثلاثة التى ذكرها الخطيب وإني أرى أن الحسن فى الكلمات ذاتى فلا يؤثر فيه كثرة استعمالها كما

الـكراهة فى السمع بأن تمج الـكلمة ويتبرأ من سماعها كما يتبرأ من سماع الأصوات المنكرة فان اللفظ من قبيـل الأصوات والأصوات منهـا ماتستلذ النفس سماعه ومنها ماتكره سماعه كلفظ الجرشى فى قول أبي الطيب : (١) (كريم الجرشى شريف النسب) أى كريم النفس وفيـه (٢) نظر (٣) ثم علامة كون الكلمة فصيحة أن يكون استعمال العرب الموثوق

لايؤثر فيه ندرة استعمالهـا وغرابتها على ما قدمته فى الـكلام على غرابة الكلمة ولهـذا لاتكاد تجد شيئا مما ترجع الغرابة فيه لجوهر لفظه إلا وفيه ثقل هو منشأ قبحه لا غرابته ولعل الخطيب يرى هذا الرأى فى ابتذال الـكلمة العربية فلا يرى أنها تبتذل فى حال من الأحوال مخالفا فى هذا ابن سنان وغيره .

(١) (كريم الجرشى شريف النسب) هوشطر بيت من قصيدة لأبى الطيب المتنبى فى مدح سيف الدولة :

مبارك الاسم أغر اللقـــب كريم الجرشى شريف النسـب

وقد زعم بعضهم أن سيف الدولة من بنى العبـاس لقوله فيه (شريفـ النسب) وهو خطأ ظاهر لأن سيف الدولة ينتهى نسبه الى تغلب لا الى العباس بن عبد المطلب .

(٢) (وفيه نظر) وجهه أن الـكراهة فى السمع لا تـكون إلا من تنافر حروف الـكلمة أو وحشيتها فليست شـيئا آخر غير التنافر والغرابة .

(٣) (ثم علامة كون الكلمة فصيحة أن يكون استعمال العرب . . .) يريد أن الكلمة اذا لم يكن لها مرادف فعلامة فصاحتها كثرة اسـتعمالها واذا كان لها مرادف فعـلامة فصاحتها أن تـكون أكثر استعمالا من مرادفها وهـذا يقتضى كما قال السبكى نفى الفصاحة عن مرادفها ولو كان كثير الاستعمال مع ان رتب الفصاحة متفاوتة وقد يكون كل من الـكلمتين

بعربيتهم لها كثيراً أو أكثر من استعمالهم مايمعناها :.

وأمافصاحةالكلام فهي خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع [(١)] فصاحتها فالضعف [(٢)] كما فى قولنا ضرب غلامه زيدا فان رجوع الضمير الى المفعول المتأخر لفظا ممتنع [(٣)] عند الجمهور لئلا يلزم

فصيحا ولو كان احدهما اكثر استعمالا من الآخر فلو اقتصر على ما قبل و لكان كلامه مستقيما شاملا لما يريده من ذلك وعبارة المفتاح (وعلامة ذلك ان تكون على السنة الفصحاء من العرب الموثوق بعربيتهم ادور واستعمالهم لها اكثر).

(١) (مع فصاحتها) ففصاحة الكلمة شرط في فصاحة الكلام ولابد مع خلوه من ذلك من فصاحة كلماته فمثل (غدائره مستشزرات) لا يقال له كلام فصيح وإن خلا من ضعف التأليف وتنافر الكلمات والتعقيد .

(٢) (فالضعف كما فى قولنا ضرب غلامه زيدا) عرفوا الضعف بأن يكون تأليف الكلام على خلاف القانون النحوى المشهور كما فى هذا المثال أما اذا كان القانون النحوى مجمعا عليه كرفع الفاعل فان مخالفته فساد لاضعف ولكن يبقى النظر فى أشياء أخرى لاتدخل فى مخالفة القانون النحوي كعيوب القافية من الاقواء وغيره ومن الممكن إدخالها فى ضعف التأليف وقد عدها ابن سنان مما يخل بالفصاحة وإن كان قد توسع فى ذلك كثيرا وأدخل فيه كثيرا من مخالفة ما يعد من المحسنات البديعية ويمكن أن يكون من هذا الاقواء ونحوه .

(٣) (ممتنع عند الجمهور) قد يقال اذا كان ذلك ممتنعا عندهم فلا تكون مخالفةقولهم ضعفاً فى الكلام بل تكون فسادا فيه وهكذا يقال فى كل ماخالف القانون النحوى المشهور فان من يقول به يقول بفساد مخالفته ولا يسميها ضعفاً ومن لا يقول به يكون ماخالفه فصيحاً عنده لاضعف فيه والجواب أن هذا نظر علماء النحو وعلماء البلاغة يحكمون حكما وسطا

رجوعه الى ماهو متأخر لفظا ورتبة وقيل [١] يجوز لقول الشاعر [٢] :

جزى ربه عنى عـدى بن حاتم   جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

[٣] وأجيب عنه بأن الضمير لمصدر جزى أي رب الجزاء كما فى قوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى أى العدل .

بين الفريقين على أن قول جمهور النحويين فى شىء إنه ممتنع إنما هو فى الفصيح المطرد فيكون ماخالفه شاذاً ضعيفاً لا فاسداً لأنه على كل حال من كلام العرب خصوصاً اذا لم يمكنهم تأويله على مذهبهم .

(١) (وقيل يجوز) هـذا هو قول مخالف جمهور النحويين إذ لا معنى للنزاع فى جواز ذلك بين علماء البلاغة لأن نظرهم فى ضعفه ومخالفته للفصاحة لافى جوازه وإن كان من يقول بجوازه من علماء النحو قد يقول بفصاحته ولكن هذا ليس من شأنه ولا يوافقه علماء البلاغة عليه .

(٢) (لقول الشاعر : جزى ربه عنى عدى بن حاتم . البيت) قيل إن قائله النابغة الذبيانى فيكون ذلك فى الجاهلية قبل إسلام عدى رضى الله عنه وجملة جزى إما دعائية والمعنى أدعو الله أن يجزيه عنى بذلك ويبعد هذا قوله (وقد فعل) لأن هذا يفيد أن ذلك حصل له من قبل أن يقول هذا الشعر ، وإما خبرية وهو لا يلتئم أيضاً مع قوله (وقد فعل) لأنه لا يكون هناك فائدة من ذكره بعده إلا أن يكون ضمير قد فعل يعود على عدى فيكون المعنى وقد فعل معي مافعل مما جازاه الله عليه بذلك وجزاء الكلاب الضرب بالحجارة .

(٣) (وأجيب عنه بأن الضمير لمصدر جزى) هذا تكلف فى عود الضمير والفرق ظاهر بينه وبين قوله تعالى (اعدلوا هو أقرب للتقوى) لأنه ليس فيه مايصلح لعود الضمير غير العدل المفهوم من اعدلوا وهو ظاهر العود إليه أما الضمير فى البيت فظاهر العود الى عدى على ان بعض ما ورد من ذلك لا يمكن فيه هذا التأويل مثل قول بعضهم :

والتنافر منه ما تكون الكلمات بسببه متناهية في الثقل على اللسان وعسر النطق بها متتابعة كما في البيت الذى أنشده الجاحظ :

(١) وقبر حرب بمكان قفر وليس قرب قبر حرب قبر

ومنه مادون ذلك كما في قول أبى تمام :

وما نفعت أعماله المرء راجيا جزاء عليها من سوى من له الأمر

هذا وقد أجازوا باتفاق الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة فى مثل نعم رجلا زيد وربه فتى وفى ضمير الشأن وغير ذلك وقد قبلوا ذلك لما فيه من الاجمال ثم التفصيل وفائدة هذا فى الكلام ظاهرة فليكن من ذلك عود ضمير المفعول إليه قبل ذكره وقد قال بعضهم إن الضمير فى هذا شأنه ألا يقصد منه الاجمال ثم التفصيل بخلاف تلك المواضع وهى تفرقة ظاهرة البطلان لأنه لافرق بين الضمير فى الموضعين إلا أن يرجع فى ذلك الى السماع الغالب وأن عود ضمير المفعول اليه قبل ذكره لم يسمع إلا فى الشعر فلا يكون لتعليلهم بلزوم عود الضمير الى متأخر لفظا ورتبة قيمة والأحسن ان يمثل لضعف التأليف بوصل الضمير بالا فى قول الشاعر :

وما علينا اذا ما كنت جارتنا ألا يجاورنا إلاك ديار

أو بنصب الفعل بأن المحذوفة فى مثل قول الشاعر :

ألا أيهذا الزاجرى أحضرَ الوغي وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى

يعنى أن أحضر .

(١) (وقبر حرب . البيت) قيل إنه لبعض الجن وكان قد صاح على حرب بن أمية فمات فى فلاة وهو من خرافاتهم وقفر بالجر على الصفة وبالرفع على القطع .

ومن التنافر المتناهى فى الثقل أيضاً قول بعضهم :

وازور من كان له زائرا وعاف عافى العرف عرفانه

كريم متى أمدحه أمدحه والورى   معى وإذا مالمته لمته وحدى

فان فى قوله أمدحه ثقلا مالما (١) بين الحاء والهاء من التنافر :

(٢) والتعقيد أن لا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد به وله سببان أحدهما مايرجع الى اللفظ (٣) وهو أن يختل نظم الكلام ولا يدرى السامع كيف يتوصل منه الى معناه كقول الفرزدق :

وما مثله فى الناس إلا مملكا   أبو أمه حى أبوه يقاربه

كان حقه أن يقول وما مثله فى النـاس حي يقاربه إلا مملك أبو أمه

---

(١) (لما بين الحاء والهاء من التنافر) هذا أمر محتمل وقد وقع فى القرآن مثل قوله تعالى (فسبحه) وإنما الذى اوجب الثقل فى البيت هو التكرير فى أمدحه أمدحه مع الجمع بين الحاء والهاء، ومن التنافر الذى دون المتناهى قول الشاعر :

فتنتنى فجننتنى تجـنى   بتجن يفتن غب تجنى

(٢) (والتعقيد ألا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد) يدخل فى هذا اللغز والمعمى عند صاحب الايضاح ولهذا لم يعدهما من المحسنات البديعية وأسلوب اللغز والمعمى أسلوب تأليفى ليس من أساليب البلغاء وهذا مثل قولهم :

ومانا كح أختين سراً وجهرة   وليس عليه فى النكاح سبيل

والمراد عدم ظهور ذلك بما ذكره فى التعقيد اللفظى والتعقيد المعنوى فلا يدخل فيه المجمل والمتشابه الواقعان فى كلام الله تعالى .

(٣) (وهو أن يختل نظم الكلام) قد يكون اختلال نظم الكلام بمجموع أمور جائزة فى النحو مثل تقديم المستثنى وتقديم الخبر فالتعقيد غير ضعف التأليف ولا يغنى أحدهما عن الآخر وإن كانا قد يجتمعان معاً فى مثال واحد .

أبوه فانه مدح إبراهيم بن هشام بن اسمعيل المخزومى خال هشام بن عبد الملك ابن مروان فقال وما مثله يعنى ابراهيم الممدوح فى الناس حى يقاربه أى [١] أحد يشبهه فى الفضائل إلا مملكا يعنى هشاما أبو أمه أى أبو أم هشام أبوه أى أبو الممدوح فالضمير فى أمه للملك وفى أبوه للممدوح ففصل بين أبو أمه وهو مبتدأ وأبوه وهو خبره بحى وهو أجنبى وكذا فصل بين حى ويقاربه وهو [٢] نعت حى بأبوه وهو أجنبى وقدم المستثنى على المستثنى منه فهو [٣] كما تراه فى غاية التعقيد ، فالكلام الخالى من التعقيد

---

(١) (أى أحد يشبهه فى الفضائل) فيقاربه فى البيت بمعنى يشبهه والمقاربة بهذا المعنى والمماثلة منفيان عن غير هشام وثابتان له والمشابهة هى المماثلة فلا يعترض عليه بأن المماثلة والمقاربة لا يجتمعان معاً على أنى أرى أن المماثلة فى البيت متعلقة بغير ما تعلقت به المقاربة إذ المراد وما مثله من المملوكين حى إلا مملكا يقاربه الممدوح على الاستثناء المنقطع .

(٢) (وهو نعت حى) (الأليق جعله) نعتا لمملكا بعد نعته بالجملة قبله

(٣) (فهو كما تراه فى غاية التعقيد) حمله بعضهم على وجه لا تعقيد فيه فجعل الاستثناء من الضمير المستتر فى متعلق الجار والمجرور وجعل (حى) خبراً للمبتدا قبله (أبو أمه) وكذلك (أبوه) خبر بعد خبر والجملة صفة مملكا وكذا جملة يقاربه صفة له بعد صفة ويكون مراده إلا مملكا يقاربه أبو أمه حى وهو أبو الممدوح .

ومن التعقيد اللفظى قول أبى تمام :

ثانيه فى كبد السماء ولم يكن كاثنين ثان إذ هما فى الغار

وقول الفرزدق فى مدح الوليد بن عبد الملك :

إلى ملك ماأمه من محارب أبوه ولا كانت كليب تصاهره

يريد الى ملك أبوه ماأمه من محارب .

اللفظى ما سلم نظمه من الخلل فلم يكن فيه ما يخالف الأصل من تقديم أو تأخير أو إضمار أو غير ذلك إلا وقد قامت عليه قرينة ظاهرة لفظية أو معنوية كما سيأتى تفصيل ذلك كله وأمثلته اللائقة به .

والثاني ما يرجع الى المعنى وهو أن لا يكون انتقال الذهن من المعنى الأول الى المعنى الثانى الذى هو لازمه والمراد به ظاهرا كقول العباس ابن الأحنف :

سأطلب بعد الدار عنكم لتقربوا   وتسكب عيناى الدموع لتجمدا

(١) كنى بسكب الدموع عما يوجبه الفراق من الحزن وأصاب لأن من شأن البكاء أن يكون كناية عنه كقولهم أبكانى وأضحكنى أى أساءنى وسرنى (٢) وكما قال الحماسى :

أبكانى الدهر ويا ربمـــا   أضحكنى الدهر بما يرضى

ثم طرد ذلك فى نقيضه فأراد أن يكنى عما يوجبه دوام التلاقى من السرور بالجمود لظنه أن الجمود خلو العين من البكاء مطلقا من غير اعتبار شىء آخر (٣) وأخطأ لأن الجمود خلو العين من البكاء فى حال إرادة البكاء

---

(١) (كنى بسكب الدموع عما يوجبه الفراق من الحزن) قال السبكى لا حاجة الى الكناية فى هذا ويجوز أن يراد به حقيقته وهو ظاهر ويجوز قراءة (تسكب) فى البيت بالرفع والنصب وإن منعه بعضهم .

(٢) (وكما قال الحماسى : أبكانى الدهر ويا ربما) هو حطان بن المعلي

(٣) (وأخطأ) أي فى نظر البلغاء وان كان لكلامه وجه من الصحة بأن يكون استعمل جمود العين الذى هو يبسها فى خلوها من الدموع وقت الحزن مجازاً مرسلا والعلاقة الملزومية ثم استعمله فى خلوها من الدموع مطلقاً مجازاً مرسلا من باب استعمال المقيد فى المطلق ثم كني به عن دوام السرور لكونه لازماً لذلك عادة وهذا معنى صحيح ولكن لايخفى مافيه

منها فلا يكون كناية عن المسرة وإنما يكون كناية عن البخل كما (١) قال الشاعر :

ألا أن عينا لم تجد يوم واسط عليك بجاري دمعهـــا لجمود

ولو كان الجمود يصلح أن يراد به عدم البكاء فى حال المسرة لجاز أن

من البعد والتعقيد ، وقال السبكى انه يجوز أن يكون أراد حقيقة الجمود كما يجوز أن يكون أراد حقيقة البكاء فلا يكون على هذا فى البيت تعقيد ولا مجاز مرسل ولا كناية ولكن يؤخذ عليه أن إسناد الجمود للعين قد عده صاحب الأساس من المجاز عن قلة الدمع فالمعنى الذى أراده لا تعقيد فيه ولكنه مجاز لا حقيقة ومن هنا يعلم أن جمود العين قد يطلق على خلوها من الدموع مطلقاً ولا يلزم أن يكون ذلك فى حال إرادة البكاء منها .

(١) (كما قال الشاعر : ألا إن عينا . البيت) هو أبو عطاء يرثى ابن هبيرة.

هذا ومن التعقيد المعنوى قول أبي تمام :

من الهيف لو أن الخلاخل صيرت لهـا وشحا جالت عليها الخلاخل

قالوا أراد وصفها بدقة الخصر فكنى عن ذلك بأن الخلاخل لو جعلت لهـا وشحا لجالت عليها وذلك لا يدل على مراده بل يدل على بلوغها الغاية فى القصر حيث أمكن أن تكون الخلاخل وشحا لهـا والوشاح يضرب من العاتق الى الكشح .

ومنه أيضاً قول أوس بن حجر :

وذات هـدم عار نواشرها تصمت بالماء تولباً جدعا

فقد سمى الصبى تولباً وهو ولد الحمار فهى استعارة بعيدة فاحشة .

ومنه قوله :

ظعنوا فكان بكاى حولا بعدهم ثم ارعويت وذاك حكم لبيد

دل بكفه عن البكاء على إطفاء غليله وإخماد حرارة وجده والمعروف من لغة العرب خلافه .

يدعى به للرجل فيقال لا زالت عينك جامدة كما يقال لا أبكى الله عينك وذلك مما لا يشك فى بطلانه وعلى ذلك قول أهل اللغة سنة جماد لا مطر فيها وناقة جماد لا لبن لها فكما لا تجعل السنة والناقة جماداً إلا على معنى أن السنة بخيلة بالقطر والناقة لا تسخو بالدر لا تجعل العين جموداً إلا وهناك ما يقتضى إرادة البكاء منها وما يجعلها إذا بكت محسنة موصوفة بأنها قد جادت وإذا لم تبك مسيئة موصوفة بأنها قد ضنت ، فالكلام الخالى عن التعقيد المعنوى ما كان الانتقال من معناه الأول الى معناه الثانى الذى هو المراد به ظاهرا حتى يخيل الى السامع أنه فهمه من سياق اللفظ كما سيأتى من الأمثلة المختارة للاستعارة والكناية ، وقيل فصاحة الكلام هى خلوصه مما ذكر ومن كثرة التكرار وتتابع الاضافات

كما فى قول أبى الطيب (١) (سبوح لها منها عليها شواهد)

وفى قول ابن بابك (٢) (حمامة جرعا حومة الجندل اسجعى)

---

(١) (كما فى قول أبى الطيب) هذا شطر بيت من قصيدة له يمدح بها سيف الدولة :

وتسعدنى فى غمرة بعد غمرة سبوح لها منها عليها شواهد

يصف بذلك فرسه والغمرة الشدة وشواهد فاعل لها لاعتماده على الموصوف أو مبتدأ مؤخر .

(٢) (وفى قول ابن بابك) هو عبد الصمد بن منصور بن الحسن بن بابك وتمام البيت :

حمامة جرعا حومة الجندل اسجعى فأنت بمرأى من سعاد ومسمع

حمامة منادى والجرعاء مؤنث الأجرع وهى المكان ذو الرمل لا ينبت شيئا وحومة الشىء معظمه والجندل الحجارة والمراد مكانها والألفاظ الثلاثة لا تكاد معانيها تختلف فلهذا ثقلت الاضافة فيها ومرأى ومسمع اسما

وفيه نظر لأن ذلك إن أفضى باللفظ الى الثقل على اللسان فقد حصل الاحتراز عنه بما تقدم والا فلا يخل بالفصاحة وقد قال النبى صلى الله عليه وسلم : الكريم بن الكريم بن الكريم بن الكريم يوسف بن يعقوب ابن اسحق بن ابراهيم .

قال الشيخ عبد القاهر قال الصاحب إياك والاضافات المتداخلة فانها لاتحسن وذكر أنها تستعمل فى الهجاء (١) كقول القائل .

يا على بن حمزة بن عماره   أنت والله ثلجة فى خياره

ثم قال الشيخ ولا شك فى ثقل ذلك فى الأكثر لكنه اذا سلم من الاستكراه ملح ولطف ومما حسن فيه (٢) قول ابن المعتز أيضا .

وظلت تدير الراح أيدى جآذر   عتاق دنانير الوجوه ملاح

ومما جاء فيه حسنا جميلا قول (٣) الخالدى يصف غلاما له .

مكان أى بمكان تراك منه سعاد وتسمعك .

(١) (كقول القائل : ياعلى بن حمزة . البيت) فى قوله ثلجة فى خيارة قلب وقد اعترض السبكى على الخطيب بأنه قد جعل هذا البيت من أنواع البديع وسماه الاطراد ثم قال ولعل الجمع بين كلاميه أنه نوعان ولكنه ذكر بعد هذا أنه ليس فيه تتابع إضافات وإنما هو اشتباه نظر من عبد القاهر فلا معنى إذن لهذا الجمع .

(٢) (قول ابن المعتز أيضاً : وظلت تدير الراح . البيت) الراح الخمر والجآذر جمع جؤذر ولد البقرة الوحشية وعتاق جمع عتيق بمعني كريم .

(٣) (قول الخالدى يصف غلاما له : ويعرف الشعر. البيتين) الخالدى هو أبو عثمان سعد بن هاشم بن وعلة والصير فى المحتال فى الأمور والمنتقد فى الأصل الخبير بتمييز الدراهم ثم أطلق على تمييز الدراهم وغيرها .

وقد بقي عليه أن بعضهم يعد مما يخل بفصاحة الكلام سخافة الألفاظ

ويعرف الشعر مثل معرفتى وهو على أن يزيد مجتهـــد
وصيرفى القريض وزان ديـ نار المعانى الدقاق منتقـــد

وأما فصاحة المتكلم فهى ملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح فالملكة قسم من مقولة الكيف التى هى هيئة قارة (١) لا تقتضى قسمة ولا نسبة وهو مختص بذوات الأنفس راسخ فى موضوعه .

وقيل ملكة ولم يقل صفة ليشعر بأن الفصاحة من الهيئات الراسخة حتى لا يكون المعبر عن مقصوده بلفظ فصيح فصيحا إلا اذا كانت الصفة التى اقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح راسخة فيه

وفتورها وهو لا يدخل فى الثلاثة التى ذكرها كقول بشار :

ربابة ربة البيت تصب الخل فى الزيت
لها عشر دجاجات وديك حسن الصوت

وشأن ذلك عندى شأن ابتذال الكلمة فى فصاحة المفرد ولعل الخطيب أهمله لذلك وقد قال بشار لمن أخذ عليه ذلك : إنما أخاطب كلا بما يفهم ، فلا عيب إذن فى هذا الكلام إلا اذا وضع فى غير موضعه وهذا عيب يشاركه فيه غيره من الكلام الذين يقولون عنه إنه غير مبتذل فهو يخل ببلاغة الكلام من جهة عدم مطابقته لمقتضى الحال ولا يخل بفصاحته .

(١) (لا تقتضى قسمة ولا نسبة) خرج بذلك مقولة الكم مثل العدد والمقدار من الطول والعرض والعمق ومقولة الاضافة مثل الأبوة والبنوة وذكر هذا ليس من شأن كتب البلاغة وإنما الكيفية عرفا صفة وجودية إن اختصت بذوات النفوس الناطقة فهى نفسانية فان رسخت بتوالى أمثالها فهى ملكة .

(١)وقيل يقتدر بها ولم يقل يعبر بها ليشمل حالتي النطق وعدمه وقيل بلفظ فصيح ليعم المفرد والمركب .

وأما بلاغة الكلام فهي (٢) مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته ومقتضى الحال مختلف (٣) فان مقامات الكلام متفاوتة فمقام التنكير يباين مقام

(١) (وقيل يقتدر بها ولم يقل يعبر بها . . .) يبقى عليه أنه سبق له في إثبات إتيان الفصاحة وصفا للمتكلم أنه يقال شاعر فصيح وكاتب فصيح وفصاحة الشعر والكتابة غير فصاحة التعبير ومن الناس من رزق ملكة الفصاحة في الشعر والكتابة ولم يرزق ملكة الفصاحة في التعبير مثل عبد بني الحسحاس الذي كان يقول في شعرت (سعرت) ومثل زياد الأعجم الذي كان يقول في حمار (همار) وكل منهما كان شاعرا فصيح الشعر وقد اعتبر في بلاغة المتكلم على ما سيأتي القدرة على تأليف كلام بليغ ولم يعتبر فيها القدرة على التعبير به فان جرينا على مثل هذا في فصاحة المتكلم قلنا إنها ملكة يقتدر بها على اختراع لفظ فصيح وإن قلنا إنه لا بد فيها من تمام آلة البيان كما عرفها بذلك بعض الأقدمين فلا بد فيها من اعتبار القدرة على التعبير ومن أجل هذا قالوا زياد الأعجم لنقصان آلة نطقه عن إقامة الحروف فهو أعجم وشعره فصيح لتمام بيانه وعلى هذا لا يكون كل متكلم بليغ فصيحا إلا اذا اعتبرنا مثل ذلك في بلاغة المتكلم ، هذا ويمكن أن يكون التعبير في تعريفهم من عبر عما في نفسه أي أعرب وبين لا من عبر عن كذا بمعنى تكلم ولا يخفى أن هذا هو الظاهر هنا .

(٢) (مطابقته لمقتضى الحال) الحال هو أمر يقتضى أن يؤتى بالكلام على صفة مخصوصة مناسبة له كانكار المخاطب فانه يقتضى تأكيد الكلام الذي ينكره حين يلقى إليه فيقال لغير المسلم إن الاسلام حق وهكذا .

(٣) (فان مقامات الكلام متفاوتة) مقامات الكلام أحواله المقتضية للاتيان به على الصفة السابقة وهي اسم مكان من قام وكان البلغاء من خطباء

التعريف ومقام الاطلاق يباين مقام التقييد ومقام التقديم يباين مقام التأخير ومقام الذكر يباين مقام الحذف ومقام القصر يباين مقام خلافه ومقام الفصل يباين مقام الوصل ومقام الايجاز يباين مقام الاطناب والمساواة وكذا خطاب الذكى يباين خطاب الغبى (١) وكذا لكل كلمة مع صاحبتها مقام الى غير ذلك كما سيأتي تفصيل الجميع ، وارتفاع شأن الكلام فى الحسن والقبول بمطابقته للاعتبار المناسب وانحطاطه بعدم مطابقته له فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب وهذا أعني تطبيق الكلام على مقتضى الحال هو الذى يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم حيث يقول النظم تآخى معانى النحو فيما بين الكلم على حسب الأغراض التى يصاغ لها الكلام .

فالبلاغة صفة راجعة الى اللفظ (٢) باعتبار إفادته المعنى عند التركيب

وشعراء يلقون خطبهم وأشعارهم وهم قائمون فأطلق المقام على الحال المقتضى لها لأنه سبب فيه .

(١) (وكذا لكل كلمة مع صاحبتها مقام) وهذا مثل إن واذا الشرطيتين فلكل منهما مع كلمة الشرط مقام يقتضيهما لأن اذا تفيد اليقين وإن تفيد الشك ومن ذلك أيضاً ما روى أن رجلا أنشد ابن هرمة قوله :

بالله ربك إن دخلت فقل لها هذا ابن هرمة قائما بالباب

فقال له : ما هكذا قلت أكنت أتصدق ! قال فقاعدا ، قال أكنت أبول ! قال فماذا ؟ قال واقفا . ليتك علمت ما بين هذين من قدر اللفظ والمعنى .

(٢) (باعتبار إفادته المعنى) المراد به المعنى الزائد عن المعنى الأصلى للكلام وذلك هو الصفة التى يقتضيها الحال زيادة عن المعنى الأصلى من الاتيان به مؤكدا وغير ذلك فالبلاغة ترجع الى هذا المعنى والى اللفظ من حيث إفادته له ولا ترجع الى المعنى الأصلى الذى هو مجرد ثبوت المسند للمسند اليه ولا الى اللفظ المجرد عن تلك الصفة التى يقتضيها الحال

(١)وكثيرا مايسمي ذلك فصاحة أيضا (٢) وهو مراد الشيخ عبد القاهر بما يكرره فى دلائل الاعجاز من أن الفصاحة صفة راجعة الى المعنى دون اللفظ. كقوله فى أثناء فصل منه : علمت أن الفصاحة والبلاغة وسائر مايجرى فى طريقهما أوصاف راجعة الى المعانى والى مايدل عليه بالألفاظ دون الألفاظ أنفسها ، وانما قلنا مراده ذلك لأنه صرح فى مواضع من دلائل الاعجاز بأن فضيلة الكلام للفظ لالمعناه منها أنه حكى قول من ذهب الى عكس ذلك فقال : فأنت تراه لايقدم شعرا حتى يكون قد أودع حكمة أو أدبا أو اشتمل على تشبيه غريب ومعنى نادر ثم قال والأمر بالضد اذا جئنا الى الحقائق وما عليه المحصلون لأنا لانرى متقدما فى علم البلاغة مبرزا فى شأوها إلا وهو ينكر هذا الرأى ثم نقل عن الجاحظ فى ذلك

وهذا هو تحقيق ما اضطرب فيه عبد القاهر وغيره من وصف اللفظ تارة بالبلاغة ونفيها عنه تارة أخرى ووصف المعنى تارة بالبلاغة ونفيها عنه تارة أخرى كما سيأتى له وأما الفصاحة فترجع فى التنافر والغرابة ومخالفة القياس والتعقيد اللفظى الى اللفظ وفى التعقيد المعنوى الى المعنى مثل البلاغة .

(١) (وكثيرا ما يسمى ذلك فصاحة أيضا) اسم الاشارة عائد الى البلاغة باعتبار معناها وهو مطابقة الكلام لمقتضى الحال فتكون الفصاحة على هذا مرادفة للبلاغة . واعلم أن الخلاف فى أنهما مترادفان أولا وفى أنهما راجعان الى اللفظ أو المعنى خلاف لفظى لا معنى له بعد الاتفاق على تلك الخصائص التى تتألف منها الفصاحة والبلاغة ويمتاز بها الكلام بعضه على بعض .

(٢) (وهو مراد الشيخ عبد القاهر) ضمير هو عائد الى كل من كون البلاغة صفة راجعة الى اللفظ باعتبار إفادته المعنى عند التركيب وكونها تسمى فصاحة عند كثير من علماء البلاغة .

كلاما منه قوله والمعانى مطروحة فى الطريق يعرفها العجمي والعربي والقروى والبدوى وإنما الشأن فى إقامة الوزن وتخير اللفظ وسهولة المخرج وصحة الطبع وكثرة الماء وجودة السبك ثم قال ومعلوم أن سبيل الكلام سبيل التصوير والصياغة وأن سبيل المعنى الذى يعبر عنه سبيل الشيء الذى يقع التصوير فيه كالفضة والذهب يصاغ منها خاتم أوسوار فكما أنه محال اذا أردت النظر فى صوغ الخاتم وجودة العمل ورداءته أن تنظر الى الفضة الحاملة لتلك الصورة أو الذهب الذى وقع فيه ذلك العمل كذلك محال اذا أردت أن تعرف مكان الفضل والمزية فى الكلام أن تنظر فى مجرد معناه وكما لو فضلنا خاتما على خاتم بأن تكون فضة هذا أجود أوفصه أنفس لم يكن ذلك تفضيلا له من حيث هو خاتم كذلك ينبغي اذا فضلنا بيتا على بيت من أجل معناه أن لايكون ذلك تفضيلا له من حيث هو شعر وكلام ، هذا لفظه وهو صريح فى أن الكلام من حيث هو كلام لا يوصف بالفضيلة باعتبار شرف معناه ولا شك أن الفصاحة من صفاته الفاضلة فلا تكون راجعة الى المعنى وقد صرح فيما سبق بأنها راجعة الى المعنى دون اللفظ (١) فالجمع بينهما بما قدمناه بحمل كلامه حيث نفى أنها من صفات اللفظ على نفي أنها من صفات المفردات من غير اعتبار التركيب وحيث أثبت أنها من صفاته على أنها من صفاته باعتبار إفادته المعنى عند التركيب .

(١) (فالجمع بينهما بما قدمناه بحمل كلامه . . .) المراد بنفى كونها من صفات المفردات من غير اعتبار التركيب وإثبات أنها من صفات اللفظ باعتبار التركيب نفى أنها من صفات المعنى الأصلى وكذا اللفظ المجرد عن الصفة التى يقتضيها الحال وإثبات أنها من صفات المعنى الزائد عن المعنى الأصلي

وللبلاغة طرفان أعلى اليه تنتهى [١] وهو حد الاعجاز ومايقرب منه [٢] وأسفل منه تبتدىء وهوماإذا غير الكلام عنه الى ماهو دونه التحق عند البلغاء بأصوات الحيوانات وإن كان صحيح الاعراب وبين الطرفين مراتب كثيرة متفاوتة .

وإذ قد عرفت معنى البلاغة فى الكلام وأقسامها ومراتبها فاعلم [٣] أنه يتبعها وجوه كثيرة غير راجعة الى مطابقة مقتضى الحال ولا الى الفصاحة تورث الكلام حسناً وقبولا .

وأما بلاغة المتكلم فهى ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ.

وقد علم بما ذكرنا أمران أحدهما أن كل بليغ كلاماً كان أو متكلما فصيح [٤] وليس كل فصيح بليغاً الثاني أن البلاغة فى الكلام

وكذا اللفظ من حيث إفادته له على ماقدمناه وإن كان ظاهر كلامه لا يفيد ذلك

(١) (وهو حد الاعجاز وما يقرب منه) حد الاعجاز منتهاه والحد فى اللغة منتهى الشيء ، وما يقرب منه هو مراتب الاعجاز دونه فان التنزيل فيه ماهو متناه فى البلاغة وما هو دون ذلك وكلاهما وقع به الاعجاز وكلاهما هو الطرف الأعلى للبلاغة .

(٢) (وأسفل منه تبتدىء) هو وإن كان أسفل مراتب البلاغة معدود منها ويرى فخر الدين الرازي أنه ليس منها لأن منزلة البلاغة عنده أعلى من أن يقال إنه ليس بين هذا الكلام وخروجه عن حد البلاغة إلا أن ينقص منه شيء فماهذا حاله لا يعد من البلاغة أصلا ، وليس لهذا الخلاف قيمة .

(٣) (فاعلم إنه يتبعها وجوه كثيرة) هى المحسنات البديعية الآتية فى فن البديع من السجع والجناس وغيرهما .

(٤) (وليس كل فصيح بليغا) ومما هو فصيح وليس ببليغ قول نصيب وهو نسيب ردىء :

(١) مرجعها الى الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد (٢) والى تمييز الكلام الفصيح من غيره .

والثاني أعنى التمييز منه مايتبين فى علم متن اللغة أو التصريف أو النحو أو يدرك بالحس (٣) وهو ماعدا التعقيد المعنوى .

ومايحترز به عن الأول أعنى الخطأ هو علم المعاني .

فان تصلى أصلك وإن تعودى لهجر بعد وصلك لا أبالى

ومن ذلك أيضاً قول جميل :

فلو تركت عقلى معى ما طلبتها ولكن طلابيها لما فات من عقلى

زعم أنه يهواها لذهاب عقله ولو كان عاقلا ما هويها وإنما الجيد قول الآخر :

وما سرنى أنى خلى من الهوى ولو أن لى من بين شرق الى غرب

فان كان هذا الحب ذنبي إليكم فلا غفر الرحمن ذلك من ذنب

(١) (مرجعها الى الاحتراز عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد) مرجع الشيء مايجب أن يحصل حتى يمكن حصوله كما يقال مرجع الجود الى الغنى والمعنى المراد هو المعنى الذى يقتضيه الحال زائدا عن المعنى الأصلى لأنه هو الذى تتعلق به البلاغة ويراد منها الاحتراز عن الخطأ فيه بمراعاة مقتضى الحال فيه .

(٢) (وإلى تمييز الكلام الفصيح من غيره) وذلك بالاحتراز عن الأسباب المخلة بفصاحته وفصاحة مفرداته من التنافر وغيره .

(٣) (وهو ماعدا التعقيد المعنوى) وذلك هو الغرابة وتعرف بعلم متن اللغة ، ومخالفة القياس و يعرف بالتصريف وغيره ، وضعف التأليف والتعقيد اللفظى ويعرفان بالنحو ، والتنافر ويعرف بالحس والذوق .

(١) ومايحترز به عن الثاني أعني التعقيد المعنوى هو علم البيان .

ومايعرف به وجوه تحسين الكلام بعد رعاية تطبيقه على مقتضى الحال وفصاحته هو علم البديع (٢) وكثير من الناس يسمى الجميع علم البيان وبعضهم يسمى الأول علم المعاني والثاني والثالث علم البيان والثلاثة علم البديع .

(١) (وما يحترز به عن الثانى أعنى التعقيد المعنوى هو علم البيان) جرى صاحب المفتاح على أن علم البيان مثل علم المعانى يرجع اليه فى مطابقة الكلام لمقتضى الحال وعلم البيان عنده شعبة من علم المعانى لا تنفصل عنه إلا بزيادة اعتبار إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة على ماسيأتى ويمكننا أن نقول إن علم البيان عنده يحترز به عن الخطا فى تأدية المعنى المراد كعلم المعاني وعن التعقيد المعنوى أيضاً .

(٢) (وكثير من الناس يسمى الجميع . . .) هذه اصطلاحات لا مشاحة فيها وقد سموها أيضاً علوم البلاغة وإنما أضافوها إليها دون العلوم السابقة من النحو وغيره مع توقفها عليها أيضاً لأنها تتعلق فى صميمها بصحة الكلام وهى غير بلاغته بخلاف هذه العلوم الثلاثة فانها لا تتعلق بصحة الكلام وإنما تتعلق ببلاغته فلما خلصت للبلاغة دون غيرها أضيفت اليها دون تلك العلوم التى تتوقف البلاغة عليها أيضاً . هذا ولعل صاحب المفتاح أول من ميز مباحث العلوم الثلاثة بعضها عن بعض وإن كان قد سمى الأول علم المعانى وسمى الثاني علم البيان وجعله شعبة من علم المعاني وجعل الثالث ذيلا للعلمين ولم يسمه علم البديع ولعل هذا اصطلاح آخر له فيها ، وكانوا قبل السكاكى لا يفرقون بين بحث الحقيقة والمجاز ونحوهما من مباحث علم البيان وبحث التقديم والتأخير ونحوهما من مباحث علم المعاني وينظرون الى الجميع نظرة واحدة من حيث اقتضاء الحال لها وعدم اقتضائه وسيأتي الكلام فى المسلك الأرجح منهما.

الفن الأول علم المعانى

(١) وهو علم يعرف به أحوال اللفظ العربى التى بها يطابق مقتضى الحال

علم المعانى

(١) (وهو علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التى بها يطابق مقتضى الحال) المراد بأحوال اللفظ مايشمل أحوال المفرد كالمسند والمسند اليه وأحوال الجملة كالفصل والوصل والايجاز والاطناب والمساواة ومايشمل أحوال الاسناد أيضاً وهذه الأحوال هى التى يقتضيها الحال فى اللفظ فهى بعينها مقتضى الحال أيضاً وإن اختلفا اعتبارا ولو قال هو علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التى بها يطابق اقتضاء الحال لم يكن فى كلامه ذلك التهافت إلا أن يجعل (مقتضى) فى التعريف مصدراً ميمياً لا اسم مفعول ، وقد خرج عن ذلك علم البديع وهو ظاهر وكذا علم البيان لأن أحوال اللفظ الذى تذكر فيه من المجاز والكناية وغيرهما لاتذكر فيه من حيث إن اللفظ يطابق بها مايقتضيه الحال وإنما تذكر فيه من حيث بيان مايقبل منها ومالا يقبل وغير ذلك مما يحترز به عن التعقيد المعنوى ومع هذا فيمكن أن تعتبر من جهة مطابقتها لمقتضى الحال أوعدم مطابقتها له فتكون من علم المعانى لا من علم البيان وقد علمت أن صاحب المفتاح يري أن علم البيان يبحث عن هذه الأمور من الجهتين معا فتكون عنده بهذا الاعتبار من علم البيان أيضاً ولعل هذا هو اللائق بتمييز كل علم بموضوعاته بجميع من جميع جهاتها عن الآخر . ومن الكنايات والاستعارات المقبولة فى ذاتها غير المقبولة من جهة أنها غير مطابقة لمقتضيات أحوالها قول الأخطل فى مدح عبد الملك ابن مروان .

وقد جعل الله الخلافة منهم لأبلج لاعارى الخوان ولاجدب

قيل يعرف دون يعلم رعاية لما اعتبره بعض الفضلاء من تخصيص العلم بالكليات والمعرفة بالجزئيات كما قال صاحب القانون فى تعريف الطب : الطب علم يعرف به أحوال بدن الانسان وكما قال الشيخ أبو عمرو رحمه الله : التصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم .

وقال السكاكي علم المعانى هو تتبع خواص تراكيب الكلام فى الافادة ومايتصل بها من الاستحسان وغيره ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ فى تطبيق الكلام على ماتقتضى الحال ذكره (١) وفيه نظر إذ التتبع ليس بعلم ولا صادق عليه فلا يصح تعريف شيء من العلوم به ثم قال وأعنى بالتراكيب تراكيب البلغاء ولا شك أن معرفة البليغ من حيث هو بليغ متوقفة على معرفة البلاغة وقد عرفها فى كتابه بقوله البلاغة هى بلوغ المتكلم فى تأدية المعنى حدا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها

فان مثل هذا لا يقال فى مدح ملك ، وكذا قول كثير فى مدح عبد العزيز ابن مروان :

وما زالت رقاك تسل ضغنى ... وتخرج من مكامنها ضبابي
ويرقيني لك الراقون حتى ... أجابت حية تحت التراب

وإنما تمدح الملوك بمثل قول الشاعر :

له همم لا منتهى لكبارها ... وهمته الصغرى أجل من الدهر
له راحة لو أن معشار جودها ... على البر كان البر أندى من البحر

(١) (وفيه نظر اذا التتبع ليس بعلم . . .) هذا وما بعده من مهاحكاتهم اللفظية التى لا يليق ذكرها فى هذه العلوم ولا يريد السكاكى إلا تعريف علم المعانى ببعض رسومه ولم يقل تراكيب البلغاء حتى يحمل هذا الدور وإنما قال تراكيب الكلام وقد أراد السكاكى بيان المراد منها بحسب الواقع وإن لم يقتضه التعريف .

وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها فان أراد بالتراكيب فى حد البلاغة تراكيب البلغاء وهو الظاهر فقد جاء الدور وإن أراد غيرها فلم يبينه [١] على أن قوله وغيره مبهم لم يبين مراده به .

ثم المقصود من علم المعاني منحصر فى ثمانية أبواب .

أولها أحوال الاسناد الخبرى ، وثانيها أحوال المسند اليه ، وثالثها أحوال المسند ، ورابعها أحوال متعلقات الفعل ، وخامسها القصر ، وسادسها الانشاء ، وسابعها الفصل والوصل ، وثامنها الايجاز والاطناب والمساواة. ووجه الحصر ان الكلام إما خبر أو إنشاء لأنه [٢] إما أن يكون لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه أو لا يكون لها خارج الاول الخبر والثاني الانشاء ثم الخبر لابد له من إسناد ومسند اليه ومسند وأحوال هذه الثلاثة هى الابواب الثلاثة الاولى ثم المسند قد يكون له متعلقات [٣] اذا كان فعلا أو متصلا به أو فى معناه كاسم الفاعل ونحوه وهذا هو الباب الرابع ثم [٤]

---

(١) (على أن قوله وغيره مبهم) رد ذلك عليه بأنه لا ابهام فيه لأن المراد به مقابل الاستحسان وهو الاستهجان فلتراكيب الكلام خواص مستحسنة وخواص مستهجنة وكل منهما يبحث فى علم المعاني .

(٢) (اما أن يكون لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه) المراد أن لها ذلك ولو فى المستقبل ليشمل جملة المضارع أيضاً والمراد بالخارج الواقع ونفس الامر ولو لم يكن ذا وجود خارجي مثل نفس محمد شريفة.

(٣) (اذا كان فعلا أو متصلا به أو فى معناه) المتصل بالفعل هو اسم الفاعل واسم المفعول وماأشبههما والذى فى معنى الفعل هو المصدر لانه يدل على الحدث مثله والمشهور أن المصدر واسم الفاعل واسم المفعول وماأشبهها كلها فى معنى الفعل .

(٤) (ثم الاسناد والتعلق كل واحد منهما يكون إما بقصر أو بغير قصر)

الاسناد والتعلق كل واحد منهما يكون إما بقصر أو بغير قصر وهذا هو الباب الخامس والانشاء هو الباب السادس ثم الجملة اذا قرنت بأخرى فتكون الثانية إما معطوفة على الاولى أو غير معطوفة وهذا هو الباب السابع ولفظ الكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة أو غير زائد عليه وهذا هو الباب الثامن .

﴿تنبيه﴾[1] اختلف الناس في انحصار الخبر في الصادق والكاذب فذهب الجمهور الى انه منحصر فيهما ثم اختلفوا فقال الاكثر منهم صدقه مطابقة حكمه للواقع وكذبه عدم مطابقة حكمه له هذا هو المشهور وعليه التعويل [2] وقال بعض الناس صدقه مطابقة حكمه لاعتقاد المخبر صوابا كان أو خطأ [3] وكذبه عدم مطابقة حكمه له واحتج له بوجهين أحدهما أن من

القصر يأتى فى الاسناد الخبرى والاسناد الانشائى مثل لا تكرم إلا المجتهد وإن كان سياق كلام الايضاح يفيد أنه خاص بالاسناد الخبرى ثم أن القصر والفصل والوصل والايجاز والاطناب والمساواة هى أيضاً من أحوال الجملة أو المسند اليه أو المسند مثل التأكيد والتقديم والتأخير وغير ذلك مما ذكر فى أحوال المسند اليه وغيره وانما أفرد القصر وما بعده بأبواب خاصة بها لكثرة مباحثها بخلاف غيرها من تلك الاحوال السابقة .

(١) (اختلف الناس فى انحصار الخبر فى الصادق والكاذب) مثل هذا لا يصح أن يذكر فى كتب البلاغة وهو أجدر بأن يكون بحثاً كلامياً أو نحوه .

(٢) (وقال بعض الناس) هو ابراهيم بن سيار بن هانىء المعروف بالنظام من رؤساء المعتزلة .

(٣) (وكذبه عدم مطابقة حكمه له) أى لاعتقاده بأن يكون له اعتقاد يخالفه أو لا يكون له اعتقاد أصلا فيدخل خبر الشاك عند النظام

اعتقد أمراً فأخبر به ثم ظهر خبره بخلاف الواقع يقال ما كذب ولكنه أخطأ كما روى عن عائشة رضى الله عنها قالت فيمن شأنه كذلك ما كذب ولكنه وهم ورد بأن المنفى تعمد الكذب لا الكذب بدليل تكذيب الكافر كاليهودى اذا قال الاسلام باطل وتصديقه اذا قال الاسلام حق فقولها ما كذب متأول بما كذب عمداً . الثانى قوله تعالى (والله يشهد إن المنافقين لكاذبون) كذبهم فى قولهم إنك لرسول الله وإن كان مطابقاً للواقع لانهم لم يعتقدوه وأجيب عنه بوجوه أحدها أن المعنى نشهد شهادة واطأت فيها قلوبنا ألسنتنا كما يترجم عنه إن واللام وكون الجملة اسمية فى قولهم إنك لرسول الله فالتكذيب في قولهم نشهد وادعائهم فيه المواطأة لافي قولهم إنك لرسول الله .

(١) وثانيها أن التكذيب فى تسميتهم إخبارهم شهادة لأن الاخبار اذا خلا عن المواطأة لم يكن شهادة فى الحقيقة .

وثالثها أن المعنى لكاذبون فى قولهم إنك لرسول الله عند أنفسهم لاعتقادهم أنه خبر على خلاف ماعليه حال المخبر عنه .

(٢) وأنكر الجاحظ انحصار الخبر فى القسمين وزعم أنه ثلاثة أقسام

فى الخبر الكاذب ولا يعترض به عليه فى حصر الخبر فى القسمين لأن من يقول محمد رسول وهو شاك فى ذلك فهو خبر كاذب عند النظام لا يمثل حال صاحبه فى شكه فيه .

(١) (وثانيها أن التكذيب فى تسميتهم إخبارهم شهادة) هذا فى الحقيقة تخطئة لا تكذيب وقد يطلق التكذيب على التخطئة فيكون مافى الآية على هذا منه والرد به على النظام حاصل مع هذا أيضا لان موضوع الخلاف ليس الكذب بمعنى الخطأ .

(٢) (وأنكر الجاحظ) هو عمرو بن بحر الاصفهانى من رؤساء المعتزلة

صادق وكاذب وغير صادق ولا كاذب لأن الحكم إما مطابق للواقع مع اعتقاد المخبر له أو عدمه وإما غير مطابق مع الاعتقاد أو عدمه[١] فالأول أى المطابق مع الاعتقاد هو الصادق[٢] والثالث أى غير المطابق مع الاعتقاد هو الكاذب[٣] والثانى والرابع أى المطابق مع عدم الاعتقاد وغير المطابق مع عدم الاعتقاد كل منهما ليس بصادق ولا كاذب ، فالصدق عنده مطابقة الحكم للواقع مع اعتقاده والكذب عدم مطابقته مع اعتقاده وغيرهما ضربان مطابقته مع عدم اعتقاده وعدم مطابقته مع عدم اعتقاده واحتج بقوله تعالى (افترى على الله كذبا أم به جنة) فانهم حصروا دعوى النبى ﷺ الرسالة فى الافتراء والاخبار حال الجنون[٤] بمعنى امتناع

وأئمة البلاغة .

(١) (فالاول أى المطابق مع الاعتقاد) يريد مع اعتقاد أنه مطابق

(٢) (والثالث أى غير المطابق مع الاعتقاد) يريد مع اعتقاد أنه غير مطابق

(٣) (والثانى والرابع أى المطابق مع عدم الاعتقاد . . . .) يريد مع عدم اعتقاد المطابقة بالا يكون عنده اعتقاد أصلا أو يكون معتقدا عدم المطابقة فالاول الشاك والثاني كقول المنافق محمد رسول وكذا يقال فى غير المطابق مع عدم الاعتقاد أى بأنه غير مطابق بألا يكون معتقدا أصلا وهو الشاك أو يكون معتقدا المطابقة كقول الكافر محمد ليس برسول

(٤) (بمعنى امتناع الخلو) أى والجمع بدليل قوله (وليس إخباره حال الجنون كذبا لجعلهم الافتراء فى مقابلته) ولو كانت مانعة خلو فقط لجاز أن يكون إخباره حال الجنون كذبا لان مانعة الخلو تجوز الجمع فلا يثبت هذا الواسطة بين الصدق والكذب وبهذا تعلم أنه يمكن أن يجاب عن هذا الاحتجاج أيضا بعدم تسليم أنها مانعة خلو وجمع معا وإنما هى مانعة خلو فقط والتقسيم للخبر مطلقا لا للخبر الكاذب .

الخلو وليس إخباره حال الجنون كذبا لجعلهم الافتراء فى مقابلته ولا صدقا لأنهم لم يعتقدوا صدقه فثبت أن من الخبر ما ليس بصادق ولا كاذب .

وأجيب عنه بأن الافتراء هو الكذب عن عمد فهو نوع من الكذب فلا يمتنع أن يكون الاخبار حال الجنون كذبا أيضا لجواز أن يكون نوعا آخر من الكذب وهو الكذب لا عن عمد فيكون التقسيم للخبر الكاذب لا للخبر مطلقا والمعنى افترى أم لم يفتر وعبر عن الثاني بقوله أم به جنة لأن المجنون لا افتراء له .

(تنبيه آخر) وهو مما يجب أن يكون على ذكر الطالب لهذا العلم ، قال السكاكى : ليس من الواجب فى صناعة وإن كان المرجع فى أصولها وتفاريعها الى مجرد العقل أن يكون الدخيل فيها كالناشىء عليها فى استفادة الذوق منها فكيف اذا كانت الصناعة مستندة الى تحكمات وضعية واعتبارات إلفية فلا على الدخيل فى صناعة علم المعانى (١) أن يقلد صاحبه فى بعض فتاواه إن فاته الذوق هناك الى أن يتكامل له على مهل موجبات ذلك الذوق .

وكثيرا ما يشير الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز الى هذا كما ذكر فى موضع ما تلخيصه هذا : اعلم أنه لا يصادف القول فى هذا الباب موقعا من السامع ولا يجد لديه قبولا حتى يكون من أهل الذوق والمعرفة ومن

---

(١) (أن يقلد صاحبه فى بعض فتاواه إن فاته الذوق) لا يخفى أنه خير له أن يترك تقليده فى ذلك عن جهل إلى أن يتربى له ذلك الذوق فيذوقه بنفسه كما ذاق غيره والتقليد عن جهل عظيم الضرر وليس فى الكلام الذى نقله عن عبد القاهر ما يشير الى صحة هذا التقليد وقد أمر بتعريف هذا العلم لمن اذا نبهته لموضع المزية انتبه فاذا لم يكن عنده ذلك الاستعداد فقد أمر بألا يتصدى لتعريفه له .

يحدثه نفسه بأن لما تومىء اليه من الحسن أصلا فيختلف الحال عليه عند تأمل الكلام فيجد الأريحية تارة ويعرى منها أخرى واذا عجبته تعجب وإذا نبهته لموضع المزية انتبه فأما من كانت الحالات عنده على سواء وكان لا يتفقد من أمر النظم إلا الصحة المطلقة وإلا إعرابا ظاهراً فليكن عندك بمنزلة من عدم الطبع الذى يدرك به وزن الشعر ويميز به مزاحفه من سالمه فى أنك لا تتصدى لتعريفه لعلمك أنه قد عدم الأداة التى بها يعرف .

واعلم أن هؤلاء وإن كانوا هم الآفة العظمى فى هذا الباب فان من الآفة أيضاً من زعم أنه لاسبيل الى معرفة العلة فى شىء مما تعرف المزية فيه ولا يعلم إلا أن له موقعا من النفس وحظا من القبول فهذا بتوانيه (١) فى حكم القائل الأول .

واعلم أنه ليس اذا لم يمكن معرفة الكل وجب ترك النظر فى الكل ولأن تعرف العلة فى بعض الصور فتجعله شاهدا فى غيره أحرى من أن تسد باب المعرفة على نفسك وتعودها الكسل والهوينا .

قال الجاحظ : وكلام كثير جرى على ألسنة الناس وله مضرة شديدة وثمرة مرة فمن أضر ذلك قولهم لم يدع الأول للآخر شيئا فلو أن علماء كل عصر مذجرت هذا الكلمة فى أسماعهم تركوا الاستنباط لما لم ينته اليهم عمن قبلهم لرأيت العلم مختلا .

القول فى أحوال الاسناد الخبرى

من المعلوم لكل عاقل أن قصد المخبر بخبره إفادة المخاطب إما نفس الحكم

(١) (فى حكم القائل الأول) وهو من كانت الحالان عنده على سواء ولا يتفقد من أمر النظم إلا الصحة المطلقة والاعراب الظاهر .

كقولك زيد قائم لمن لا يعلم أنه قائم (١) ويسمى هذا فائدة الخبر(٢) وإما كون المخبر عالما بالحكم كقولك لمن زيد عنده ولا يعلم أنك تعلم ذلك زيد عندك ويسمى هذا لازم فائدة الخبر .

أحوال الاسناد الخبرى

(١) (ويسمى هذا فائدة الخبر) هذه أولى مقاصد الاسناد الخبرى وتسمى أغراضه وهى من أحواله ومقاماته ولكنها تسمى مقاصد وأغراضا باختلاف الاعتبار ، والذى يسمى فائدة الخبر هو إفادة المخاطب الحكم وإن كان المشهور عندهم أن فائدة الخبر هو الحكم الذى يقصد من الخبر إفادته مع أن الحكم ركن من أركان الخبر وفائدة الشىء لا تكون جزءا منه بل تكون بمنزلة النتيجة والثمرة .

(٢) (وإما كون المخبر عالما بالحكم . . .) هذا ثانى مقاصد الخبر وإنما سمى لازم فائدة الخبر لانه يلزم فى كل خبر أن يكون المخبر به عنده علم أو ظن به ، وأغراض الخبر لا تنحصر فى هذين الأمرين ويمكن أن يعد منها إزالة تردد المخاطب أو إنكاره إذا كان عنده شك أو إنكار له وكان يجب ذكر هذا أيضاً فى أغراضه ليتم به التمهيد لما قصده من الكلام على أضرب الخبر الثلاثة ووجوب الاقتصار فيها على قدر الحاجة ، وللخبر أغراض أخرى تتجلى فيها البلاغة بما لا تتجلى به فى الاخبار بفائدة الخبر أو لازمها حين اقتضاء المقام لها منها إظهار التحسر والتحزن فى قول امرأة عمران (رب إني وضعتها أنثى) ومنها إظهار الفرح والسرور فى مثل قول الشاعر:

هناء محا ذاك العزاء المقدما فما عبس المحزون حتى تبسما

ومنها إظهار الضعف والخشوع كقوله :

إلهى عبدك العاصى أتاكا مقراً بالذنوب وقد عصاكا

ومنها توبيخ السامع على ما فرط منه كقول الحماسية .

قال السكاكي والأولى بدون هذه تمتنع وهذه بدون الاولى لا تمتنع (١) كما هو حكم اللازم المجهول المساواة أي يمتنع أن لا يحصل العلم الثاني من الخبر نفسه عند حصول الأول منه لامتناع حصول الثاني قبل حصول الاول مع أن سماع الخبر من المخبر كاف في حصول الثاني منه ولا يمتنع أن لا يحصل الاول من الخبر نفسه عند سماع الثاني منه لجواز حصول الاول قبل حصول الثاني وامتناع حصول الحاصل ، (٢) وقد ينزل العالم بفائدة الخبر ولازم فائدته منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم فيلقى اليه الخبر كما يلقى الى الجاهل بأحدهما .

وأنت الذى أخلفتنى ماوعدتنى وأشمت بي من كان فيك يلوم

الى أغراض كثيرة تقصد من الخبر ولا تنحصر، وهذه الأغراض منها ما يستفاد من ذات الخبر مثل الغرض الأول ومنها مايدل عليه الخبر دلالة تبعية و يكون مستفاداً من الاخبار به لا من ذات الخبر مثل الغرض الثاني ونحوه فتكون دلالته عليه من مستتبعات الكلام لا توصف بأنها حقيقة ولا مجاز ولا كناية وقيل ان الخبر فى مثل إظهار التحسر بمعني الانشاء وأن قول امرأة عمران السابق فى معنى تقبل مني وهذا تكلف ظاهر .

(١) (كما هو حكم اللازم المجهول المساواة) مثل لزوم الحيوانية للانسانية فلا يلزم من العلم بالحيوانية العلم بالانسانية و يلزم من العلم بالانسانية العلم بالحيوانية وكلام السكاكي هنا فى غاية التعقيد ولا حاجة اليه

(٢) (وقد ينزل العالم بفائدة الخبر ولازم فائدته منزلة الجاهل) ومن الأول قولك لتارك الصلاة الصلاة واجبة ، وقول الفرزدق لهشام بن عبد الملك حينما تظاهر بعدم معرفة زين العابدين :

هذا ابن خير عباد الله كلهم هذا التقى النقى الطاهر العلم
هذا ابن فاطمة إن كنت جاهله بجده أنبياء الله قد ختموا

قال السكاكي وان شئت فعليك بكلام رب العزة (ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق ولبئس ماشروا به أنفسهم لو كانوا يعلمون) كيف تجد صدره يصف أهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي وآخره ينفيه عنهم حيث لم يعملوا بعلمهم ونظيره في النفي والاثبات (وما رميت إذ رميت) وقوله تعالى (وإن نكثوا أيمانهم من بعد عهدهم وطعنوا في دينكم فقاتلوا أئمة الكفر إنهم لا أيمان لهم لعلهم ينتهون)[١] هذا لفظه وفيه إيهام إن الآية الاولى من أمثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازم فائدته منزلة الجاهل بهما وليست منها بل هي من أمثلة تنزيل العالم بالشيء منزلة

ومن الثاني قولك لمن يؤذيك وهو يعلم أنك ممن يعرف الله ورسوله (الله ربنا ومحمد نبينا) تنزيلا لعلمه بأنك تعلم ذلك منزلة عدمه لعدم عمله به ، وفي تنزيل العالم بذلك منزلة الجاهل به وخطابه به خطاب الجاهل من روعة البلاغة ماليس في خطاب الجاهل الحقيقي وقد جعله السكاكي من باب تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وذكره مع ماسيأتي من تنزيل غير السائل منزلة السائل وقيل إن الخطيب قدمه هنا لأنه يرى أنه ليس من هذا الباب لأن الخبر هنا لا يختلف في مخاطبة الجاهل ومخاطبة العالم المنزل منزلة الجاهل في الاتيان بالتأكيد وتركه كما يختلف في مخاطبة السائل اذا جرى على مقتضى تردده واذا جرى على تنزيل تردده منزلة عدمه وعندي أن الخلاف في ذلك مما لا يصح الاشتغال به .

(١) (هذا لفظه وفيه إيهام . . .) هذه مماحكة لفظية ساقطة وانما يريد السكاكي لما قال السبكي التمثيل لتنزيل العالم منزلة الجاهل مطلقا في الخبر وغيره فهو من باب التنظير لا من باب التمثيل ولذلك ذكر أيضاً (وما رميت إذ رميت) وهو من تنزيل الموجود منزلة المعدوم لا من تنزيل العالم منزلة الجاهل .

الجاهل به لعدم جريه على موجب العلم والفرق بينهما ظاهر ، وإذا كان غرض المخبر بخبره إفادة المخاطب أحد الامرين فينبغي أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة (١) فان كان المخاطب خالي الذهن من الحكم بأحد طرفي الخبر على الآخر والتردد فيه استغني عن مؤكدات الحكم كقولك جاء زيد وعمرو ذاهب فيتمكن في ذهنه لمصادفته إياه خاليا (٢) وإن كان متصور الطرفيه مترددا في إسناد أحدهما الى الآخر طالبا له حسن تقويته بمؤكد كقولك لزيد عارف أو إن زيدا عارف وإن كان حاكما بخلافه

(١) (فان كان المخاطب خالي الذهن من الحكم) ومثل هذا إذا كان عالما بالحكم ولكن المخبر يريد إفادته لازم فائدة الخبر أو إظهار التحسر ونحوه أو تنزيله منزلة الجاهل فلا يؤكد الخبر فى هذه الأحوال كلها ومنزلة البلاغة هنا دون منزلتها فى الضربين الآتيين لأن الخبر فيها وإن جرى على مقتضى الحال إلا أنه من السهولة بحيث يكاد يستوى فيه البليغ وغيره بخلاف مراعاة حالات التردد والانكار فانها مما يكاد ينفرد به البليغ وحده .

(٢) (وإن كان متصور الطرفيه مترددا فى إسناد أحدهما الى الآخر) ومثل التردد فى هذا التردد فى لازم الفائدة وكذلك إنكارها فتقول لمن يشك فى علمك بنجاحه إنك نجحت ولا يلزم أن تقول له إنى عالم بنجاحك لأن تأكيد الحكم يستلزم تأكيد العلم به ، وحسن التأكيد هنا بالنظر الى حالة الانكار وإلا فهو واجب أيضا ولا يراد إلا التمييز باللفظ بين الحالتين وأن درجة الوجوب هنا ليست كدرجة الوجوب هناك ، ومن أمثلة التوكيد فى ذلك قوله تعالى (ولما دخلوا على يوسف آوى اليه أخاه قال إني أنا أخوك فلا تبتئس بما كانوا يعملون) عرض له يوسف بأنه أخوه وآواه اليه فتمنى بنيامين أخوة مثله ولكنه تردد فى تصديق ذلك فأزال منه بالتأكيد هذا التردد .

وجب توكيده [١] بحسب الانكار [٢] فتقول إني صادق لمن ينكر صدقك ولا يبالغ في إنكاره وإني لصادق لمن يبالغ في إنكاره وعليه قوله تعالى (واضرب لهم مثلا أصحاب القرية إذ جاءها المرسلون إذ أرسلنا اليهم اثنين فكذبوهما فعززنا بثالث فقالوا إنا اليكم مرسلون قالوا ما أنتم إلا بشر مثلنا وما أنزل الرحمن من شيء إن أنتم إلا تكذبون قالوا ربنا يعلم إنا اليكم لمرسلون) حيث قال في المرة الاولى إنا اليكم مرسلون وفي الثانية إنا اليكم لمرسلون، ويؤيد ما ذكرناه [٣] جواب أبي العباس للكندي عن قوله إني أجد في كلام العرب حشوا يقولون عبد الله قائم وإن عبد الله قائم وإن عبد الله لقائم والمعنى واحد بان قال بل المعاني مختلفة فعبد الله قائم إخبار عن قيامه وإن عبد الله قائم جواب عن سؤال سائل وإن عبد الله لقائم جواب عن إنكار منكر، ويسمي النوع الاول من الخبر ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث إنكاريا وإخراج الكلام على هذه الوجوه إخراجا على مقتضى الظاهر [٤] وكثيرا ما يخرج

(١) (وجب توكيده بحسب الانكار) فيؤتى له بمؤكد أو مؤكدين أو أكثر على حسب اختلاف إنكاره في الضعف والقوة ، ومن أدوات التأكيد إن المشددة ، وصيغة القسم ، ونونا التوكيد ، ولام الابتداء ، وأما الشرطية ، وحروف التنبيه ، وضمير الفصل ، وقد ، وأدوات الاستفتاح ، وحروف الزيادة .

(٢) ومن التأكيد في إنكار فائدة الخبر قوله تعالى عن المنافقين قالوا نشهد إنك لرسول الله .

(٣) (جواب أبي العباس للكندي) أبو العباس هو محمد بن يزيد المبرد النحوي والكندي هو أبو يوسف يعقوب بن اسحق الفيلسوف

(٤) (وكثيراً ما يخرج الكلام على خلافه) وهنا تعلو درجة البلاغة فتكون أكمل منها عند تخريج الكلام على مقتضى الظاهر والمراد ظاهر الحال وهو أخص عندهم من الحال وإنما كانت البلاغة هنا أعلى لاجتماع

على خلافه فينزل غير السائل منزلة السائل اذا قدم إليه ما يلوح له بحكم الخبر فيستشرف له استشراف المتردد الطالب كقوله تعالى (ولا تخاطبنى فى الذين ظلموا انهم مغرقون) وقوله (وما أبرىء نفسى ان النفس لأمارة بالسوء). وقول (١) بعض العرب

حالين فى الكلام فيكون هناك مجال للبراعة فى الترجيح بينهما ، هذا ولهم فى الفرق بين الحال وظاهر الحال كلام نذكره مع أنا لانرى أنه مما يصح الاشتغال به ؛ فظاهر الحال عندهم لابد أن يكون له ثبوت فى الواقع كانكار المنكر ، وتردد السائل ، والحال قد يكون ثابتا فى الواقع وقد لا يكون ثابتا فى الواقع كتنزيل غير السائل منزلة السائل فهو أمر يعتبره المتكلم وليس له ثبوت فى الواقع ، وقد اختلفوا بعد هذا فى تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر فقال بعضهم إنه من باب الكناية كما قال السكاكى (وهذا أعنى نفث الكلام لا على مقتضى الظاهر متى وقع عند النظار موقعه استهش الأنفس وإنه فى علم البيان يسمى بالكناية). وقال بعضهم إنه من قبيل الاستعارة بالكناية والتخييل وقال بعضهم إنه ليس كناية ولا استعارة لأنه لا يفهم من ذات اللفظ وانما يفهم من الاخبار به على الحال التى يخبر به عليها فهو من مستتبعات الكلام لا يوصف بحقيقة ولا مجاز ولا كناية ، فهذا كله لاحاجة اليه وليس معنا حال ظاهر وحال غير ظاهر حتى نتكلف ذلك من أجله بل قد ينزل غير السائل منزلة السائل أو غير المنكر منزلة المنكر لاعتبارات ظاهرة فلا يكون الكلام فيه آتيا على خلاف مقتضى الظاهر وهذا كما فى البيت الآتى (جاءشقيق عارضا رمحه) .

(١) (وقول بعض العرب : فغنها وهى لك الفداء . البيت) الضمير للابل والمعنى فغن لها والحداء بضم الحاء وكسرها من حدا الابل أو بها

فغنها وهي لك الفداء ‌ ‌ ‌ ‌ ان غناء الابل الحداء

وسلوك هذه الطريقة شعبة من البلاغة فيها دقة وغموض، روى الاصمعي أنه قال كان أبو عمرو بن العلاء وخلف الاحمر يأتيان بشارا فيسلمان عليه بغاية الاعظام ثم يقولان يا ابا معاذ ما أحدثت فيخبرهما وينشدهما ويكتبان عنه متواضعين اه حتى يأتي وقت الزوال ثم ينصرفان فأتياه يوما فقالا ما هذه القصيدة التي أحدثتها في ابن قتيبة قال هي التي بلغتكما قالا بلغنا انك اكثرت فيها من الغريب قال نعم ان ابن قتيبة يتباصر بالغريب فأحببت ان أورد عليه مالا يعرف قالا فأنشدناها يا أبا معاذ فأنشدهما

بكرا صاحبي قبل الهجير ‌ ‌ ‌ ‌ ان ذاك النجاح في التبكير

حتى فرغ منها فقال له خلف لو قلت يا ابا معاذ مكان ان ذاك النجاح بكرا فالنجاح كان أحسن فقال بشار إنما بنيتها أعرابية وحشية فقلت إن ذاك النجاح كما يقول الأعراب البدويون ولو قلت بكرا فالنجاح كان (١) هذا من كلام المولدين ولا يشبه ذلك الكلام ولا يدخل في معنى القصيدة قال فقام خلف فقبل بين عينيه، فهل كان ماجرى بين خلف وبشار بمحضر من أبي عمرو بن العلاء وهم من فحولة هذا الفن إلا للطف

اذا ساقها وغنى لها وهو اذا قال غنها ليشتد سيرها فهم السامع أن غناءها الحداء الذي تساق به فتستشرف نفسه له .

(١) (كان هذا من كلام المولدين) لأنه ليس فيه من دقة الاشارة الى تنزيل غير السائل منزلة السائل مافي الأسلوب الأول وإنما فيه تكرير الأمر بالتبكير لتأكيده على وجه ظاهر ليس فيه دقة ذلك التأكيد والمولدون يؤثرون السهولة على الدقة .

المعنى لذلك وخفائه (١) وكذلك ينزل غير المنكر منزلة المنكر اذا ظهر عليه شيء من أمارات الانكار (٢) كقوله .

جاء شقيق عارضا رمحه إن بني عمك فيهم رماح

فان مجيئه هكذا مدلا بشجاعته قد وضع رمحه عرضاً دليل على إعجاب شديد منه واعتقاد أنه لا يقوم اليه من بني عمه أحد كأنهم كلهم عزل ليس مع أحد منهم رمح .

(٣) وكذلك ينزل المنكر منزلة غير المنكر اذا كان معه ما أن تأمله

(١) (وكذلك ينزل غير المنكر منزلة المنكر) هذا يشمل تنزيل خالى الذهن من الحكم منزلة المنكر وتنزيل المتردد فيه منزلة المنكر وتنزيل العالم به منزلة المنكر وهذا مثل قولك لتارك الصلاة إن الصلاة واجبة وفائدة تنزيل المتردد منزلة المنكر أن يؤتى له بتوكيد أكثر من التوكيد الذى يؤتى به له إذا لم ينزل منزلة المنكر .

(٢) (كقوله جاء شقيق عارضا رمحه) هو حجل بن نضلة وحجل لقبه ونضلة أمه واسمه احمد بن عمرو بن عبد القيس بن معن وشقيق ابن عمه وعارضا رمحه أى مظهرا أو حاملا له عرضا على كتفه أو جاعلا له على عرضه بأن جعله وهو راكب على فخذيه بحيث يكون عرض الرمح جهة الأعداء وذلك لقلة اكتراثه بهم

(٣) (وكذلك ينزل المنكر منزلة غير المنكر) المراد بغير المنكر خالى الذهن من الحكم فقط لا ما يشمل المتردد إذ لا معنى لتنزيل المنكر منزلة المتردد وقيل ان له فائدة فى تقليل التوكيد الذى يستعمل للمنكر دون المتردد كما سيأتى فى قوله تعالى (ثم انكم يوم القيامة تبعثون) وقد ينزل أيضا السائل منزلة غير السائل لنحو العلة المذكورة هنا

ارتدع عن الانكار [١] كما يقال لمنكر الاسلام الاسلام حق [٢] وعليه

(١) (كما يقال لمنكر الاسلام الاسلام حق) قد قيل فى هـذا إن جملة (الاسلام حق) جملة اسمية فتفيد التأكيد وأجيب بأنها إنما تفيد التأكيد اذا اعتبر تحويلها عن الجملة الفعلية أو بأن مرادهم بعدها من المؤكدات أنها تصلح لذلك عند مناسبة المقام لا أنها تفيد التأكيد مطلقا وبعضهم ينازع فى عدها من المؤكدات .

(٢) (وعليه قوله تعالى فى حق القرآن لا ريب فيه) إذ المعنى أنه ليس بمظنة الريب وهذا ينكره المدعوون به من الكفار وقد قيل فى هذا أيضاً إن التأكيد موجود هنا باسمية الجملة وسبقها بلا النافية للجنس وقد رد الأول بما سبق ورد الثانى بأن لا النافية لتأكيد المحكوم عليه لا لتأكيد الحكم لأنها تفيد استغراق النفى وهو راجع الى المحكوم عليه وحده .

هذا والتأكيد كما يأتى فى الخبر يأتى فى الانشاء مثل قوله تعالى (ولا تقولن لشىء إنى فاعل ذلك غدا) وقول الشاعر :

هلا تمنن بوعد غير مخلفة   كما عهدتك فى أيام ذى سلم

ولكن التأكيد لا يأتى فى الانشاء للتردد والانكار لعدم تأتيهما فيه بل يأتي لما يأتى له فى الخبر من غيرهما فانه لا تنحصر فائدة تأكيد الحكم فى إزالة الشك أو الانكار فى الخبر بل من فوائده الدلالة على استبعاد الحكم وأن المتكلم كان يظن أنه لا يكون مثل قوله تعالى (رب إنى وضعتها أنثى . رب إن قومى كذبون) ومنها الاعتناء بشأن الحكم مثل إن البلاء موكل بالمنطق ولهذا حسن استعمال ضمير الشأن مع إن المؤكدة مثل قوله تعالى (إنه من يتق ويصبر . إنه لا يفلح الظالمون) لأن الغرض منه الاهتمام بشأن الحكم وهي أدخل فيه ، ومنها تهيئة النكرة لصحة الاخبار عنها فاذا كانت موصوفة كانت مع إن أحسن كقول الشاعر :

إن دهراً يلف شملى بسعدى   لزمان يهم بالاحسان

قوله تعالى فى حق القرآن لاريب فيه . ومما يتفرع على هذين الاعتبارين قوله تعالى (ثم إنكم بعد ذلك لميتون ثم انكم يوم القيامة تبعثون) أكد إثبات الموت تأكيدين وإن كان مما لا ينكر لتنزيل المخاطبين منزلة من يبالغ فى إنكار الموت لتماديهم فى الغفلة والاعراض عن العمل لما بعده ولهذا قيل ميتون دون تموتون كما سيأتي الفرق بينهما وأكد إثبات البعث تأكيداً واحداً وإن كان مما ينكر لأنه لما كانت أدلته ظاهرة كان جديرا بأن لا ينكر بل إما أن يعترف به أو يتردد فيه فنزل المخاطبون منزلة المترددين تنبيها لهم على ظهور أدلته وحثا على النظر فيها ولهذا جاء تبعثون على الاصل ، هذا كله اعتبارات الاثبات وقس عليه اعتبارات النفى كقولك ليس زيد أو ما زيد منطلقا أو بمنطلق ووالله ليس زيد أو ما زيد منطلقا أو بمنطلق وما ينطلق أو ما أن ينطلق زيد وما كان زيد ينطلق وما كان زيد لينطلق ولا ينطلق زيد ولن ينطلق زيد ووالله ما ينطلق أو ما أن ينطلق زيد

(فصل) [1] الاسناد منه حقيقة عقلية ومنه مجاز عقلى

ومنها صدق الرغبة في الحكم وقصد رواجه مثل قوله تعالى (واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا خلوا الى شياطينهم قالوا إنا معكم) فلم يؤكدوا فيما خاطبوا به المؤمنين لأنه لا يروج منهم وأكدوا فيما خاطبوا إخوانهم لصدق رغبتهم فيهم وأنه رائج عنهم متقبل منهم .

الاسناد الحقيقى والمجازى

(١) (الاسناد منه حقيقة عقلية ومنه مجاز عقلى) سيأتى له أن هذا يجرى فى الاسناد الانشائى أيضا بل قال بعضهم إنه يجرى فى الاسناد غير التام كالاسناد الاضافى فى قوله تعالى (مكر الليل والنهار . شقاق بينهما) وكذا المركب الوصفى في قوله تعالى (ذلك هو الضلال البعيد)

(١) أما الحقيقة فهى إسناد الفعل أو معناه الى ماهو له عند المتكلم فى الظاهر والمراد بمعنى الفعل نحو المصدر واسم الفاعل وقولنا فى الظاهر ليشمل مالا يطابق اعتقاده مما يطابق الواقع ومالا يطابقه فهى أربعة أضرب ،

أحدها ما يطابق الواقع واعتقاده كقول المؤمن أنبت الله البقل وشفى الله المريض .

ولكن ذلك لا يأتى فيهما إلا اذا كانا فى جملة خبرية أو إنشائية فيمكن أن يراد بالاسناد الخبرى والانشائى المنقسم الى الحقيقة والمجاز العقليين الجملة الخبرية والجملة الانشائية فيشمل ذلك أيضا وقد ذكر بعضهم فى الاسناد الاضافى أن الاضافة قد تكون لمطلق الملابسة فلا يكون فيها مجاز عقلى بل تكون فى قوله تعالى (مكر الليل) حقيقة عقلية و تكون إضافة على معنى فى الظرفية وكذلك (شقاق بينهما) لأن البين يلابس الشقاق بالظرفية ولا تكون من إضافة المصدر الى فاعله .

(١) (أما الحقيقة فهي إسناد الفعل . . .) هذا يأتى فى الأخبار المثبتة كما فى الأمثلة التى ذكرها وفى الأخبار المنفية كما فى قوله تعالى (لا يسأل عما يفعل وهم يسألون) ، والمراد باسناده لما هو له مايشمل إسناده له على جهة الفاعلية أو المفعولية بأن يكون فاعلا له أو نائب فاعل أو مفعولا به ففى هذا المثال (أنبت الله البقل) إسناد الانبات الى الله حقيقة عقلية كما أن إسناده الى البقل على جهة الوقوع عليه حقيقة عقلية أيضاً فاذا قلت أجرى الله النهر كان إسناد الفعل الى الفاعل حقيقة عقلية وإسناده الى المفعول به مجازا عقليا كما سيأتى ، واعلم أن الأفعال تنقسم الى أفعال (١) استأثر الله بها مثل خلق ورزق فاسنادها اليه حقيقى ولا يجوز إسنادها إلا اليه ، والى أفعال (٢) لغيره كسب فيها مثل أحسن وأساء وقام وقعد فيصح إسنادها الى غيره على سبيل الحقيقة بل منها مالا يصح إسناده اليه تعالى مثل قام وقعد ، والى أفعال (٣) يراد من إسنادها مجرد الاتصاف بها

والثاني ما يطابق الواقع دون اعتقاده كقول المعتزلي (١) لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه خالق الأفعال كلها هو الله تعالى .

والثالث ما يطابق اعتقاده دون الواقع كقول الجاهل شفي الطبيب المريض معتقدا شفاء المريض من الطبيب ومنه قوله تعالى حكاية عن بعض الكفار وما يهلكنا إلا الدهر ولا يجوز أن يكون مجازا والانكار عليهم من جهة ظاهر اللفظ لما فيه من إيهام الخطأ (٢) بدليل قوله تعالى عقيبه (وما لهم بذلك من علم إن هم إلا يظنون) والمتجوز المخطىء فى العبارة لا يوصف بالظن وإنما الظان من يعتقد أن الأمر على ما قاله .

والرابع ما لا يطابق شيئا منهما كالأقوال الكاذبة التي يكون القائل عالما بحالها (٣) دون المخاطب

مثل صح ومرض وسخن وبرد فاسنادها أيضاً حقيقي الى غيره ومنها ما يصح إسناده اليه مثل عظم وتنزه .

(١) (لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه) أما اذا كان يعرف حاله فيكون ذلك قرينة على أن الاسناد فى كلامه مجازى على مذهبه ويجوز ألا يكون مجازيا اذا كان يريد إظهار خلاف ما عنده ظانا أنه يفترى الكذب .

(٢) (بدليل قوله تعالى عقيبه) هذا دليل لنفى أن يكون مجازا وقوله قبله لما فيه من إيهام الخطأ تعليل للانكار عليهم مع فرض قصدهم التجوز فان ذلك اذا كان قصدهم لا يكون هناك ما ينكر عليهم .

(٣) (دون المخاطب) الذى ذكره السبكى أن الأقوال الكاذبة من الحقائق العقلية الكاذبة ولو علم المخاطب بكذبها وقد جعل التعريف شاملا لها فى حالة علم المخاطب بكذبها لأن المراد منه إسناد الفعل لما هو له عند المتكلم فى الظاهر بحسب وضع اللغة وكلام الكاذب من شأنه أن

(١)وأما المجاز فهو إسناد الفعل أو معناه الى ملابس له غير ما هو له بتأول (٢)وللفعل ملابسات شتى يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب فاسناده الى الفاعل اذا كان مبنيا له حقيقة كما مر (٣)وكذا الى المفعول اذا كان مبنيا له وقولنا ما هو له يشملهما(٤) وإسناده الى غيرهما

يدل ظاهره على ذلك وإن تخلفت الدلالة هنا لمانع اعتقاد الكاذب .

(١) (وأما المجاز فهو إسناد الفعل . . .) هذا يأتى فى الأخبار المثبتة والأخبار المنفية أيضاً مثل فما ربحت تجارتهم فاسناد الربح المنفى الى التجارة مجاز عقلى ، وإسناد الفعل الى غير ما هو له يكون أيضاً على جهة الفاعلية وعلى جهة المفعولية بأن يكون نائب فاعل أو مفعولا به مثل سيل مفعم وأجرى الله النهر ، ولما كان المجاز العقلى لابد فيه من علاقة وقرينة ذكر فى تعريفه أن إسناد الفعل فيه يكون لملابس له بنوع من الملابسات التى ذكرها بعد التعريف كما ذكر أيضاً أنه يكون بتأول أى بقرينة صارفة عن إرادة ظاهره والتأويل فى اصطلاحهم صرف اللفظ عن معناه الظاهر الى معنى آخر غير ظاهر وهذا كما فى نحو أنبت الربيع البقل فان المتبادر منه أن الاسناد فيه لما هو له والقرينة هى التى تصرفه عن ظاهره وهكذا .

(٢) (وللفعل ملابسات شتى) المراد الفعل وما فى معناه كما هو فى تعريف المجاز وشتى جمع شتيت كمريض ومرضى من الشت وهو التفرق وقد ذكر ملابسات ستة ولم يذكر المفعول معه والحال ونحوهما لأن الفعل لا يسند إليها تجوزا مثل هذه الملابسات .

(٣) (وكذا الى المفعول) هذا تحته صورتان كما مر نائب الفاعل والمفعول المذكور فاعله .

(٤) (وإسناده الى غيرهما . . .) يدخل فى ذلك إسناد الفعل المبنى للفاعل الى المفعول به مثل عيشة راضية وكذا إسناد الفعل المبنى للمفعول

لمضاهاته لما هو له فى ملابسة الفعل مجاز كقولهم في المفعول به (١) عيشة راضية وماء دافق وفى عكسه (٢) سيل مفعم وفي المصدر (٣) شعر شاعر وفي الزمان (٤) نهاره صائم وليله قائم وفى المكان (٥) طريق سائر ونهر جار وفى السبب بنى الأمير المدينة (٦) وقال .

الى الفاعل مثل سيل مفعم وقد صرح بذلك بعد ، والمراد بمضاهاته لما هو له فى ملابسة الفعل أن هناك أيضاً ارتباطا بينه وبين الفعل يصح به الاسناد المجازى وليس المراد أن بينهما علاقة المشابهة لأن ذلك في الاستعارة وهو يرى أن المجاز العقلي ليس من الاستعارة على ما سيأتي فالعلاقة فيه عنده غير المشابهة التى تبنى عليها الاستعارة .

(١) (عيشة راضية وماء دافق) ومن ذلك أيضا قول الشاعر :

دع المكارم لا ترحـل لبغيتها   واقعد فانك أنت الطاعم الكاسى

إذ المراد أنت المطعوم المكسو .

(٢) (سيل مفعم) ومن ذلك قوله تعالى (إنه كان وعده مأتيا) أى آتيا.

(٣) (شعر شاعر) ومن ذلك أيضاقول أبى فراس :

سيذكرني قومى إذا جد جدهم   وفى الليلة الظلماء يفتقد البدر

(٤) (نهاره صائم) ومن ذلك قوله تعالى (فذلك يومئذ يوم عسير) وقول امرىء القيس :

فدعها وسل الهم عنك بجسرة   ذمول اذا صام النهار وهجرا

(٥) (طريق سائر) ومن ذلك أيضا هذان البيتان .

وكل امرىء يولى الجميل محبب   وكل مكان ينبت العز طيب

أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا   وسالت بأعناق المطي الأباطح

(٦) (وقال: إذا ردعا فى القدر من يستعيرها) هو عوف بن الأحوص قال:

فلا تسالينى واسألى عن خليقتى   اذا ردعا فى القدر من يستعيرها

إذا ردعا فى القدر من يستعيرها

وقولنا بتأول يخرج نحو قول الجاهل شفى الطبيب المريض فان إسناده الشفاء الى الطبيب ليس بتأول[١] ولهذا لم يحمل نحو قول الشاعر الحماسى

أشاب الصغير وأفنى الكبير ... ر كر الغداة ومر العشى[١]

على المجاز عالم يعلم أو يظن أن قائله لم يرد ظاهره كما استدل على أن إسنادو مَيَّز الى جذب الليالى في قول أبي النجم :

قد أصبحت أم الخيار تدعي ... علي ذنبا كله لم أصنع

من أن رأت رأسى كرأس الأصلع ... مَيَّز عنه [٢] قُنزُعا عن قُنزُع

[٣] جذبُ الليالى أبطئى أو أسرعى

مجاز بقوله عقيبه

أفناه قيل الله للشمس اطلعى ... حتى اذا وراك أفق فارجعى

فعافى القدر المرق الذى يتأخر فيها وبقاؤه فيها سبب فى رد من يستعيرها فأسند بذلك الرد اليه من إسناد الفعل الى سببه .

(١) (ولهذا لم يحمل نحو قول الشاعر الحماسى . . .) هو الصلتان العبدى واسمه قثم بن حبية بن عبد القيس ونسب الجاحظ البيت فى كتاب الحيوان للصلتان الضبي وقد جاء فى قصيدته بعد هذا مايدل على أنه لم يرد بالاسناد فى هذا البيت ظاهره فلا فرق بينه وبين قول أبى النجم ومن هذا قوله :

فملتنا أننا المسلمون ... على دين صدّيقنا والنبى

(٢) (قنزعا عن قنزع) عن بمعنى بعد والقنزع الشعر المجتمع فى نواحى الرأس .

(٣) (جذب الليالى أبطئى أو أسرعى) الجذب في اللغة المد ومضى الأكثر وهو المراد هنا والجملتان بعده حال من الليالى أى مقولا فيها ذلك .

(١) وسمى الاسناد فى هـذين القسمين من الكلام عقليا لاستناده الى العقل دون الوضع لأن إسناد الكلمة الى الكلمة شيء يحصل بقصد المتكلم دون واضع اللغـة فلا يصير ضَرَب خبرا عن زيد بواضع اللغـة بل بمن قصد إثبات الضرب فعلا له وإنما الذى يعود الى واضع اللغة أن ضَرَب لإثبات الضرب لا لإثبات الخروج وأنه لإثباته فى زمان ماض وليس لإثباته فى زمان مستقبل فأما تعيين من ثبت له فانما يتعلق بمن أراد ذلك من المخبرين ولو كان لغوياً لكان حكمنا بأنه مجاز فى مثل قولنـا خط أحسن ممـا وَشَى الربيع من جهة أن الفعل لا يصح إلا من الحى القادر حكما بأن اللغة هى التى أوجبت أن يختص الفعل بالحى القادر دون الجماد وذلك مما لا يشك فى بطلانه .

وقال السكاكى الحقيقة العقلية هى الكلام المفاد به ماعند المتكلم من الحكم فيه قال وإنما قلت ما عند المتكلم دون أن أقول ماعند العقل ليتناول كلام الجاهل اذا قال شفى الطبيب المريض رائيا شفاء المريض من الطبيب حيث عد منه حقيقة مع أنه غير مفيد لما فى العقل من الحكم فيه ، وفيه نظر لأنه (٢) غير مطرد لصدقه على مالم يكن المسند فيه فعلا ولا متصلا به

---

(١) (وسمى الاسناد فى هذين القسمين من الكلام عقليا . . .) هذا مذهب الخطيب فيهما وغيره يجعلهما لغويين وقال السبكى إن جرينا على أن المركبات موضوعة فهما لغويان وإلا فهما عقليان وهـذا نزاع لفظي لا ثمرة له .

(٢) (لأنه غير مطرد . . .) لا معنى للاعتراض بهذا على السكاكى لأن

كقولنا الانسان حيوان مع أنه لا يسمى حقيقة ولا مجازا ولا منعكس لخروج ما يطابق الواقع دون اعتقاد المتكلم وما لا يطابق شيئاً منهما منه مع كونهما حقيقتين عقليتين كما سبق وقال المجاز العقلى هو الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأول إفادة للخلاف لابوساطة وضع كقولك أنبت الربيع البقل وشفى الطبيب المريض وكسا الخليفة الكعبة قال وانما قلت خلاف ماعند المتكلم من الحكم فيه دون أن أقول خلاف ماعند العقل لئلا يمتنع طرده بما اذا قال الدهرى عن اعتقاد جهل أو جاهل غيره أنبت الربيع البقل رائيا إنباته من الربيع فانه لا يسمى كلامه ذلك مجازاً وإن كان بخلاف العقل فى نفس الأمر واحتج ببيت الحماسة وقول أبى النجم على ماتقدم ثم قال ولئلا يمتنع عكسه بمثل كسا الخليفة الكعبة وهزم الأمير الجند فليس فى العقل امتناع أن يكسو الخليفة نفسه

مذهبه أن الحقيقة والمجاز العقليين يجريان فى كل إسناد فقد جرى فى تعريفه على مذهبه وهو الحق لأنه لا فرق بين إسناد الخبر الى المبتدا وإسناد الفعل الى الفاعل وقد مثل الخطيب للمجاز العقلى بأمثلة مركبة من مبتدإ وخبر مثل عيشة راضية وقد قالوا فى الجواب عنه إن المجاز عنده فى إسناد الخبر الى ضمير المبتدا وهو تكلف ظاهر لأن هذا الاسناد غير مقصود فى هذا التركيب وإنما المقصود منه إسناد الخبر الى المبتدا واذا كان إسناد الخبر الى ضمير المبتدا مجازاً عندهم فاسناده الى نفس المبتدا مجاز قطعاً . وقد ذكر عبد القاهر من المجاز العقلى قول الخنساء :

ترتع مارتعت حتى اذا ادكرت فانما هى إقبال وإدبار

وهو مبتدأ وخبر وعبد القاهر هو إمام هذا الفن وقيل إن المجاز فى إطلاق الصفة وإرادة الموصوف أوفى حذف المضاف وإقامة المضاف

الكعبة ولا أن يهزم الأمير وحده الجند ولا يقدح ذلك فى كونهما من المجاز العقلى وإنما قلت لضرب من التأول ليحترز به عن الكذب فانه لا يسمى مجازاً مع كونه كلاما مفيدا خلاف ماعند المتكلم وإنما قلت إفادة للخلاف لا بوساطة وضع ليحترز به عن المجاز اللغوى فى صورة وهى اذا ادعى أن أنبت موضوع لاستعماله فى القادر المختار أو وضع لذلك وفيه نظر لأنا لا نسلم بطلان طرده بما ذكر لخروجه بقوله لضرب من التأول ولا بطلان عكسه بما ذكر إذ المراد بخلاف ماعند العقل خلاف ما فى نفس الأمر وفى كلام الشيخ عبد القاهر إشارة الى ذلك حيث عرف الحقيقة العقلية بقوله كل جملة وضعتها على أن الحكم المفاد بها على ماهو عليه فى العقل واقع موقعه فان قوله واقع موقعه معناه فى نفس الأمر وهو بيان لما قبله وكذا فى كلام الزمخشرى حيث عرف المجاز العقلى بقوله أن يسند الفعل الى شيء يتلبس بالذى هو فى الحقيقة له فان قوله في الحقيقة معناه في نفس الأمر ونحو كسا الخليفة الكعبة اذا كان الاسناد فيه مجازا كذلك ثم القول بأن الفعل موضوع لاستعماله فى القادر ضعيف وهو معترف ضعفه وقد رده فى كتابه بوجوه منها أن وضع الفعل لاستعماله فى القادر قيد لم ينقل عن واحد من رواة اللغة وترك القيد دليل فى العرف على الاطلاق فقوله إفادة للخلاف لا بوساطة وضع لاحاجة اليه وإن ذكر فينبغي أن لا يذكر إلا بعد ذكر الحد على المذهب المختار على أن تمثيله بقول الجاهل أنبت الربيع البقل[1] ينافى هذا الاحتراز (تنبيه) قد تبين بما ذكرنا

اليه مقامه أي ذات إقبال وهذا مجاز مرسل .

(١) (ينافى هذا الاحتراز) لأنه لا يتأتى مع دعوى أن أنبت موضوع لاستعماله فى القادر المختار فان قول الجاهل أنبت الربيع البقل أسندت فيه

أن المسمى بالحقيقة العقلية والمجاز العقلي على ماذكره السكاكى (١) هو الكلام لا الاسناد وهذا يوافق ظاهر كلام الشيخ عبد القاهر في مواضيع من دلائل الاعجاز وعلى ماذكرناه هو الاسناد لا الكلام وهذا ظاهر مانقله الشيخ أبو عمرو بن الحاجب رحمه الله عن الشيخ عبد القاهر وهو قول الزمخشرى في الكشاف وقول غيره وإنما اخترناه لأن نسبة المسمى حقيقة أو مجازا الى العقل على هذا لنفسه بلا وساطة شيء وعلى الأول لاشتماله على ماينتسب الى العقل أعنى الاسناد .)

ثم المجاز العقلي باعتبار طرفيه أعنى المسند والمسند اليه (٢) أربعة أقسام لاغير لأنهما إما حقيقتان لغويتان (١) كقولنا أنبت الربيع البقل (٣) وعليه قوله

فنام ليلى وتجلى همى

(٤) وقوله وشيب أيام الفراق مفارقى

أنبت الى الربيع على طريق الحقيقة عنده وهو ليس بقادر مختار فلا يكون في أنبت مجاز لغوى عنده قطعا ، وكل ماذكره الخطيب هنا من المماحكات اللفظية التي لاثمرة فيها .

(١) (هو الكلام لا الاسناد) قال السبكى إن السكاكى في جميع الباب يقول إسناد حقيقة وإسناد مجاز كما قال غيره فالمسمى عنده بهما هو الاسناد وإن كان ظاهر تعريفه لهما يفيد خلافه .

(٢) (أربعة أقسام) لاتنحصر أقسام المجاز من جهة طرفيه في هذه الأربعة لأنهما قد يكونان كنايتين أيضاً وقد يكون أحدهما كناية دون الآخر مثل سرنى طول نجاده فهو كناية عن طول قامته .

(٣) (وعليه قوله : فنام ليلى وتجلى همى) هو من أرجوزة جاء قبله فيها :

يارب قد فرجت عنى غمى   قد كنت ذا هم وراعى نجمى

(٤) (وقوله : وشيب أيام الفراق مفارقى) هو لبعض شعراء الحماسة :

(١) أى المرضعية ... [illegible]

(١) وقوله ونمت وما ليل المطي بنائم

وإما مجازان كقولنا أحيا الأرض شباب الزمان وأما مختلفان كقولنا أنبت البقل شباب الزمان وكقولنا أحيا الأرض الربيع وعليه قول الرجل لصاحبه أحيتني رؤيتك أي آنستني وسرتني فقد جعل الحاصل بالرؤية من الأنس والمسرة حياة ثم جعل الرؤية فاعلة له ومثله(٢) قول أبي الطيب :

وتحيي له المالَ الصوارمُ والقنا   ويقتل ماتحيي التبسمُ والجدا

جعل الزيادة والوفور حياة للمال وتفريقه في العطاء قتلا له ثم أثبت الاحياء فعلا للصوارم والقتل فعلا للتبسم مع أن الفعل لا يصح منهما ونحوه قولهم أهلك الناسَ الدينارُ والدرهمُ جعلت الفتنة إهلاكا ثم أثبت الاهلاك فعلا للدينار والدرهم وهو(٣) في القرآن كثير كقوله تعالى (واذا

وشيب أيام الفراق مفارقي   وأنشزن نفسي فوق حيث تكون

وتكون تامة بمعنى توجد وأنشزن رفعن يعني رفعنها عن مكانها في الجسم وبلغن بها الحلقوم .

(١) (وقوله : ونمت وما ليل المطي بنائم) هو لبعض الشعراء :

لقد لمتني يا أم غيلان في السرى   ونمت وما ليل المطي بنائم

(٢) (ومثله قول أبي الطيب : وتحيي له المال الصوارم والقنا . البيت) الصوارم جمع صارم وهو السيف القاطع والقنا الرماح جمع قناة والجدا العطية .

(٣) (وهو في القرآن كثير) وقد أنكر الظاهرية وقوع المجاز العقلي واللغوي في القرآن لأن المجاز يوهم الكذب والقرآن منزه عنه وقد رد عليهم بأن وجود القرينة في المجاز تمنع من ذلك الايهام ، ومن المجاز اللغوي في القرآن (يد الله فوق أيديهم) ونحو ذلك من الآيات المتشابهات وغيرها وهم يجرونها على ظاهرها فتكون عندهم حقائق لا مجازات ولعل هذه الآيات

تليت عليهم آياته زادتهم إيمانا) نسبت الزيادة التى هى فعل الله الى الآيات لكونها سببا فيها وكذا قوله تعالى (وذلكم ظنكم الذى ظننتم بربكم أرداكم) ومن هذا الضرب قوله (يذبح أبناءهم) الفاعل غيره ونسب الفعل اليه لكونه الآمر به وكقوله (ينزع عنهما لباسهما) نسب النزع الذى هو فعل الله تعالى الى إبليس لأن سببه أكل الشجرة وسبب أكلها وسوسته ومقاسمته إياهما أنه لهما لمن الناصحين وكذا قوله (ألم تر الى الذين بدلوا نعمة الله كفرا وأحلوا قومهم دار البوار) نسب الاحلال الذى هو فعل الله الى أكابرهم لأن سببه كفرهم وسبب كفرهم أمر أكابرهم إياهم بالكفر وكقوله تعالى (يوما يجعل الولدان شيباً) نسب الفعل الى الظرف لوقوعه فيه كقولهم نهاره صائم (١) وكقوله تعالى (وأخرجت الأرض أثقالها) (٢) وهو غير مختص بالخبر بل يجرى فى الانشاء كقوله (٣) تعالى (وقال فرعون ياهامان ابن لى صرحا) وقوله (فأوقد لى ياهامان على الطين فاجعل لى صرحا)

هى أصل مذهبهم فى منع وقوع المجاز فى القرآن وهو مطلب عسير عليهم .

(١) (وكقوله تعالى وأخرجت الأرض أثقالها) أى دفائنها وقد نسب الاخراج الى مكانه والله تعالى هو المخرج لها لأنه هو الذى يبعث الموتى .

(٢) (وهو غير مختص بالخبر) وكذلك الحقيقة العقلية قال السبكى وفى العبارة قلب والأصل وهو غير مختص به الخبر يعنى أن الخبر لا ينفرد به بل يشاركه فيه الانشاء ولو أخذت العبارة على ظاهرها كان معناها أن المجاز العقلى لا ينفرد بالخبر بل تشاركه فيه الحقيقة العقلية وليس هذا هو المراد بدليل قوله بعد (بل يجرى فى الانشاء) .

(٣) (كقوله تعالى وقال فرعون . . . . .) هذه أمثله المجاز العقلى فى

وقوله (ولا يخرجنكما من الجنة فتشقى .)

ولا بد له من قرينة إما لفظية كما سبق فى قول أبي النجم أوغير لفظية كاستحالة صدور المسند من المسند اليه المذكور أو قيامه به عقلا (١) كقولك محبتك جاءت بى اليك أو عادة كقولك هزم الأمير الجند وكسا الخليفة الكعبة وبنى الوزير القصر (٢) وكصدور الكلام من الموحد في مثل قوله أشاب الصغير البيت .

واعلم أنه ليس كل شيء يصلح لأن تتعاطى فيه المجاز العقلى بسهولة بل تجدك فى كثير من الأمر تحتاج الى أن تهيء الشيء وتصلحه له بشيء

الأمر والنهى من أنواع الانشاء وفى إسناد الشيء الى سببه وهو يجرى فى كل ملابسات الفعل السابقة وفى جميع أنواع الانشاء فتقول لعل العيشة ترضى والنهار يصوم والنهر يجري والجد يجد وهكذاومن هذا نداء الطلول ومساءلة الأحجار كقول أبى تمام :

أميدان لهوى من أتاح لك البلى فأصبحت ميدان الصبا والجنائب

وقول المتنبى :

أثلث فانا أيها الطلل نبكى وترزم تحتنا الابل

(١) (كقولك محبتك جاءت بى اليك) هذا إنما يكون مجازاً عقلياً علي مذهب المبرد فى باء التعدية أنها تقتضى مشاركة الفاعل للمفعول فى الفعل فتكون المحبة مشاركة له فى المجيء ومذهب سيبويه أنها بمعني همزة النقل فى مثل أذهبت زيداً أى جعلته ذاهباً فلا تكون المحبة فى المثال مشاركة له فى المجيء بل تكون حاملة عليه فقط ولا مجاز فى ذلك .

(٢) (وكصدور الكلام من الموحد . . .) ليس فى هذا استحالة عقلية مثل الاستحالة فى (محبتك جاءت بى اليك) لأن المراد بالاستحالة العقلية الاستحالة الضرورية التى لا يختلف فيها أحد وماهنا محل خلاف

تتوخاه في النظم كقول (١) من يصف جملا .

تجوب له الظلماء عـــين كأنها زجاجة شرب غير ملأى ولا صفر

يريد أنه يهتدي بنور عينه في الظلماء ويمكنه بها أن يخرقها ويمضي فيها ولولاها لكانت الظلماء كالسد الذي لا يجد السائر شيئاً يفرجه به ويجعل لنفسه فيه سبيلا فلولا أنه قال تجوب له فعلق له بتجوب لما تبين جهة التجوز في جعل الجوب فعلا للعين كما ينبغي لأنه لم يكن حينئذ في الكلام دليل على أن اهتداء صاحبها في الظلماء ومضيه فيها بنورها وكذلك لو قال تجوب له الظلماء عينه لم يكن له هذا الموقع ولا نقطع السلك من حيث كان يعييه حينئذ أن يصف العين بما وصفها به(٢) واعلم أن الفعل المبنى للفاعل في المجاز العقلي واجب أن يكون له فاعل في التقدير اذا أسند اليه صار الاسناد

بين المؤمن والدهرى ، ومن المؤمنين كالمعتزلة من يقول بتأثير الأسباب العادية فلا يكون الاسناد اليها مجازيا .

(١) (كقول من يصف جملا : تجوب له الظلماء عين كأنها . البيت) المجاز في إسناد تجوب الى عين لأنه هو الذي يجوب لا عينه والشرب جمع شارب كصحب وصاحب وملأى مملوءة وصفر خالية وإنما قيدها بهذا لأن العين إنما تشبهها في هذه الحالة .

(٢) (واعلم أن الفعل المبنى للفاعل في المجاز العقلي واجب أن يكون له فاعل في التقدير) يقصد بهذا الرد على عبد القاهر إذ ذهب الى أنه لا يجب في المجاز العقلي أن يكون للفعل فاعل حقيقي كما في نحو سرتني رؤيتك والخلاف في هذا لفظي لا ثمرة له ولا يريد عبد القاهر إلا أن العرف لم يجر في مثل هذا باسناد الفعل الى الفاعل الحقيقي فيقال سرني الله عند رؤيتك وهكذا .

حقيقة لما يشعر بذلك تعريفه كما سبق وذلك قد يكون ظاهرا كما فى قوله تعالى (فما ربحت تجارتهم) أى فما ربحوا فى تجارتهم وقد يكون خفيا لا يظهر إلا بعد نظر وتأمل كما فى قولك سرتنى رؤيتك أى سرنى الله وقت رؤيتك كما تقول أصل الحكم فى أنبت الربيع البقل أنبت الله البقل وقت الربيع وفى شفى الطبيب المريض شفي الله المريض عند علاج الطبيب وكما فى قولك أقدمنى بلدك حق لى على فلان أى أقدمتنى نفسى بلدك لأجل حق لى على فلان أى قدمت لذلك ونظيره محبتك جاءت بى اليك أي جاءت بى نفسى اليك لمحبتك أى جئتك لمحبتك وإنما قلنا أن الحكم فيهما مجاز لأن الفعلين فيهما مسندان الى الداعى والداعى لا يكون فاعلا .

(١) وكما فى قول الشاعر :

وصيرنى هواك وبى لحينى يضرب المثل

أى وصيرنى الله لهواك وحالى هذه أى أهلكنى الله ابتلاء بسبب هواك وكما فى قول الآخر وهو أبو نواس :

يزيدك وجهه حسنا اذا مازدته نظراً

---

(١) (كما فى قول الشاعر: وصيرنى هواك وبى . البيت) هو عبد الله بن محمد بن عتاب المعروف بابن البواب والكاف مكسورة لانه يخاطب حبيبته والحين الهلاك .

(وهو أبو نواس) وقيل إن هذا البيت لابن المعذل وقبله هذا البيت :

يرينا صفحتى قمر يفوق سناهما القمرا

ومن ذهب الى أنه لأبى نواس يقول إنه من قصيدة له يذم فيها العرب فى تعشقهم للنساء دون الغلمان ومطلعها :

دع الرسم الذى دثرا يقاسى الريح والمطرا

وليس حسناً فى البيت بمعنى استحسانا وإنما المراد حسن وجهه وجماله .

أى يزيدك الله حسنا فى وجهه لما أودعه من دقائق الجمال متى تأملت(١) وأنكر السكاكى وجود المجاز العقلى فى الكلام وقال الذى عندى نظمه فى سلك الاستعارة بالكناية(٢) بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقى بواسطة المبالغة فى التشبيه على ما عليه مبنى الاستعارة كما سيأتى وجعل نسبة الانبات اليه قرينة للاستعارة وبجعل الأمير المدبر لأسباب هزيمة العدو استعارة بالكناية عن الجند الهازم وجعل نسبة الهزم اليه قرينة للاستعارة. وفيما ذهب اليه نظر لأنه يستلزم(٧) أن يكون المراد بعيشة

(١) (وأنكر السكاكى وجود المجاز العقلى فى الكلام) ذكر السبكى أن فى نحو أنبت الربيع البقل أربعة مذاهب أولها مذهب عبد القاهر والخطيب أن المجاز فى الاسناد على طريق المجاز العقلى، ثانيها مذهب السكاكى أن المجاز فى لفظ الربيع على طريق الاستعارة بالكناية، ثالثها مذهب ابن الحاجب أن المجاز فى لفظ أنبت على طريق المجاز المرسل وليس عنده حقيقة عقلية ولا مجاز عقلى، ورابعها مذهب الفخر الرازى أنه تمثيل أورد ليتصور معناه فينتقل الذهن منه الى إثبات الله تعالى ولا تجوز فى الاسناد وطرفيه عنده. وهذا المذهب أبعد المذاهب الأربعة وأما أقربها من أسلوب اللغة فمذهب عبد القاهر وغيره وإن كان محتملا إلا أنه يحتاج الى تكلف نحو تشبيه قد لا يحتمله الأسلوب لاسيما أن المجاز العقلى يقوم على الملابسات السابقة وعلاقتها غير علاقة المشابهة التى تقوم عليها الاستعارة

(٢) (بجعل الربيع استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقى) الفاعل الحقيقى هو الله تعالى وإنما عبر عنه بذلك ليسوغ تشبيه الربيع به والكناية به عنه لأن ذلك لا يسوغ مع التصريح بلفظ الجلالة وهذا نوع من التكلفات التى يحوج اليها هذا المذهب.

فى قوله تعالى فهو فى عيشة راضية (١) صاحب العيشة لا العيشة وبماء في قوله خلق من ماء دافق فاعل الدفق لا المنى (٢) لما سيأتى من تفسيره للاستعارة بالكناية وأن لاتصح الاضافة فى نحو قولهم فلان نهاره صائم وليله قائم لأن المراد بالنهار على هذا فلان نفسه وإضافة الشيء الى نفسه لاتصح وأن لايكون الأمر بالايقاد على الطين فى إحدى الآيتين وبالبناء فيهما لهامان مع أن النداء له وأن يتوقف جواز التركيب فى نحو قولهم أنبت الربيع البقل وسرتنى رؤيتك على الاذن الشرعي لأن أسماء الله تعالى توقيفية (٣) وكل ذلك منتف ظاهر الانتفاء ثم ماذكره منقوض بنحو قولهم فلان نهاره صائم فان الاسناد فيه مجاز ولا يجوز أن يكون النهار استعارة بالكناية عن فلان لأن (٤) ذكر طرفى التشبيه يمنع من

(١) (صاحب العيشة لاالعيشة) واذا كان المراد بعيشة صاحبها لزم أن تكون ظرفا له بهذا المعنى وهولغو إلا أن يجعل المجاز فى ضمير العيشة لافيها على طريق الاستخدام وهو تكلف .

(٢) (لما سيأتى من تفسيره الاستعارة بالكناية) فهى مبنية عنده على دعوي أن المشبه فرد من أفراد المشبه به .

(٣) (وكل ذلك منتف ظاهر الانتفاء) قد أجيب عنه بأنه مبنى على أن الاستعارة بالكناية عند السكاكى أن يذكر المشبه ويراد المشبه به حقيقة مع أنه ليس كذلك وإنما يذكر المشبه ويراد المشبه به ادعاء ومبالغة .

(٤) (لأن ذكر طرفى التشبيه . . .) قد أجيب عن هذا أيضاً بأن ذكر طرفى التشبيه إنما يمنع من الاستعارة اذا كان ذكرهما على وجه ينبيء عن التشبيه بأن يقع المشبه به خبرا عن المشبه حقيقة أو حكما مثل زيد أسد ومررت برجل أسد وقد عدمن الاستعارة مع ذكر طرفى التشبيه لاعلى هذا الوجه قول الشاعر :

حمل الكلام على الاستعارة ويوجب حمله على التشبيه ولهذا عد نحو قولهم رأيت بفلان أسداً ولقيني منه أسد تشبيها لا استعارة كما صرح السكاكي أيضاً بذلك في كتابه .

(تنبيه) إنما لم نورد الكلام في الحقيقة والمجاز العقليين في علم البيان كما فعل السكاكي ومن تبعه (١) لدخوله في تعريف علم المعاني دون تعريف علم البيان .

لا تعجبوا من بلى غلالته قد زر أزراره على القمر

وكل هذا لا يخلي مذهب السكاكي من ارتكاب تلك التكلفات التي يأباها ذوق اللغة ولا يوجد مثلها في مذهب عبد القاهر .

(٥) (لدخوله في تعريف علم المعاني دون تعريف علم البيان) أكثر علماء البلاغة يذكرون المجاز العقلي في علم البيان وهذا خلاف لا ثمرة له ولكنهم وجهوا مذهب الخطيب بأن الحقيقة والمجاز العقليين من أحوال اللفظ فيدخلان في علم المعاني دون علم البيان ثم اعترضوا عليه بأن الحقيقة والمجاز اللغويين من أحوال اللفظ أيضاً واختاروا أنه ذكر الحقيقة والمجاز العقليين هنا على طريق الاستطراد وهي غفلة ظاهرة والحق عندي أنه يريد أن علم البيان يراد منه معرفة إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة كجود حاتم مثلا يقال فيه حاتم جواد وكثير الرماد ومهزول الفصيل وهكذا وما هنا ليس كذلك لأن المعنى في أنبت الله البقل خلاف المعنى في أنبت الربيع البقل والمعنى في ماء جار خلاف المعنى في نهر جار فكل منهما معنى مستقل عن الآخر ولا يقصد منهما معنى واحد بل المقصود في أنبت الله البقل المعنى الحقيقي وحده والمقصود في أنبت الربيع البقل المعنى المجازي وحده وكذلك لو قلت أنبت الربيع البقل وأنبتت الأرض البقل فهما معنيان مجازيان مستقلان لا طريقان مختلفان

القول في أحوال المسند اليه

(١) أما حذفه فاما لمجرد الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر

لمعنى واحد مثل قولك حاتم كثير الرماد ومهزول الفصيل وجبان الكلب وما الى ذلك ، ولكن هذا التعريف الذى ذكره السكاكى والخطيب لعلم البيان ليس هو كل ماقالوه فى تعريفه وقد اختار السعد التفتازانى تعريفه بأنه علم يبحث فيه عن التشبيه والمجاز والكناية فيدخل فيه المجاز العقلى قطعا ، وقد قيل إن الحقيقة العقلية والمجاز العقلى لا بد فيهما أن يكونا مطابقين للأحوال التى تقتضيهما فان بعض المقامات يقتضى أن يسند الفعل لما هوله وبعضها يقتضى أن يسند لغير ماهوله فيمكن عدهما بهذا الاعتبار من علم المعانى ومن دواعي المجاز العقلى أنه يفيد تأكيد الملابسة فلا يصار اليه إلا عند اقتضاء المقام له فيقال زيد صائم اذا كان صيامه مثل صيام سائر الناس ويقال نهاره صائم اذا كان صيامه أتم من صيامهم وهكذا ، وهذا لا يفيد الخطيب أيضا لأن الحقيقة والمجاز اللغويين يأتى فيهما مثل هذا الاعتبار

أحوال المسند إليه

(٦) (أما حذفه فاما لمجرد الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر) لايخفى أن الاختصار يأتي مع كل اعتبارات الحذف ولكن المعول فيه عليها لا عليه ومعنى قوله (بناء على الظاهر) أن تكون هناك قرينة تدل على المحذوف ، والحذف كما يكون فى المسند اليه اذا كان مبتدأ يكون فيه اذا كان فاعلا بأن يحذف ويؤتى بالمفعول به بدله أما حذفه من غير أن ينوب شىء عنه فلم يجزه إلا الكوفيون وهو مذهب ضعيف لا يصح أن يبحث له عن وجوه تقتضيه لأن الكلام الذى يجرى عليه لا يكون فصيحا حتى يبحث له عن تلك الوجوه وقد زعم السبكى أن الكلام هنا فى حذف المسند

وإما (١) لذلك مع ضيق المقام (٢) وإما التخييل أن فى تركه تعويلا على شهادة العقل وفى ذكره تعويلا على شهادة اللفظ من حيث الظاهر وكم بين الشهادتين

اليه المبتدأ فان جرينا على مذهب الكسائى فى جواز حذف الفاعل كان فيه من الاعتبارات المناسبة ما فى حذف المبتدإ ولا يخفى بطلانه .

ويجب أن يلاحظ قبل المضى فى هذا الباب وما بعده من أبواب هذا الفن أن الحذف وغيره من الأحوال قد يذكر فى علم النحو كما يذكر فى علم المعانى والفرق بين نظر العلمين فيها أن النحو ينظر فيها من جهة بيان وجوه صحتها أما علم المعانى فينظر فيها من جهة بيان الوجوه التى ترجح بعضها على بعض ولهذا لا يظهر فضل المزية فيها إلا اذا احتمل الكلام فى ظاهر الحال وجها منها غير الوجه الذى جاء عليه مثل قوله تعالى (ولتجدنهم أحرص الناس على حياة) بالتنكير فان الكلام يحتمل تعريف الحياة ومن هنا جاءت مزية إيثار التنكير عليه كما سيأتى ، وكذلك الأمر فى الحذف كقوله (قال لى كيف أنت قلت عليل) فانه كان يصح أن يقول أنا عليل وهكذا .

ثم إن الحذف لهذه الأغراض ليس فى درجة واحدة من البلاغة فالحذف لمجرد الاحتراز عن العبث لا يصل الى درجة الحذف لغيره من الأغراض وهكذا .

(١) (وإما لذلك مع ضيق المقام) قد جعل السكاكى ضيق المقام غرضا مستقلا عما قبله وهو أحسن من صنيع الخطيب هنا وقد يكون ضيق المقام بسبب ضجر كما فى البيت الآتى أو بسبب خوف فوات فرصة كقول الصياد (غزال) أي هذا غزال فيحذفه لئلا يفوت صيده جوارحه قبل سماع اسمه

(٢) (وإما لتخييل أن فى تركه تعويلا . . .) التخييل الايهام وقد قيل إن العدول هنا الى أقوى الدليلين يقع حقيقة لا تخييلا والذى أراه أن ذلك لا يقع فى كلام البلغاء لا حقيقة ولا تخييلا وإنما تلك نكتة أعجمية سكاكية لا عربية فطرية .

(١) وإما لاختبار تنبه السامع له عند القرينة أو مقدار تنبهه (٢) وإما لايهام أن فى تركه تطهيرا له عن لسانك أو تطهيرا للسانك عنه (٣) وإما ليكون لك سبيل الى الانكار إن مست اليه حاجة (٤) وإما لأن الخبر لا يصلح إلا له حقيقة أو ادعاء (٥) وإما لاعتبار آخر مناسب لا يهدى الى مثله إلا العقل السليم والطبع المستقيم .

(١) (وإما لاختبار تنبه السامع عند القرينة أو مقدار تنبهه) مثال الأول مالو حضر عندك رجلان أحدهما سبقت له صحبة دون الآخر فتقول لمن معك (وفى) تريد الصاحب وفى فتحذفه لتختبر من معك فيه هل يتنبه له أو لا يتنبه ، ومثال الثانى وهو لا يكون إلا فى القرائن الخفية مالو حضر عندك رجلان أحدهما أقدم صحبة من الآخر فتقول لمن معك (حقيق بالاحسان) تريد الأقدم صحبة حقيق بالاحسان فتحذفه لذلك

(٢) وإما لايهام أن فى تركه تطهيرا له . . .) قال السبكى لفظ إيهام هنا كلفظ تخييل هناك لأن صون اللسان من ذلك يقع حقيقة لا تخييلا ومثال الأول (مقرر للشرائع موضح للدلائل فيجب اتباعه) تريد محمدا صلى الله عليه وسلم وأما الثانى فستأتى أمثلته فى الأمثلة الآتية .

(٣) (وإما ليكون لك سبيل الى الانكار) مثل (فاجر فاسق) تريد ظالما معينا من الناس فلا تذكر اسمه ليتأتى لك عند الحاجة أن تقول ما أردته

(٤) (وإما لأن الخبر لا يصلح إلا له حقيقة أو ادعاء) مثال الأول قوله تعالى (عالم الغيب والشهادة) ومثال الثانى (وهاب الألوف) تريد كريما من الناس لا تذكر اسمه ادعاء لتعينه ولاشك أن ذكر المسند اليه فى الحالين يكون عبثا أيضاً ولكن قصد تعينه غير قصد الاحتراز عن العبث فى ذكره فلا يغنى أحدهما عن الآخر كما هو ظاهر

(٥) (وإما لاعتبار آخر مناسب) كاخفائه عن غير السامع من الحاضرين لغرض من الأغراض وكتعجيل المسرة بالمسند فى نحو (دينار) أى هذا

(١) كقول الشاعر :

قال لى كيف أنت قلت عليل   سهر دائم وحزن طويل

(٢) وقوله :

سأشكر عمرا إن تراخت منيتى   أيادى لم تمنن وإن هى جلت

دينار وعد بعضهم من ذلك المحافظة على وزن أو قافية أو سجع ، فالأول مثل البيت الآتى (قال لى كيف أنت قلت عليل) فانه يمكن أن يكون حذف المسند إليه فيه للمحافظة على الوزن أيضاً ، والثاني مثل قول لبيد :

وما المال والأهلون إلا ودائع   ولابد يوما أن ترد الودائع

فلو قال (أن يرد الناس الودائع) لاختلفت القافية وصارت منصوبة وهى مرفوعة ، والثالث مثل قولهم (من طابت سريرته ، حمدت سيرته) فلو قيل حمد الناس سيرته اختل السجع ، وإنى أرى أن هذه أمور تراعى من أجل محسنات بديعية فلا يصح أن تعد فى أمور تتوقف عليها بلاغة الكلام ولو أنهم قالوا (من طابت سريرته حمد الناس سيرته) لكان كلاما بليغا وإن فاته من المحسن البديعى مافاته وكذلك عد بعضهم من دواعى حذف المسند إليه اتباع الاستعمال الوارد على تركه مثل (رمية من غير رام) أو على ترك نظائره مثل الرفع على المدح أو الذم فى النعت المقطوع ، وقد قيل إن الحذف فى ذلك ليس لأحوال تقتضيه من جهة بلاغة الكلام وإنما يلتزم الحذف فى ذلك لاقتضاء العربية له وأجيب عنه بأن الحذف فى ذلك مع وجوبه عربية لا يصار اليه إلا لنكتة بلاغية تقتضيه .

(١) (كقول الشاعر : قال لى كيف أنت قلت عليل . البيت) هذا يصلح مثالا للحذف للاحتراز عن العبث ولضيق المقام من الضجر ، ولم يقف العباسى فى معاهد التنصيص على قائل هذا البيت .

(٢) (وقوله : سأشكر عمرا إن تراخت منيتى . البيتين) ذكر السبكى أنهما لأبى الأسود الدؤلى فى مدح عمرو بن سعيد بن العاص وذكر غيره أنهما

فتى غير محجوب الغنى عن صديقه   ولا مظهر الشكوى اذا النعل زلت

(١) وقوله :

أضاءت لهم أحسابهم ووجوههم   دجى الليل حتى نظم الجزع ثاقبه
نجوم سماء كلما انقض كوكب   بدا كوكب تأوى اليه كواكبه

وقول بعض العرب فى ابن عم له موسر سأله فمنعه وقال كم أعطيك مالى وأنت تنفقه فيما لا يعنيك والله لا أعطيتك فتركه حتى اجتمع القوم فى ناديهم وهو فيهم فشكاه الى القوم وذمه فوثب اليه ابن عمه فلطمه (٢)فأنشأ يقول :

سريع الى ابن العم يلطم وجهه   وليس الى داعى الندى بسريع
حريص على الدنيا مضيع لدينه   وليس لما فى بيته بمضيع

وعليه قوله تعالى (صم بكم عمى) وقوله تعالى (وما أدراك ماهيه نار

لعبد الله بن الزبير الأسدى فى مدح عمرو بن عثمان بن عفان وقد جعل السبكى هذا مثالا لصون المسند اليه عن لسان المادح ولكن هذا لا يتفق مع تصريحه باسمه فى البيت الأول وإنما يصلح هذا مثالا لحذف المسند اليه لتعينه ادعاء أو لما فى ذكره من العبث لعلمه مما قبله .

(١) (وقوله : أضاءت لهم أحسابهم ووجوهم . البيتين) هما لأبى الطمحان حنظلة بن الشرقى القينى وقيل إنهما للقيط بن زرارة ، والجزع خرز فيه بياض وسواد تشبه به العيون وقد جعل السبكى ذلك أيضاً مثالا لصون المسند اليه عن لسان المادح ولا يظهر ذلك فيه أيضاً وإنما هو مثل ماقبله فيما ذكرنا .

(٢) (فأنشأ يقول : سريع الى ابن العم يلطم وجهه البيتين) هما للاقيشر الأسدى وذلك مثال لصون اللسان عن المسند اليه وكذا المثالان بعده ومن المحتمل أن يكون فيها بعض من الأغراض الأخرى .

حامية) (١) وقيام القرينة شرط فى الجميع .

(٢) وأما ذكره فاما لأنه الأصل ولا مقتضى للحذف وإما للاحتياط

---

(١) (وقيام القرينة شرط فى الجميع) أى فى جميع أحوال الحذف وذلك لأنها شرط فى صحة الحذف ولا تراعى وجوه البلاغة فى الكلام إلا بعد صحته .

ومن أمثلة حذف الفاعل لبعض ما سبق أو نحوه :

سبقنا الى الدنيا فلو عاش أهلها ... منعنا بها من جيئة وذهوب

نبئت أن أبا قابوس أوعدنى ... ولا قرار على زأر من الأسد

أسرت وما صحبى بعزل لدى الوغى ... ولا فرسى مهر ولا ربه غمر

لئن كنت قد بلغت عنى خيانة ... لمبلغك الواشى أغش وأكذب

والأول محذوف للعلم به والثانى للخوف عليه والثالث لجهله والرابع لاحتقاره ، هذا وإنه يصح فى حذف الفاعل وإنابة المفعول عنه أن يقال إن المسند اليه مذكور لكنه ليس المسند اليه الأصلى وإنما هو نائب عنه

(٢) (وأما ذكره فاما لأنه الأصل ولا مقتضى للحذف) قالوا إن الحذف كما يكون مع وجود القرينة كذلك الذكر لابد أن يكون مع وجود القرينة لأنه مع فقدها يكون متعينا وهو انما يذكر هنا لبيان الوجوه التي ترجحه على الحذف ، ثم قالوا إنه مع هذا يكون مقتضى الحذف موجوداً دائما وهو القرينة لما فى الذكر معها من العبث فلا تصح هذه النكتة التى ذكرها الخطيب للذكر واجابوا عن هذا بأنه يريد ولا مقتضى للحذف فى قصد المتكلم وإن كان موجوداً فى نفسه وهو جواب فى غاية الضعف والحق عندى أن الحذف هو الراجح مع وجود القرينة ولا يترجح عليه الذكر إلا عند ضعف التعويل عليها ونحوه من نكات الذكر على أن مثل هذه النكتة إنما يذكرها النحوى لا البياني خصوصا اذا حمل الكلام على ظاهره

لضعف التعويل على القرينة (١) وإما للتنبيه على غباوة السامع (٢) وإما لزيادة الايضاح والتقرير وإما لاظهار تعظيمه أو إهانته (٣) كما فى بعض الأسامى المحمودة أو المذمومة (٤) وإما للتبرك بذكره (٥) وإما لاستلذاذه وإما لبسط الكلام (٦) حيث الاصغاء مطلوب كقوله تعالى حكاية عن موسى عليه

وهو أن ذلك هو الأصل عند فقد القرينة وتكون بقية النكات عند وجودها

(١) (وإما للتنبيه على غباوة السامع) وهذا اذا كانت القرينة كافية ظاهرة وليست خفية بحيث يضعف التعويل عليها ومثال القرينة الخفية أن تقول من حضر ومن سافر؟ فيقال زيد وبكر فاذا كان السامع بحيث يخفى عليه فى هذا أن الذى حضر زيد والذى سافر بكر قيل له الذى حضر زيد والذى سافر بكر، أما إذا كان السؤال عن أحدهما فقط فتكون القرينة ظاهرة

(٢) (وإما لزيادة الايضاح والتقرير) من ذلك قول الشاعر :

هو الشمس فى العليا هو الدهر فى السطا   هو البدر فى النادى هو البحر فى الندى

(٣) (كما فى بعض الأسماء المحمودة أو المذمومة) كقولك لمن سألك هل سافر محمد؟ سافر المنصور أو المهزوم .

(٤) (وإما للتبرك بذكره) كقولك لمن سالك هل الله يرضى هذا؟ الله يرضاه .

(٥) (وإما الاستلذاذه) مثل قول الشاعر :

بالله ياظبيات القاع قلن لنا   ليلاى منكن أم ليلى من البشر

(٦) (حيث الاصغاء مطلوب) قال السبكى فيه نظر لأن المطلوب هو الكلام المستدعى من موسى لا الاصغاء منه تعالى إن صح أن يقال فيه إصغاء ثم إن بسط الكلام يقتضى أيضاً ذلك فى غير هذا المقام الذى فى الآية من مقامات المدح والافتخار والرثاء وغيرها مثل قول الشاعر:

فعباس يصد الخطب عنا   وعباس يجير من استجارا

السلام هى عصاى[١] ولهذا زاد على الجواب [٢] وإما لنحو ذلك .

قال السكاكى وإما لكون الخبر عام النسبة الى كل مسند اليه والمراد [٣] تخصيصه بمعين كقولك زيد جاء وعمرو ذهب وخالد فى الدار [٤] وقوله

الله أنجح ما طلبت به والبر خير حقيبة الرحل

[٥] وقوله النفس راغبة اذا رغبتها واذا ترد الى قليل تقنع

[٦] وفيه نظر لأنه إن قامت قرينة تدل عليه إن حذف فعموم الخبر

---

(١) (ولهذا زاد على الجواب) فقال (أتوكأ عليها وأهش بها على غنمى ولى فيها مآرب أخرى) .

(٢) (وإما لنحو ذلك) كالتهويل فى نحو (أمير المؤمنين يأمر بالاقتصاد فى أمور الزينة) وكالتسجيل على السامع حتى لا يتأتى له الانكار كقول الشاهد فى جواب القاضى هل محمد هذا اغتصب مال خالد ؟ نعم محمد هذا اغتصب مال خالد .

(٣) (والمراد تخصيصه بمعين) أي ذكر مسند اليه خاص يسند اليه الخبر فلا يعنى قصر الخبر عليه لأنه لا قصر فيما ذكره من الأمثلة وقيل إنه يعنى به القصر على ما سيأتى فى تقديم المسند اليه .

(٤) (وقوله : الله أنجح ما طلبت به . البيت) هذا البيت منسوب لامرىء القيس وأنجح أفعل تفضيل من أنجح الله طلبته وقد جوز سيبويه بناءه من المزيد والحقيبة ما يوضع فيها الزاد ونحوه .

(٥) (وقوله : النفس راغبة اذا رغبتها . البيت) هو لأبى ذؤيب الهذلى واسمه خويلد بن خالد ورغبتها أطمعتها .

(٦) (وفيه نظر) أجيب عنه بأنه لا مانع من أن يكون ذكره لعدم القرينة ولذلك التخصيص أيضا وهو غفلة عما سبق من أنه لا بد فى الذكر المبحوث عنه هنا من القرينة كالحذف ومع هذا فذلك الغرض يصح أن

وإرادة تخصيصه بمعين وحدهما لا يقتضيان ذكره والافيكون ذكره واجبا

(١) وأما تعريفه فلتكون الفائدة أتم لأن احتمال تحقق الحكم متى كان أبعد كانت الفائدة فى الاعلام به أقوى ومتى كان أقرب كانت أضعف وبعده بحسب تخصيص المسند اليه والمسند كلما ازدادا تخصيصاً ازداد الحكم بعداوكلما ازدادا عموما ازداد الحكم قرباوإن شئت فاعتبر حال الحكم فى قولنا شىء ما موجود وفى قولنافلان بن فلان يحفظ الكتاب والتخصيص كماله بالتعريف

ثم التعريف مختلف (٩) فان كان بالاضمار فاما لأن المقام مقام التكلم

يكون من أغراض التعريف لا من أغراض الذكر، ومن أمثلة ذكر المسند اليه اذا كان فاعلا أو نائبه لبعض ماسبق أو نحوه قوله تعالى (وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم وتودون أن غير ذات الشوكة تكون لكم ويريد الله أن يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين) وكذا قوله تعالى (فأصبح فى المدينة خائفا يترقب فاذا الذى استنصره بالأمس يستصرخه قال له موسى إنك لغوى مبين) وكذا قول الشاعر :

وما المال والأهلون إلا ودائع ولابد يوما أن ترد الودائع

(٦) (وأما تعريفه فلتكون الفائدة أتم) هذه نكتة ترجيح مطلق التعريف على التنكير ولا شك أنه يصح فى جاء محمد أن يقال جاء رجل ولكن الفائدة فى الأول أتم ولا بد أن يكون المقام مقتضيا ذلك فاذا لم يقتضه المقام اقتصر على التنكير مثل قوله تعالى (وجاء رجل من أقصى المدينة يسعى) لأنه لا يتعلق بتعيينه غرض .

(٨) (فان كان بالاضمار فاما لأن المقام مقام التكلم) لايخفى أنه اذا كان المقام للتكلم تعين ضمير التكلم فلا يكون هذا وجها من البلاغة فى استعماله إذ لايصح فى موضعه غيره وكذا ضمير الخطاب فى مقام الخطاب وضمير الغيبة فى مقام الغيبة فهى معان لغوية نحوية للضمائر ولا معنى لذكرها

(١) كقول بشار :

أنا المرعث لاأخفى على أحد ذرت بي الشمس للقاصي وللداني

وأما لأن المقام مقام الخطاب (٢) كقول الحماسية .

وأنت الذى أخلفتنى ماوعدتنى وأشمت بى من كان فيك يلوم

وأما لأن المقام مقام الغيبة (٣) لكون المسند اليه مذكورا أوفى حكم المذكور لقرينة (٤) كقوله :

من البيض الوجوه بنى سنان لو انك تستضىء بهم أضاؤا

هم حلوا من الشرف المعلى ومن حسب العشيرة حيث شاؤا

وقوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى أى العدل وقوله تعالى ولأبويه لكل واحد منهما السدس أى ولأبوى الميت ، وأصل الخطاب أن يكون

هنا ولهم فى توجيه ذكرها تكلفات نعرض عنها .

(١) (كقول بشار : أنا المرعث لا أخفى على أحد . البيت) المرعث المقرط وكان يلقب بذلك لرعثة كانت له فى صغره والرعثة القرط وذرت طلعت كناية عن شهرته .

(٢) (كقول الحماسية : وأنت الذى أخلفتنى ما وعدتنى . البيت) هي أمامة الخثعمية وكان ابن الدمينة يهواها ويذكرها في شعره ثم تزوجها وسماها صاحب الأغانى أميمة .

(٣) (لكون المسند اليه مذكورا أوفى حكم المذكور) بهذا يمتاز مقام ضمير الغيبة حيث يشار به الى مذكور أوفي حكم المذكور عن مقام الاسم الظاهر فانه للغيبة أيضاً .

(٤) (كقوله : من البيض الوجوه بني سنان . البيتين) هما للقاسم ابن حنبل المرى .

لمعين (١) وقد يترك الى غير معين كما تقول فلان لئيم إن أكرمته أهانك. وإن أحسنت اليه أساء اليك فلا تريد مخاطبا بعينه بل تريد إن أكرم أو أحسن اليه فتخرجه فى صورة الخطاب ليفيد العموم أى سوء معاملته غير مختص بواحد دون واحد وهو فى القرآن كثير كقوله تعالى ولو ترى إذ المجرمون ناكسو رؤوسهم عند ربهم أخرج فى صورة الخطاب لما أريد العموم للقصد الى تفظيع حالهم وأنها تناهت فى الظهور حتى امتنع خفاؤها فلا تختص بها رؤية راء بل كل من يتأتى منه الرؤية داخل فى هذا الخطاب .

(٢) وإن كان بالعلمية فاما لاحضاره بعينه فى ذهن السامع ابتداء باسم

---

(١) (وقد يترك الى غير معين) فيدل على العموم البدلى على طريق المجاز المرسل والعلاقة الاطلاق وبعضهم يرى أنه ليس فى هذا تجوز وأن المجاز لا يأتى فى الضمائر ، وهذا هو الذى يصح أن يعد وجها من وجوه البلاغة فى استعمال الضمائر لأنه يصح أن يراد بالضمير هنا مخاطب معين فيعدل عنه لما فيه من مزية البلاغة المذكورة ومن مقامات البلاغة أيضاً فيها مقامات الالتفات الآتية واستعمال ضمير الجمع في الواحد مثل قوله تعالى (حتي اذا جاء أحدهم الموت قال رب ارجعون) ونحو ذلك ، ومما استعمل الخطاب فيه لغير معين من أجل الغرض السابق هذه الأبيات :

اذ أنت لم تعرف لنفسك حقها ... هوانا بها كانت على الناس أهونا
اذا أنت أكرمت الكريم ملكته ... وإن أنت أكرمت اللئيم تمردا
اذا ما كنت ذا قلب قنوع ... فأنت ومالك الدنيا سواء

(٢) (وإن كان بالعلمية فاما لاحضاره بعينه . . .) هذا ليس إلا استعمالا للعلم فى معناه اللغوي مثل استعمال الضمير فى التكلم أو الخطاب أو الغيبة فلا وجه لعده وجها من وجوه البلاغة ، وقد ذكر هنا قيودا أكثر

مختص به كقوله تعالى (١) قل هو الله أحد (٢) وقول الشاعر :

أبو مالك قاصر فقره   على نفسه ومشيع غناه

(٣) وقوله .

الله يعلم ما تركت قتالهم   حتى علوا فرسى بأشقر مزبد

(٤) وإما لتعظيمه أو لإهانته كما فى الكنى والألقاب المحمودة والمذمومة

(٥) وإما للكناية حيث الاسم صالح لها ومما ورد صالحا للكناية من غير

من اللازم لاخراج بقية المعارف والقيد الأخير يغنى عنها كلها والمراد بالعلمية مايشمل العلمية الجنسية لما فيها من التعيين الذهنى .

(١) (قل هو الله أحد) هو ضمير مبتدأ أول ولفظ الجلالة مبتدأ ثان وأحد خبره فان جعل لفظ الجلالة خبرا أول فلا يكون هذا من تعريف المسند اليه بالعلمية .

(٢) (وقول الشاعر : أبو مالك قاصر فقره . البيت) هو للمتنخل مالك بن عويمر الهذلى من قصيدة له فى رثاء أبيه .

(٣) (وقوله : الله يعلم ماتركت قتالهم . البيت) هو للحارث بن هشام المخزومى يعتذر به عن فراره عن أخيه أبي جهل فى غزوة بدر و يعنى أنه ماانهزم حتى جرح فعلا دمه فرسه وجعل الدم مزبدا لأنه اذا بدر من الطعنة أزبد وقد أسلم الحارث يوم الفتح .

(٤) (وإما لتعظيمه أو إهانته) مثل أبو المعالى حضر وأنف الناقة ذهب ، وقد يقصد منه تعظيم غير المسند اليه أو إهانته مثل أبو الفضل صديقك وأبو جهل رفيقك ومثل الكنى والألقاب فى ذلك الأعلام المنقولة عن معان شريفة أو خسيسة مثل محمود حضر وعريان ذهب .

(٥) (وإما للكناية حيث الاسم صالح لها) وهذا باعتبار أصل وضعه قبل النقل الى العلمية فيكنى بأبي لهب عن جهنمى لأنه لازم له فى الجملة

باب المسند اليه قوله تعالى تبت يدا أبي لهب أى جهنمى (١) وإما لايهام استلذاذه أو التبرك به (٢) وإما لاعتبار آخر مناسب .

وإن كان بالموصولية (٣) فاما لعدم علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذى كان معنا أمس رجل عالم وإما لاستهجان

وهذا القدر كاف فى تسميه ذلك كناية وإن لم يجعله من الكناية الآتية والكناية هنا أيضا عن تعظيم أو إهانه والفرق بينه وبين ماقبله أنه فى الأول لم يقصد المعنى اللازم وإنما قصدت التسمية المشعرة به أما الكناية فقصد فيها اللازم حتى ليمكن أن يقال إن العلم فيها خرج عن علميته ولا يخفى أن هذا تكلف فى الفرق بين المقامين والحق أنه لا فرق بينهما وأنه ليس فيهما إلا إشعار بالتعظيم أو الاهانة فأحدهما يغني عن الآخر .

(١) (وإما لايهام استلذاذه أو التبرك به) لامعنى لذكر الايهام لأن الاستلذاذ والتبرك حاصلان تحقيقا لا على سبيل الايهام ومن ذلك قول الشاعر :

بالله ياظبيات القاع قلن لنـــا   ليلاى منكن أم ليلى من البشر

(٢) (وإما لاعتبار آخر مناسب) كالتفاؤل والتطير ونحوهما مثل سعد فى دارك والسفاح فى دار صديقك وغير ذلك ، وكل اعتبارات العلمية لايكاد يتحقق فيها إلا الطرف الأسفل من البلاغة لأن العلم لدلالته على الذات المعينة لا يتسع لما يتسع له غيره من المعارف

(٣) (فاما لعدم علم المخاطب بالأحوال المختصة . . .) هذا أيضا هو استعمال اسم الموصول فى أصل معناه اللغوى فلا يعد من البلاغة فى شىء نظير ماتقدم في الضمير والعلم ومتي كان المخاطب لايعلم من المسند اليه إلا ذلك تكون الصلة متعينه لاراجحة حتى تكون بليغة ، ثم إن المتكلم مثل المخاطب فى عدم علمه بذلك كأن يقول الذى ملك الروم عادل اذا كان لايعرف من أحواله غير هذه الصلة .

التصريح بالاسم (١) وإما لزيادة التقرير نحو قوله تعالى وراودته التى هو فى بيتها عن نفسه فانه مسوق لتنزيه يوسف عليه السلام عن الفحشاء والمذكور أدل عليه من امرأة العزيز وغيره .

وإما للتفخيم كقوله تعالى فغشيهم من اليم ماغشيهم (٢) وقول الشاعر :

مضى بها مامضى من عقل شاربها ... وفى الزجاجة باق يطلب الباقى

ومنه فى غير هذا الباب قوله تعالى (٣) فغشاها ماغشى وبيت (٤) الحماسة

صبا ماصبا حتى علا الشيب رأسه ... فلما علاه قال للباطل ابعد

(٥) وقول أبى نواس :

---

(١) (وإما لزيادة التقرير) أى تقرير الغرض الذى سيق له الكلام كما بينه فى الآية وهى صالحة لأن تكون مثالا لهذا ولما قبله من استهجان التصريح بالاسم لأن التستر على النساء فى مثل هذا مطلوب ، ومن لطيف العدول عن التصريح بالاسم لاستهجانه مايحكيه الشاعر فى قوله :

قالت لترب عندها جالسة ... فى قصرها هذا الذى أراه من

قالت فتى يشكو الغرام عاشق ... قالت لمن قالت لمن قالت لمن

ولكن لايخفى مافيه من قبح التكرار الذى يخل بفصاحته ويذهب بلطفه.

(٢) (وقول الشاعر : مضى بها مامضى من عقل شاربها . البيت) الضمير للخمر والمراد يطلب الباقى من عقله .

(٣) (فغشاها ماغشى) هذا على أن مامفعول به ويجوز أن يكون فاعلا فيكون من هذا الباب .

(٤) (وبيت الحماسة : صبا ماصبا حتى علا الشيب رأسه . البيت) هو لدريد بن الصمة ومافى البيت مفعول به أو مفعول مطلق .

(٥) (وقول أبى نواس : ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم . البيتين) يقال نهز بالدلو فى البئر ضرب بها فى الماء لتمتلىء ويقال أسام الماشية أخرجها

ولقـــد نهزت مع الغواة بدلوهم ... وأسمت سرح اللحظ حيث أساموا

وبلغـــت ما بلغ امرؤ بشـــبابه ... فاذا عصـــارة كل ذاك أثام

وإما لتنبيه المخاطب على خطأ (١) كقول الآخر :

إن الذين ترونهم إخوانكم ... يشفى غليل صدورهم أن تصرعوا

(٢) وإما للايماء الى وجه بناء الخبر نحو إن الذين يستكبرون عن عبادتى

الى المرعي وإضافة سرح الى اللحظ من إضافة الصفة الى الموصوف يعنى اللحظ السارح ويقال سرحت الماشية ذهبت ترعى .

(١) (كقول الآخر : إن الذين ترونهم إخوانكم . البيت) هو لعبدة بن الطبيب من قصيدة يعظ فيها بنيه وقد نسبه ابن المعتز فى البديع لجرير وأنشده :

إن الذين ترونهـــم خـلانكم ... يشفى صداع رؤسهم أن تصدعوا

وترونهم بضم التاء بمعنى تظنونهم مما بنى على صورة المجهول وهو للفاعل فالواو فاعل لا نائب فاعل ويجوز أن تكون من أرى المتعدية الى ثلاثة مفاعيل فتكون الواو نائب فاعل وهى مفعولها الاول والهاء مفعولها الثانى وإخوانكم مفعولها الثالث .

(٢) (وإما للايماء إلى وجه بناء الخبر) أى طريق إسناده الى الموصول المسند اليه من كونه مدحا أو ذما أو نحوهما بأن يذكر فى الصلة ما يناسب ذلك والاسناد بهذا الشكل يفيد تأكيد الحكم لما فيه من شبه البيان بعد الاجمال فلا يؤتى به إلا فى مقام يقتضى توكيد الحكم وهو مع هـذا شبيه بالارصاد من المحسنات البديعية وهو أن يجعل قبل العجز من الفقرة أو البيت ما يدل عليه اذا عرف الروي نحو (وما ظلمناهم ولـكن كانوا أنفسهم يظلمون) .

سيدخلون جهنم داخرين (١) ثم إنه ربما جعل ذريعة الى التعريض بالتعظيم لشأن الخبر (٢) كقوله .

إن الذى سمك السماء بنى لنا   بيتا دعائمه أعز وأطول

(٣) أو لشأن غيره نحو الذين كذبوا شعيبا كانوا هم الخاسرين قال السكاكى وربما جعل ذريعة الى تحقيق الخبر (٤) كقوله :

إن التى ضربت بيتا مهاجرة   بكوفة الجند غالت ودها غول

وربما جعل ذريعة الى التنبيه للمخاطب على خطأ كقوله (إن الذين

---

(١) (ثم إنه ربما جعل ذريعة . . .) يعنى أن الايماء الى وجه بناء الخبر ربما جعل ذريعة الى ذلك وقد يجعل ذريعة الى الاهانة لشأن الخبر نحو إن الذى لايحسن الفقه قد صنف فيه أو لشأن غيره نحو إن الذى يتبع الشيطان خاسر ففيه تعريض بحقارة الشيطان .

(٢) (كقوله : إن الذى سمك السماء بنى لنا . البيت) هو الفرزدق يفتخر على جرير ببيته فى تميم وكان جرير من تميم أيضاً ولكن لم يكن من ذوى الشرف فيها وقد زعم بعضهم أن الفرزدق كان من قريش وأنه يفتخر بذلك على جرير بل حمل بعضهم البيت على الكعبة وهو جهل ظاهر بنسب الشاعرين .

(٣) (أو لشأن غيره) هو فى الآية شعيب فان فيها إيماء الى الخبر يشعر بتعظيمه إذ جعل خسرانهم بسبب تكذيبه .

(٤) (كقوله : إن التى ضربت بيتا مهاجرة . البيت) هو لعبدة بن الطبيب وغالت بمعنى أكلت والغول السعلاة وهو حيوان لاوجود له ويطلق على الداهية والهلكة أيضاً وفى ضرب البيت بكوفة الجند والمهاجرة اليها إيماء الى أن طريق بناء الخبر أمر من جنس زوال المحبة وانقطاع المودة وهو مع هذا يحقق زوال المودة ويقرره حتى كأنه دليل عليه .

تزورنهم . البيت) [١] وفيه نظر إذ لا يظهر بين الايماء الى وجه بناء الخبر وتحقيق الخبر فرق فكيف يجعل الأول ذريعة الى الثاني والمسند اليه فى البيت الثانى ليس فيه إيماء الى وجه بناء الخبر عليه[٢] بل لا يبعد أن يكون فيه إيماء الى بناء نقيضه عليه . وإن كان بالاشارة [٣] فاما لتمييزه أكمل تمييز لصحة إحضاره فى ذهن

---

(١) (وفيه نظر إذ لا يظهر بين الايماء . . .) بل الفرق بينهما ظاهر لأن الايماء إشعار بالخبر سواء أكان معه تحقيق له أم لا فالايماء الى الخبر أعم من تحقيقه وإفادة الجزم به .

(٢) (بل لا يبعد أن يكون فيه إيماء الى بناء نقيضه عليه) هذا كما ذكر السبكى صريح الصلة فى ذلك البيت وليس هو مجرد احتمال وقد تفيد هذا عبارة الخطيب ولكن لا يخفى أن هذا هو تنبيه المخاطب على الخطأ وأنه مستفاد من نفس الصلة كما جرى عليه الخطيب لا من هذا الايماء حتى يكون ذريعة له فكل منهما غرض مستقل عن الآخر أفادته الصلة فى هذا البيت .

وقد يكون الايماء ذريعة الى أمور أخرى مثل جبر خاطر الفقراء فى قول أبي العلاء :

إن الذى الوحشة فى داره   تؤنسه الرحمة فى لحده

وربما قصد بذلك أن يتوجه ذهن السامع الى ماسيخبر به حتى يأخذ منه مكانه عند إلقائه وهذا هو مايسمى بالتشويق كما فى قوله :

والذى حارت البرية فيه   حيوان مستحدث من جماد

ومما يستعمل له اسم الموصول إخفاء الأمر عن غير المخاطب كقول الشاعر :

وأخذت ماجاد الأمير به   وقضيت حاجاتى كما أهوى

ويقرب من هذا قوله تعالى عن امرأة عمران (رب إني نذرت لك ما فى بطنى محررا) لما فيه من لطف الطلب لما فى نفسها أن يكون ذكرا .

(٣) (فاما لتمييزه أكمل تمييز لصحة إحضاره . . .) هذا أيضاً من

السامع بوساطة الاشارة حسا (١) كقوله :

هذا أبو الصقر فردا فى محاسنه

(٢) وقوله :

أولئك قوم إن بنوا أحسنوا البنا وإن عاهدوا أوفوا وإن عقدوا شدوا

(٣) وقوله :

واذا تأمل شخص ضيف مقبل متسربل سربال ليل أغبر
أوما الى الكوماء هذا طارق نحرتنى الأعداء إن لم تنحرى

(٤) وقوله :

ولا يقيم على ضيم يراد به إلا الأذلان عير الحى والوتد

استعمال اسم الاشارة فى معناه الوضعى وهو الاشارة الحسية فلا يصح أن يكون وجها من وجوه البلاغة إلا أن يقال إن فيه اعتناء بشأن المشار اليه أكثر من توجيه الكلام اليه بضمير الخطاب ونحوه .

(١) (كقوله : هذا أبو الصقر فردا فى محاسنه . البيت) هو ابن الرومى فى مدح أبى الصقر الشيبانى :

هذا أبو الصقر فردا فى محاسنه من نسل شيبان بين الضال والسلم

والضال شجر السدر البرى والسلم شجر ذو شوك وهذا كناية عن إقامتها بالبادية حيث يكون العز وشرف النسب .

(٢) (وقوله : أولئك قوم إن بنوا أحسنو البنا . البيت) نسبه السبكى والعباسى لابن الرومى وهو فى الأغانى منسوب للحطيئه ومعنى عاهدوا وعدوا ومعنى عقدوا أبرموا أمراً من الأمور .

(٣) (وقوله : واذا تأمل شخص ضيف مقبل . البيتين) هما لرجل يمدح حاتما الطائى والكوماء الناقة الضخمة .

(٤) (وقوله : ولا يقيم على ضيم يراد به . البيتين) هما للمتلمس

هذا على الخسف مربوط برمته   وذا يشج فلا يرثي له أحد

وأما للقصد الى أن السامع غبي لا يتميز الشيء عنده إلا بالحس كقول الفرزدق .

أولئك آبائي فجئني بمثلهم   اذا جمعتنا يا جرير المجامع

(١) وإما لبيان حاله فى القرب أو البعد أو التوسط كقولك هذا زيد وذلك عمرو وذاك بشر، وربما (٢) جعل القرب ذريعة الى التحقير كقوله تعالى واذا رآك الذين كفروا إن يتخذونك إلا هزوا أهذا الذى يذكر آلهتكم وقوله تعالى واذا رأوك إن يتخذونك إلا هزوا أهذا الذى بعث الله رسولا وقوله تعالى وما هذه الحياة الدنيا إلا لهو ولعب ، وعليه من غير هذا الباب قوله تعالى ماذا أراد الله بهذا مثلا وقول عائشة رضى الله عنها لعبد الله بن عمرو بن العاص (٣) ياعجبا لابن عمرو هذا (٤) وقول الشاعر

تقول ودقت نحرها بيمينها   أبعلي هذا بالرحا المتقاعس

جرير بن عبد المسيح الضبعي ، والعير بفتح العين الحمار ، والرمة القطعة من الحبل البالى ، ويشج يكسر من الدق .

(١) (وإما لبيان حاله فى القرب . . .) هذا أيضاً من استعمال اسم الاشارة فى معناه اللغوى فلا يعد من وجوه البلاغة .

(٢) (وربما جعل القرب ذريعة الى التحقير) وقد يجعل ذريعة الى التعظيم مثل قوله تعالى (إن هذا القرآن يهدى للتى هى أقوم) ، وقوله أيضاً (وهذا كتاب أنزلناه مبارك مصدق الذى بين يديه) .

(٣) (ياعجبا لابن عمرو هذا) قالت له هذا حينما أفتى بوجوب نقض ذوائب النساء فى الاغتسال تريد تخطئته فى فتواه .

(٤) (وقول الشاعر: تقول ودقت نحرها بيمينها . البيت) هو للهذلول ابن كعب العنبرى يعنى أن امرأته رأته يطحن بالرحا لأضيافه فأنكرت

وربما جعل البعد ذريعة الى التعظيم كقوله تعالى الم ذلك الكتاب ذهابا الى بعد درجته ونحوه وتلك الجنة التي أورثتموها واذا قالت فذلكن الذي لمتنني فيه لم تقل فهذا وهو حاضر رفعاً لمنزلته فى الحسن وتمهيدا للعذر فى الافتتان به وقد يجعل ذريعة الى التحقير كما يقال ذلك اللعين فعل كذا (١) وإما للتنبيه اذا ذكر قبل المسند اليه مذكور وعقب بأوصاف على أن ما يرد بعد اسم الاشارة فالمذكور جدير باكتسابه من أجل تلك الأوصاف (٢) كقول حاتم الطائى .

ولله صعلوك يساور همه	ويمضى على الأحداث والدهر مقدما
فتى طلبات لا يرى الخمص ترحة	ولا شبعة إن نالها عد مغنما
اذا ما رأى يوما مكارم أعرضت	تيمم كبراهن ثمت صمما
ترى رمحه ونبله ومجنه	وذا شطب عضب الضريبة مخذما
وأحناء سرج قاتر ولجامه	عتاد أخى هيجا وطرفا مسوما

عليه ، والمتقاعس الذي يدخل ظهره ويخرج صدره ضد الأحدب .

(١) (وإما للتنبيه اذا ذكر قبل المسند اليه مذكور . .) المسند اليه اسم الاشارة والمذكور قبله المشار اليه .

(٢) (كقول حاتم الطائى : ولله صعلوك يساور همه . الأبيات) الصعلوك الفقير ، ويساور يواثب ، والخمص الجوع ، ومجنه ترسه ، والشطب فى السيف الخطوط فى متنه ، والعضب القاطع ، وكذا المخذم ، وأحناء السرج جمع حنو وهو اسم لكل من قربوسيه المقدم والمؤخر ، والقاتر السرج الجيد الوقوع على الظهر ، والعتاد ما أعد لأمر من الأمور ، والطرف الجواد الكريم الأصل ، والمسوم من سام الخيل أرسلها ترعى أو للاغارة ويروى نجى ثناؤه .

فذلك إن يهلك فحسنى ثناؤه　　وإن عاش لم يقعد ضعيفا مذمما

فعدد له كما ترى خصالا فاضلة من المضاء على الأحداث مقدما والصبر على ألم الجوع والأنفة من أن يعد الشبعة مغنما وتيمم كبرى المكرمات والتأهب للحرب بأدواتها ثم عقب ذلك بقوله فذلك فأفاد أنه جدير باتصافه بما ذكر بعده . وكذا قوله تعالى أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون أفاد اسم الاشارة زيادة الدلالة على المقصود من اختصاص المذكورين قبله باستحقاق الهدى من ربهم والفلاح . (١) وإما لاعتبار آخر مناسب .

وإن كان باللام (٢) فاما للاشارة الى معهود بينك وبين مخاطبك كما اذا قال لك قائل جاءنى رجل من قبيلة كذا فتقول مافعل الرجل وعليه قوله

---

(١) (وإما لاعتبار آخر مناسب) مثل تنزيل الغائب منزلة الحاضر وتنزيل المعقول منزلة المحسوس نحو قوله تعالى (تلك عقبى الذين اتقوا وعقبى الكافرين النار) وقوله (وذلكم ظنكم الذى ظننتم بربكم) وقوله (ذلكما مما علمنى ربى) ، وسيأتى فى تخريج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر اعتبارات أخرى للاشارة .

(٢) (فاما للاشارة الى معهود بينك وبين مخاطبك) يريد معهوداً فى الخارج ولهذا تسمى اللام هنا بلام العهد الخارجى وفى الاشارة الى الحقيقة بلام الحقيقة وقد سلك الخطيب فى ذلك مسلكا بعد فيه باللام التى للتعريف عن مسالك البلغاء وجعلها فى أصل وضعها تدل على هذه المعانى المختلفة التى ذكرها دلالة لغوية نحوية ليس فيها من مزايا البلاغة مافى غيرها من الضمائر ونحوها ، وإنى أرى أن مسلك السكاكى الآتى فيها أقرب الى تحقيق وجوه البلاغة فيها من هذا المسلك وسيأتى بيان ذلك .

تعالى وليس الذكر كالأنثى (١) أي وليس الذكر الذي طلبت كالأنثى التي وهبت لها (٢) وإما لارادة نفس الحقيقة كقولك الرجل خير من المرأة والدينار خير من الدرهم ومنه قول أبي العلاء المعري :

والخل كالماء يبدى لى ضمائره مع الصفاء ويخفيها مع الكدر

وعليه من غير هذا الباب قوله تعالى وجعلنا من الماء كل شيء حي أي جعلنا مبدأ كل شيء حي هذا الجنس الذي هو الماء (٣) روى أنه تعالى خلق الملائكة من ريح خلقها من الماء والجن من نار خلقها منه وآدم من

(١) (أي وليس الذكر الذي طلبت كالأنثى التي وهبت)طلبها الذكر كان بطريق الكناية في قولها (رب إني نذرت لك ما في بطني محرراً) فان ذلك كان مقصوراً عندهم على الذكور ، فأل في الذكر عائدة الى مذكور بطريق الكناية وأل في الأنثى عائدة الى مذكور صريحاً في قولها (رب إني وضعتها أنثى) وقد تعود الى معهود غير مذكور ولكنه معلوم للسامع كقوله تعالى (إذ يبايعونك تحت الشجرة) فالعهد الخارجي على ثلاثة أقسام : صريحي وكنائي وعلمي .

(٢) (وإما لارادة نفس الحقيقة) يعني الحقيقة من حيث هي وهي الجنس كما في الأمثلة المذكورة إذ الحكم فيها على الجنس دون الأفراد ولهذا تسمى اللام هنا بلام الجنس ومنها اللام في مثل الانسان حيوان ناطق وما الى ذلك .

(٣) (روى أنه تعالى خلق الملائكة . . .) وقيل إن المراد ماء المني الذي يخلق الله منه كل أصناف الحيوان وهو أقرب لأنه موضع اتفاق بين الناس أما الأصل الأول للمخلوقات فمختلف فيه بينهم ولم يتفقوا على أنه الماء ، وعلى هذا تكون اللام للعهد لا للجنس .

تراب خلقه منه ونحوه أولئك الذين آتيناهم الكتاب والحكم والنبوة
(١) والمعرف باللام قد يأتى لواحد باعتبار عهديته فى الذهن لمطابقته
الحقيقة كقولك ادخل السوق وليس بينك وبين مخاطبك سوق معهود
فى الخارج (٢) وعليه قول الشاعر .

ولقد أمر على اللئيم يسبنى

---

(١) (والمعرف باللام قد يأتى لواحد . . .) يعنى ان المعرف بلام الحقيقة قد يأتى لواحد مبهم ومعنى مطابقته لها اشتماله عليها وقد سموا هذه اللام بلام العهد الذهنى والحق أن هذه اللام للجنس أيضاً ولكن لا من حيث هو بل من حيث وجوده فى فرد منه مبهم وليس هنا عهد ذهنى حتى تسمى به كما فى المثال المذكور وكما فى قوله تعالى (وأخاف أن يأكله الذئب) فالمراد واحد من الذئاب لاحقيقة الذئب على أن السكاكى جعل كل ماهنا وماسبق فى لام الجنس من لام الحقيقة ولم يفرق بينهما بشىء بل جعله قسما واحداً مقابلا للام العهد السابقة ولام الاستغراق الآتية ولعله هو الظاهر لأن اعتبار الأفراد لابد منه فيما سموه لام الجنس أيضاً وقد قالوا إن الحقيقة هنا معهودة ذهناً ليصححوا تلك التسمية ولا يخفى أن الحقيقة لابد فى لام الجنس من استحضارها فى الذهن أيضاً .

(٢) (وعليه قول الشاعر : ولقد أمر على اللئيم يسبنى) هو عميرة بن جابر الحنفى وقال السيوطى فى شرح شواهد المغنى إنه لرجل من بنى سلول

ولقد أمر على اللئيم يسبنى   فمضيت ثمت قلت لا يعنينى

وثمت حرف عطف لحقتها تاء التأنيث وقد جاء أمر مضارعاً وهو ماض معنى لاستحضار تلك الصورة العجيبة عنده ويجوز أن يكون أمر على حقيقته ويكون قوله فمضيت بمعنى فأمضى وأتى بالماضى إشارة الى تحققه.

(١) وهذا يقرب فى المعنى من النكرة (٢) ولذلك يقدر يسبنى وصفاً للئيم لا حالا ، (٣) وقد يفيد الاستغراق وذلك اذا امتنع حمله على غير الافراد وعلى بعضها دون بعض كقوله تعالى (إن الانسان لفى خسر إلا الذين آمنوا) .

---

(١) (وهذا يقرب فى المعنى من النكرة) قد فرقوا بينهما مع تقاربهما فى هذا بأن النكرة معناها واحد غير معين من جملة الحقيقة والمعرف بتلك اللام معناه نفس الحقيقة وإنما يدل على الواحد المبهم بوساطة القرينة كالدخول والأكل والمرور فى الأمثلة السابقة فهما بالنظر الى القرينة سواء وفى أنفسهما مختلفان ولهذا يعامل المعرف باللام فى اللفظ معاملة المعارف وتجرى عليه أحكامها .

(٢) (ولذلك يقدر يسبنى وصفا . . .) هذا لا يتفق مع ماقالوا فى المعرف باللام إنه من حيث اللفظ تجرى عليه أحكام المعارف ومع هذا فان تقديره فى البيت حالا هو الأظهر والمناسب لقوله بعده (فمضيت . . .) لأنه ظاهر فى أن السب كان منه فى حال المرور فقط ولم يكن صفة لازمة له وقد جاء على أسلوب هذا البيت من القرآن كثير مثل قوله تعالى (وآية لهم الليل نسلخ منه النهار) ومثل قوله (إلا المستضعفين) الى أن قال (لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلا) .

(٣) (وقد يفيد الاستغراق وذلك اذا امتنع حمله على غير الافراد . . .) يعنى بهذا أن تقوم قرينة على أنه ليس القصد الحقيقة من حيث هى ولا بعض الأفراد دون بعض فتكون اللام لاستغراق جميع الأفراد ولهذا تسمى لام الاستغراق وهى من اللام الجنسية أيضاً وانما تحمل على استغراق الأفراد بحسب المقام والقرينة ، ومنها أيضاً قوله تعالى (خلق الانسان ضعيفاً) .

(١) والاستغراق ضربان حقيقى كقوله تعالى (عالم الغيب والشهادة) أى كل غيب وشهادة وعرفى كقولنا (٢) جمع الأمير الصاغة اذا جمع صاغة بلده أو أطراف مملكته لحسب لاصاغة الدنيا .

(٣) واستغراق المفرد أشمل من استغراق الجمع بدليل (٤) أنه لا يصدق لا رجل فى الدار فى نفى الجنس اذا كان فيها رجل أو رجلان ويصدق لا رجال

---

(١) (والاستغراق ضربان حقيقى ...) الاستغراق الحقيقى هو الذى يتناول فيه اللفظ كل فرد بحسب الوضع والاستغراق العرفى هو الذى يتناول فيه اللفظ كل فرد بحسب العرف العام أما العرف الخاص فداخل فى الوضع كعرف الشرع أو نحوه وهذا تقسيم للاستغراق مطلقاً سواء أكان بحرف التعريف أم بغيره .

(٢) (جمع الأمير الصاغة) جمع صائغ واللام هنا معرفة لا موصولة لأنها تكون موصولة اذا كان اسم الفاعل بمعنى الحدوث ولو صح أنها موصولة فهى تفيد الاستغراق أيضاً .

(٣) واستغراق المفرد أشمل من استغراق الجمع) المراد بالجمع مايشمل اسم الجمع كقوم ورهط وهذا الحكم صحيح فى النكرة المنفية كما فى المثال الذى ذكره وأما فى المعرف باللام فالمفرد والجمع فيه سواء كقوله تعالى (النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم) فهو يشمل كل مؤمن ولا فرق فى هذا بينه وبين أن يقال النبى أولى بكل مؤمن فيستوى فيه المفرد والجمع

(٤) (بدليل أنه لا يصدق لا رجل فى الدار فى نفى الجنس ...) بخلاف ما اذا كانت لنفى الوحدة نحو لا رجل فى الدار بالرفع فانه يصدق اذا كان فيها رجلان أو أكثر فتكون هنا لاستغراق الواحد بخصوصه كما يكون الجمع لاستغراق الجموع دون الافراد .

فى الدار ولا تنافى بين الاستغراق وإفراد اسم الجنس (١) لأن الحرف إنما يدخل عليه مجردا عن الدلالة على الوحدة والتعدد (٢) ولأنه بمعنى كل الافرادى لا كل المجموعي أى معنى قولنا الرجل كل فرد من أفراد الرجال لامجموع الرجال (٣) ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع وللمحافظة على التشاكل بين الصفة والموصوف أيضا ، فالحاصل أن المراد باسم الجنس المعرف باللام إما نفس الحقيقة لا ما يصدق عليه من الأفراد وهو تعريف الجنس والحقيقة ونحوه علم الجنس كأسامة وإما فرد معين وهو العهد الخارجى ونحوه العلم الخاص كزيد وإما فرد غير معين وهو العهد الذهنى ونحوه النكرة كرجل وإما كل الافراد وهو الاستغراق ونحوه لفظ كل مضافا الى النكرة كقولنا كل رجل ، (٤) وقد شكك

(٤) (لأن الحرف إنما يدخل عليه مجردا عن الدلالة على الوحدة والتعدد) وهذا لأنه قصد به الجنس الصالح لهما فاذا دخل عليه الحرف الدال على الاستغراق تعين الدلالة على التعدد وبطلت دلالته على الوحدة .

(٥) (ولأنه بمعنى كل الأفرادى) وهو الذى يدل على كل فرد على طريق البدل وعلى هذا الجواب لاتنافى الدلالة على الوحدة والدلالة على التعدد فتبقيان بعد دخول حرف الاستغراق معا .

(٦) (ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع) أجاز ذلك الأخفش لما سمع من كلامهم (أهلك الناس الدينار الحمر والدرهم البيض) وليس منه قوله تعالى (أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء) لأن الطفل يستعمل بأصل الوضع للجمع .

(٧) (وقد شكك السكاكى على تعريف الحقيقة والاستغراق بما خرج الجواب عنه مما ذكرنا) أما تشكيكه فى الاستغراق فبدعوى التنافى بينه وبين إفراد الاسم وقد أجاب الخطيب عنه بالجوابين السابقين

السكاكى على تعريف الحقيقة والاستغراق بما خرج الجواب عنه مما ذكرنا (١) ثم اختار بناء على ماحكاه عن بعض أئمة أصول الفقه من كون اللام موضوعة لتعريف العهد لاغير أن المراد بتعريف الحقيقة تنزيلها منزلة المعهود بوجه من الوجود الخطابية (٢) إما لكون الشيء حاضرا فى الذهن لكونه محتاجاً اليه على طريق التحقيق أو التهكم أو لأنه عظيم الخطر

وأما تشككه فى تعريف الحقيقة من حيث هى فبدعوى أنه لافرق بين المراد منها والمراد من أسماء الأجناس النكرات مثل رجل وفرس خصوصا المصادر منها مثل أكل وضرب لأنه لا يمكن أن يقال فيها إنها تدل على الفرد المنتشر لاعلى الحقيقة من حيث هى فان فرق بينهما بأنه فى تعريف الحقيقة تكون مستحضرة فى الذهن بخلاف اسم الجنس النكرة لم يكن هناك فرق بين تعريفها وتعريف العهد ، وقد ذكر الخطيب فى جواب ذلك ماذكره من الفرق بين لام الحقيقة ولام العهد الخارجى والذهنى فيما سبق

(١) (ثم اختار بناء على ماحكاه عن بعض أئمة الأصول . . .) قال السبكى معنى هذا أنه يختار أن اللام إنما هي لتعريف العهد الذهنى وأما الجنسية والاستغراقية والعهدية الخارجية فكلها داخلة تحت العهد الذهنى وقد عرفت أن اللام عند السكاكى ثلاثة أقسام فقط وأنه لايعنى بتعريف العهد إلا التعريف فى نحو قوله تعالى (وليس الذكر كالأنثى) مما يكون المسند اليه فيه حصة معهودة من الحقيقة وظاهر كلامه أنه يسميه عهدا ذهنيا ولم يرد فى كلامه حديث لما سموه عهداً خارجياً .

(٢) (إما لكون الشيء حاضرا فى الذهن لكونه محتاجاً اليه . . .) فالأول مثل (الدينار خير من الدرهم) والثانى مثل قوله تعالى من غير هذا الباب (الذين آتيناهم الكتاب والحكم والنبوة) والثالث مثل قوله تعالى (خلق الانسان من عجل) .

معقود به الهمم على أحد الطريقين وإما لأنه لا يغيب عن الحس على أحد الطريقين [١] أو كان معهوداً [٢] وقال الحقيقة من حيث هي هي لا واحدة

(١) (او كان معهودا) عبارة السكاكي (فتقام الحقيقة لذلك مقام المعهود ويقصد اليها بلام التعريف) وهي أوضح من عبارة الخطيب

(٢) (وقال الحقيقة من حيث هي . . .) يعني بهذا أن لام الاستغراق موضوعة في أصلها للحقيقة من حيث هي فتصلح في أصلها للاستغراق وغيره بحسب اختلاف المقامات ، وهذا جواب من السكاكي عن تشكيكه في الاستغراق بعد جوابه عن تشكيكه في تعريف الحقيقة ومبناه على إدخال لام الاستغراق في لام العهد كما قيل لأن الاستغراق لا يجوز أن يكون معنى اللام ، والمقام الخطابي هو الذي يكتفى فيه بالظن والاستدلالي هو الذي يطلب فيه اليقين مثل حصل الدرهم وحصل الدراهم فيحمل الأول على درهم واحد ويحمل الثاني على ثلاثة لأن هذا هو المتيقن فيهما .

وهذا هو مسلك السكاكي الذي قلنا إنه أقرب الى تحقيق وجوه البلاغة في تعريف اللام من مسلك الخطيب فيه ولكنه يحتاج أن نكمله بما يزيد في بيان هذه الوجوه، فاللام إما أن تكون للاشارة الى معهود وإما أن تكون للجنس وإما أن تكون للاستغراق ، والأولى إن كانت الاشارة بها الى مذكور في الكلام فهي من باب وضع المظهر موضع المضمر لأغراضه الآتية من زيادة التمكين ونحوه مثل قوله تعالى (وبالحق أنزلناه وبالحق نزل) . (كما أرسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول) ، وإما أن تكون الى غير مذكور في الكلام فوجه البلاغة فيها ما فيها من الايجاز إذ يطوى فيها ما هو معهود بين المتكلم والمخاطب من أمور قد تقصر وقد تطول ولا يكون هناك حاجة الى ذكرها لعلم المخاطب بها ولا يقوم في هذا الايجاز غير اللام من المعارف مقامها مثل قوله تعالى إنما النسيء زيادة في الكفر ، فهو يشير الى النسيء الذي يعرفونه ويطول الكلام في شرحه لو أراده

ولا متعددة لتحققها مع الوحدة تارة ومع التعدد أخرى وإن كانت لا تنفك فى الوجود عن أحدهما فهى صالحة للتوحد والتكثر فيكون الحكم استغراقا أو غير استغراق الى مقتضى المقام فاذا كان خطابيا مثل المؤمن غر كريم والفاجر خب لئيم حمل المعرف باللام مفردا كان أو

وأما الثانية فتنزل فيها الحقيقة منزلة المعهود لاعتبار من الاعتبارات التى ذكرها السكاكى مثل قول الشاعر :

الناس أرض بكل أرض وأنت من فوقهم سمـــاء

ومثل قوله تعالى (وكان الانسان أكثر شىء جدلا)، ففى ذلك كله ينزل الجنس منزلة المعهود لاعتبار من تلك الاعتبارات ولهذا لا تحسن النكرة فى موضعه وإن قيل إنها تدل على الجنس مثله .

وأما الثالثة فيراد فيها الاستغراق لمثل ماذكره السكاكى أيضاً ولأن اللام تدل على الاستغراق مع الاختصار وفيها إيهام استغراق الحكم الحقيقة والأفراد معا وهذا أبلغ من استغراق الأفراد وحدها مثل قوله تعالى (ولا يفلح الساحر حيث أتى) فهو أخصر وأبلغ من أن يقول ولا يفلح كل ساحر لأن الأول يحمل على الاستغراق بعلة إيهام أن القصد الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح بلا مرجح فتكون الحقيقة مقصودة فى الحكم أيضاً ، وقد قال الله تعالى فى موضع آخر (يأتوك بكل ساحر عليم) لأن اللام لا تصلح فيه كما تصلح كل ومما يتبين فيه الفرق جليا بين الأقسام الثلاثة قوله تعالى (وأرسلناك للناس رسولا وكفى بالله شهيدا) فتراهم يحملون تعريف الناس فيه على الاستغراق ويقولون المعنى لجميع الناس من العرب والعجم لا للعرب وحدهم لما يفيده من القصر بتقديم الجار والمجرور على المفعول ولا يحملونه على تعريف العهد أو تعريف الجنس لئلا يلزم فى الأول اختصاصه ببعض الانس لوقوعه فى مقابلة كلهم وفى الثانى اختصاصه بالانس دون الجن .

جمعا على الاستغراق بعلة إيهام أن القصد الى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما ترجيح لأحد المتساويين واذا كان استدلاليا حمل على أقل مايحتمل وهو الواحد فى المفرد والثلاثة فى الجمع .

(١) وإن كان بالاضافة فاما لأنه ليس للمتكلم الى إحضاره فى ذهن السامع طريق أخصر منها (٢) كقوله :

هواى مع الركب اليمانين مصعد جنيب وجثمانى بمكة موثق

---

(١) (وإن كان بالاضافة فاما لأنه . . .) يعنى والمقام مقام اختصار كما سيأتى فى شرح البيت فاذا لم يكن المقام مقام اختصار رجح غيرها عليها والاضافة مختصرة بالنسبة الى اسم الموصول والمعرف بأل فان هواى فى البيت أخصر من الذى أهوى ومن المهوى لى وأما الضمير والعلم فهما أخصر من الاضافة ولكنهما يدلان على الذات ولا يؤديان الوصف الذى يقصد بالاضافة والصلة ، وهذه النكتة والتى بعدها لا تظهر فيهما مزية البلاغة كما تظهر فيما بعدهما لأنه يجمع مع الاختصار المعانى التى يأتى لها من التعظيم والتحقير وغيرهما .

(٢) (كقوله : هواى مع الركب اليمانين مصعد . البيت) هو لجعفر ابن علبة الحارثى وقد كان مسجونا بمكة لقتله رجلا من بنى عقيل وكانت محبوبته قد وفدت الى مكة مع ركب من قومها فلما عزمت على الرحيل قال فيها ذلك وهو محبوس فى سجنه ضيق الصدر به فآثر لهذا الاضافة على غيرها ، وهواى بمعنى مهويى واليمانين جمع يمان أصله يمنى بالياء المشددة فحذفت ياء منها وعوض عنها الألف ، ومصعد اسم فاعل من أصعد بمعنى أبعد ، وجنيب مستتبع أو من جنب بمعنى دفع أو بعد .

(١) وإما لاغنائها عن تفصيل متعذر أو مرجوح لجهة كقوله (٢) :

بنو مطر يوم اللقاء كأنهم   أسود لها فى غيل خفان أشبل

(٣) وقوله :

قومى هم قتلوا أميم أخى   فاذا رميت يصيبنى سهمى

وإما لتضمنها تعظيما لشأن المضاف اليه كقولك عبدي حضر فتعظم شأنك أو لشأن المضاف كقولك عبد الخليفة ركب فتعظم شأن العبد أو لشأن غيرهما كقولك عبد السلطان عند فلان فتعظم شأن فلان (٤) أو

---

(١) (وإما لاغنائها عن تفصيل متعذر أو مرجوح لجهة) عبارة السعد التفتازانى أو لاغنائها عن تفصيل متعذر نحو اتفق أهل الحق على كذا أو متعسر نحو أهل البلد فعلوا كذا وقد قال السبكى إن هذه النكتة داخلة فيما قبلها فلا وجه لذكرها معها .

(٢) (كقوله : بنو مطر يوم اللقاء كأنهم . البيت) هو لمروان بن أبي حفصة فى مدح معن بن زائدة الشيباني وبنو مطر قومه بطن من شيبان. وخفان مأسدة قرب الكوفة والأشبل أولاد الأسود .

(٣) (وقوله : قومى هم قتلوا أميم أخى . البيت) هو الحارث بن وعلة الذهلى الشيبانى وهذا مثال لاغناء الاضافة عن تفصيل تركه أرجح لجهة هي هنا خوف تنفيرهم منه وحقدهم عليه اذا صرح بأسمائهم وأميم منادى وهى التى كانت تحضه على الأخذ بثار أخيه من قومه .

(٤) (أو تحقيرا له نحو ولد الحجام حضر) هذا مثال لافادتها تحقير المضاف ومثال تحقيرها المضاف اليه مهين بكر حضر ومثال تحقيرها غيرهما ولد الحجام جليسك ، ومن تحقيرها المضاف اليه وتعظيمها له قول الشاعر :

أبوك حباب سارق الضيف برده   وجدى ياحجاج فارس شمرا

تحقيراً نحو ولد الحجام حضر (١) وإما لاعتبار آخر مناسب .

(٢) وأما تنكيره فللافراد كقوله تعالى (وجاء رجل من أقصى المدينة

---

(١) (وإما لاعتبار آخر مناسب) مثل الاستعطاف فى قوله تعالى لا تضار والدة بولدها ولا مولود له بولده ، ومثل تضمنها لطفا مجازيا فى نحو قول الشاعر :

اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة سهيل أذاعت غزلها فى الأقارب

أضاف الكوكب الى الخرقاء وهى الحمقاء لأدنى ملابسة وهى أنها لا تتذكر كسوة الشتاء إلا وقت طلوعه سحرا فيه وسهيل بدل من الكوكب وهو كوكب قريب من القطب الجنوبى يطلع شتاء فى ذلك الوقت .

ثم إن هذه المزايا للتعريف بالاضافة تأتى فى الاضافة مطلقا ولو لم تفد التعريف بأن كانت الى نكرة ومن هذا فى إفادتها التعظيم قول امرأة من بنى عامر :

وحرب يضج القوم من نفيانها ضجيج الجمال الجلة الدبرات
سيتركها قوم ويصلى بحرها بنو نسوة للثكل مصطبرات

ومن إفادتها التقليل والتحقير قول القتال الكلابى .

اذا جاع لم يفرح بأكلة ساعة ولم يبتئس من فقدها وهو ساغب

(٢) (وأما تنكيره فللافراد . . .) لأن النكرة موضوعة للدلالة على الفرد المنتشر فان كانت مفردة دلت على واحد وإن كانت مثناة دلت على اثنين وإن كانت جمعاً دلت على ثلاثة وإن كانت نوعا دلت على النوعية أى فرد من سائر الأنواع وإنما يكون هذا وجها من وجوه البلاغة فى استعمال النكرة اذا اقتضاه المقام بأن يكون تعين المسند اليه غير مطلوب عند المتكلم أو المخاطب ولا شك أن البلاغة فى هذه الوجه دون البلاغة فى الوجوه الآتية ولا يصح أن يقال هنا إنه لا بلاغة فى ذلك لأنه ليس إلا من استعمال النكرة فى معناها اللغوي وهذا لأنه يصح فيه أن يؤتى

يسعى) أى فرد من أشخاص الرجال أو للنوعية كقوله تعالى (وعلى أبصارهم غشاوة) (١) أى نوع من الأغطية غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامى عن آيات الله ومن تنكير غير المسند اليه للافراد قوله تعالى (ضرب الله مثلا رجلا فيه شركاء متشاكسون ورجلا سلما لرجل) وللنوعية قوله تعالى (ولتجدنهم أحرص الناس على حياة) أى نوع من الحياة مخصوص وهو الحياة الزائدة كأنه قيل ولتجدنهم أحرص الناس وإن عاشوا ما عاشوا على أن يزدادوا الى حياتهم فى الماضى والحاضر حياة فى المستقبل فان الانسان لا يوصف بالحرص على شىء إلا اذا لم يكن ذلك الشىء موجودا له حال وصفه بالحرص عليه وقوله تعالى (والله خلق كل دابة من ماء) يحتمل الافراد والنوعية أي خلق كل فرد من أفراد الدواب من نطفة معينة أو كل نوع من أنواع الدواب من نوع من أنواع المياه أو للتعظيم والتهويل أو للتحقير أى ارتفاع شأنه أو انحطاطه الى حد لا يمكن معه أن يعرف

بمعرفة بدل النكرة فكان من الممكن أن يذكر اسم الرجل فى الآية ولكنه يكون زائداً عن قدر الحاجة ومن هنا جاء فيه وجه البلاغة فاذا كان ذكر النكرة لأن المتكلم لا يعرف من المسند اليه غير ما تدل عليه كانت متعينة لا راجحة فلا يكون فيها شىء من البلاغة نظير ما سبق فى غيرها وإن كان السكاكى قد عده فى وجوه استعمالها

(١) (أى نوع من الأغطية غير ما يتعارفه الناس) ولو عرفت غشاوة فى الآية لانصرفت الى ما يتعارفه الناس منها وليست هى المرادة وإنما المراد غيرها ولذا نكرت ليبحثوا عنها فيعرفوها وقال السكاكى إن التنكير فيها للتعظيم، وإنما كان المراد نوع من الغشاوة لأنه هو الذى يقابل أبصارهم المتعددة لا فرد واحد منها.

(١) كقول ابن أبى السمط :

له حاجب فى كل أمر يشينه   وليس له عن طالب العرف حاجب

أى له حاجب أى حاجب وليس له حاجب ما (٢) أو للتكثير كقولهم إن له لابلا وإن له لغنما يريدون الكثرة وحمل الزمخشرى التنكير فى قوله تعالى (قالوا أئن لنا لأجرا) عليه أو للتقليل كقوله تعالى (وعد الله المؤمنين والمؤمنات جنات تجرى من تحتها الأنهار خالدين فيها ومساكن طيبة فى جنات عدن ورضوان من الله أكبر) أى وشىء ما من رضوانه أكبر من ذلك كله لأن رضاه سبب كل سعادة وفلاح ولأن العبد اذا علم أن مولاه راض عنه فهو أكبر فى نفسه مما وراءه من النعم وإنما تهنأ له برضاه كما أنه اذا علم بسخطه تنغصت عليه ولم يجد لها لذة وإن عظمت وقد جاء للتعظيم والتكثير جميعا كقوله تعالى (وإن يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك)

---

(١) (كقول ابن أبى السمط : له حاجب فى كل أمر يشينه . البيت) هو مروان بن أبى حفصة والسمط بكسر السين والمراد بالحاجب الأول ما يكون من نفسه وفى الشطر الثانى من البيت قلب والأصل وليس له حاجب لطالب العرف عنه ومن المحتمل أن يكون التنكير فى الثانى للافراد فيعم النفى كل حاجب .

ومما اجتمع فيه التعظيم والتحقير مثل ما اجتمعا فى بيت مروان قول بعضهم :

ولله منى جانب لا أضيعه   وللهو منى والخلاعة جانب

(٢) (أو للتكثير) إنما أفاد التنكير التكثير مع ان الأصل فى النكرة الدلالة على الوحدة لأنه كما يدل على ذلك قد يدل على أن الشىء من الكثرة بحيث لا تمكن معرفته ولا الاحاطة به .

أي[1] رسل ذو عدد كثير وآيات عظام وأعمار طويلة ونحو ذلك والسكاكى لم يفرق بين التعظيم والتكثير ولا بين التحقير والتقليل ، ثم جعل التنكير فى قولهم شر أهر ذاناب للتعظيم وفى قوله تعالى (ولئن مستهم نفحة من عذاب ربك) لخلافه وفى كليها نظر أما الأول فلما سيأتى[2] وأما الثانى فلأن خلاف التعظيم مستفاد من البناء للمرة ومن نفس الكلمة لأنها إما من قولهم نفحت الريح اذا هبت أى هبة أو من قولهم نفح الطيب اذا فاح أى فوحة كما يقال شمة واستعماله بهذا المعنى فى الشر استعارة إذ أصله أن يستعمل فى الخير يقال له نفحة طيبة أى هبة من الخير وذهب أيضا الى أن قوله تعالى (ياأبت إني أخاف أن يمسك عذاب من الرحمن) بالتنكير دون عذاب الرحمن بالاضافة إما للتهويل أو لخلافه والظاهر أنه لخلافه واليه ميل الزمخشرى فانه ذكر أن ابراهيم صلى الله عليه وسلم لم يخل هذا الكلام من حسن الأدب مع أبيه حيث لم يصرح فيه أن العذاب لاحق له لاصق به ولكنه قال (إنى أخاف أن يمسك عذاب من الرحمن) فذكر الخوف والمس ونكر العذاب وأما التنكير فى قوله تعالى (ولكم فى القصاص حياة) فيحتمل

---

(١) (أى رسل ذو عدد كثير وآيات عظام) رسل جمع كثرة لرسول والكثرة المستفادة من التنكير أبلغ من الكثرة المستفادة من الجمع لأنه يكفى فيها أقل كثرة ، ولا يخفى أيضاً أن الذى معنا عظم الرسل فهو المراد من التنكير لا عظم الآيات ولكنه أراد الدلالة على أن هذا أيضاً داخل فى عظمهم أو هو المراد من عظمهم .

(٢) (وأما الثانى فلأن خلاف التعظيم مستفاد من البناء للمرة . . .) لا يخفى أنه لا مانع من أن يستفاد خلاف التعظيم من ذلك ومن التنكير أيضاً فيدل التنكير فيه على أكثر مما يستفاد من البناء للمرة ومن نفس الكلمة كما أفاد تكثيرا أكثر فى جمع الكثرة فى الآية السابقة .

النوعية والتعظيم أى ولكم فى هذا الجنس من الحكم الذى هو القصاص حياة عظيمة لمنعه عما كانوا عليه من قتل جماعة بواحد متى اقتدروا أو نوع من الحياة وهو الحاصل للمقتول والقاتل بالارتداع عن القتل للعلم بالاقتصاص فان الانسان إذا هم بالقتل تذكر الاقتصاص فارتدع فسلم صاحبه من القتل وهو من القود فتسبب لحياة نفسين [١] ومن تنكير غير المسند اليه للنوعية وأمطرنا عليهم مطرا أى وأرسلنا عليهم نوعا من المطر عجيبا يعنى الحجارة [٢] ألا ترى الى قوله تعالى (فساء مطر المنذرين) [٣] وللتحقير (إن نظن إلا ظناً [٤]) وأما وصفه فلكون الوصف تفسيرا له

(١) (ومن تنكير غير المسند اليه للنوعية) هذا تكرار مع ماسبق وإن كان المثال هنا غير ماهناك من المثالين السابقين .

(٢) (ألا ترى الى قوله تعالى فساء مطر المنذرين) لأنه صيغة تعجب ومن التنكير للتعظيم فى غير المسند اليه أيضا قوله تعالى (فأذنوا بحرب من الله ورسوله) .

(٣) (وللتحقير إن نظن إلا ظنا) أى بالساعة والمراد ظنا ضعيفا وإنما حمل على ذلك ولم يجعل مصدراً مؤكداً لأنه لا يصح الاستثناء معه .

وقد يأتى التنكير لأغراض أخرى منها قصد التجاهل مثل ما حكاه الله عن الكفار (هل ندلكم على رجل ينبئكم إذا مزقتم كل ممزق إنكم لفى خلق جديد) ، ومنها أن يمنع من التعريف مانع مثل قول الشاعر :

اذا سئمت مهنده يمين لطول الحمل بدله شمالا

لم يقل يمينه لأنه كره أن ينسب سآمة ذلك الى يمين ممدوحه فنكرها ولم يضفها اليه .

(٤) (وأما وصفه فلكون الوصف تفسيرا له ...) هذه النكتة والتى بعدها تستفادان من الوصف فى معناه اللغوى والنحوى فلا معنى لعدهما

كاشفا عن معناه كقولك الجسم الطويل العريض العميق محتاج الى فراغ يشغله (١) ونحوه فى الكشف قول أوس :

الألمعى الذى يظـــن بك الظ   ن كأن قد رأى وقد سمـــعا

حكى أن الأصمعى سئل عن الألمعى فانشده ولم يزد وكذا قوله تعالى (إن الانسان خلق هلوعا اذا مسه الشر جزوعا واذا مسه الخير منوعا)قال الزمخشرى الهلع سرعة الجزع عند مس المكروه وسرعة المنع عند مس الخير من قولهم ناقة هلوع سريعة السير وعن احمد بن يحيى قال لى محمد بن عبد الله بن طاهر ما الهلع قلت قد فسره الله تعالى انتهى كلام الزمخشرى أو لكونه مخصصا له نحو زيد التاجر عندنا أو لكونه مدحا له كقولنا

هنا وجهين من وجوه البلاغة نعم قد يكون للمسند اليه شأن يقتضى العناية بكشف أمره لعظمه أو حقارته فيرجع الى قصد المدح أو الذم الآتيين .

(١) (ونحوه فى الكشف قول أوس : الألمعى الذى يظن . البيت) هو أوس بن حجر بفتح الحاء والجيم وذلك من مرثيته المشهورة :

أيتها النفس أجملى جزعا   إن الذى تحذرين قـــد وقعا

إن الذى جمع الشجاعة والنجـ   ـدة والبر والتقى جمعا

الألمعى . . .

فالألمعى بالرفع خبر إن فى البيت قبله فهو مسند لا مسند اليه ولذا جعله الايضاح من نحو ماقبله لامنه فان قرىء بالنصب كان وصفا لاسم إن فلا يكون مسندا اليه أيضا .

وقراءة النصب يؤيدها سياق القصيدة فان خبر إن فيها قد أتى بعد عدة أبيات فى قوله :

أودى فلا تنفع الاشاحة من   أمر لمرء يحاول البـــدعا

جاء زيد العالم حيث يتعين فيه زيد قبل ذكر العالم (١) ونحوه من غيره قوله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم) وقوله تعالى (هو الله الخالق البارىء المصور) أو لكونه ذما له كقولنا ذهب زيد الفاسق حيث يتعين فيه زيد قبل ذكر الفاسق ونحوه من غيره قوله تعالى (فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله من الشيطان الرجيم) (٢) أو لكونه تأكيداً له كقولك أمس الدابر كان يوما عظيما أو (٣) لكونه بيانا له كقوله تعالى (لا تتخذوا إلهين اثنين إنما هو إله واحد) قال الزمخشرى الاسم الحامل لمعنى الافراد والتثنية دال على شيئين على الجنسية والعدد المخصوص فاذا أريدت الدلالة على أن المعنى به منهما والذى يساق له الحديث هو العدد شفع بما يؤكده فدل به على القصد اليه والعناية به ألا ترى أنك لو قلت إنما هو إله ولم تؤكده بواحد لم يحسن وخيل أنك تثبت الالهية لا الوحدانية وأما قوله تعالى (وما من دابة فى الأرض ولا طائر يطير بجناحيه) فقال السكاكى شفع دابة

(١) (ونحوه من غيره قوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم) ونحوه من وصف المسند اليه قوله تعالى (فتبارك الله أحسن الخالقين) وقول خرنق أخت طرفة :

لا يبعدن قومى الذين هم ... سم العداة وآفة الجزر
النازلون بكل معترك ... والطيبون معاقد الأزر

(٢) (أو لكونه تأكيدا له) ولا يكون الوصف المؤكد من البلاغة إلا اذا كان لأمر اقتضاه المقام كاظهار السرور بدبور الأمس فى المثال أو إظهار التأسف اذا كان قد وقع فيه مايكدر أو يسر .

(٣) (أو لكونه بيانا له كقوله تعالى لا تتخذوا إلهين اثنين . . .) قد تكلفوا هنا فروقا بين هذا والوصف المؤكد والمخصص والكاشف

بفي الأرض وطائرا يطير بجناحيه لبيان أن القصد بهما الى الجنسين (١) وقال الزمخشري معنى ذلك زيادة التعميم والاحاطة كأنه قيل ـ ومامن دابة قط في جميع الأرضين السبع ـ وما من طائر قط في جو السماء من جميع مايطير بجناحيه .

واعلم أن الجملة قد تقع صفة للنكرة وشرطها أن تكون خبرية لأنها في المعنى حكم على صاحبها كالخبر فلم يستقم أن تكون إنشائية مثله وقال السكاكي لأنه يجب ان يكون المتكلم يعلم تحقق الوصف للموصوف لأن الوصف إنما يؤتى ليميز به الموصوف مما عداه وتمييز المتكلم شيئاً من شيء مما لايعرفه له محال فما لايكون عنده محققا للموصوف يمتنع ان يجعله وصفا له بحكم عكس النقيض ومضمون الجمل الطلبية كذلك لأن الطالب يقتضي مطلوبا غير متحقق لامتناع طلب الحاصل فلا يقع شيء منها صفة لشيء (٢) والتعليل الأول أعم لأن الجملة الانشائية قد لا تكون طلبية كقولنا نعم الرجل

وإنه لخير من تكلفها إلحاقه بأحدها وقد قال السبكي إن ذلك يمكن أن يكون من الوصف المؤكد .

(١) (وقال الزمخشري معنى ذلك زيادة التعميم) وأما أصل التعميم فحاصل من وقوع النكرة في سياق النفي لكنه يجوز أن يراد دواب أرض واحدة وطيور جو واحد فأتى بذينك الوصفين لرفع ذلك الاحتمال وجعل الاستغراق حقيقيا في جميع الدواب والطيور ولا يخفى أن مآل كلام السكاكي الى ذلك أيضا لأنه اذا كان القصد الى الجنس كان الاستغراق حقيقيا أيضا

(٢) (والتعليل الأول أعم) بل هما متساويان في ذلك والمعنى الذي لأجله منع السكاكي الوصف بالجملة الطلبية متحقق في غيرها من الجمل الانشائية ولا معنى للتطويل في هذه المماحكات اللفظية لاسيما أن هذا بحث نحوي من أوله الى آخره .

زيد وبئس الصاحب عمرو وربما يقوم بكر وكم غلام ملكت وعسى أن يجيء بشر وما أحسن خالدا وصيغ العقود نحو بعت واشتريت فان هذه كلها إنشائية وليس شيء منها بطلى ولامتناع وقوع الانشائية صفة أوخبرا قيل (١) فى قوله :

جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط

تقريره جاؤا بمذق مقول عنده هذا القول أى بمذق يحمل رائيه أن يقول لمن يريد وصفه له هل رأيت الذئب قط فهو مثله فى اللون لايراده فى خيال الرائى لون الذئب لورقته وفى مثل قولنا زيد اضربه أولا تضربه تقديره مقول فى حقه اضربه أو لا تضربه .

(٢) وأما توكيده فللتقرير كما سيأتى فى باب تقديم الفعل وتأخيره

---

(١) (فى قوله : جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط) هو العجاج الراجز

حتى اذا جن الظلام واختلط   جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط

يصف قوما أضافوه وأطالوا عليه ثم أتوه بلبن مخلوط بالماء يشبه لون الذئب وقد يأتى الوصف لوجوه أخرى منها الترحم فى نحو قول الشاعر :

إلهى عبدك العاصى أتاكا   مقرا بالذنوب وقد دعاكا

ومنها قصد الابهام مثل قولك تصدقت صدقة كبيرة أو صغيرة ومنها قصد التعميم مثل قولك أكرم الناس الصغار والكبار .

(٢) (وأما توكيده فللتقرير كما سيأتى فى باب تقديم الفعل وتأخيره) نحو هو يعطى الجزيل ونحو أنت لاتكذب فهو كما سيأتى له أشد لنفى الكذب من نحو لاتكذب ومن نحو لاتكذب أنت لأنه لتأكيد المحكوم عليه لا الحكم وكلام الخطيب ظاهر فى إن المراد من التقرير هنا تقرير الحكم وتقويته لا تقرير المسند إليه وفى أنه يريد من توكيد المسند إليه ماهو أعم من التوكيد النحوى وذهب السعد التفتازانى إلى أن التقرير

(١) أو لدفع توهم التجوز أو السهو كقولك عرفت أنا وعرفت أنت وعرف زيد زيد أو عدم الشمول كقوله عرفني الرجلان كلاهما أو الرجال كلهم ، قال السكاكي ومنه كل رجل عارف وكل إنسان حيوان وفيه نظر لأن كلمة كل تارة تقع تأسيسا وذلك اذا أفادت الشمول من أصله حتى لولا مكانها لما عقل وتارة تقع تأكيداً وذلك اذا لم تفده من أصله بل تمنع أن يكون اللفظ المقتضى له مستعملا فى غيره أما الاول (٢) فهو أن تكون مضافة الى نكرة كقوله تعالى (كل حزب بما لديهم فرحون)

هنا المسند اليه بمعنى تحقيق مفهومه فيكون التوكيد بمعناه النحوى فقط .

(١) (أو لدفع توهم التجوز أو السهو) هذا وما يأتى من دفع توهم عدم الشمول من المعانى النحوية للتأكيد لكن المقام قد يقتضيهما بأن يكون للحكم شأن يتوهم معه ذلك فى المسند اليه فيؤتى بالتوكيد لدفعه مثل قطع الأمير نفسه يد السارق فان شأن الأمير ألا يتولى ذلك بنفسه والنحو لا يراعي فيه مثل هذا بل يجوز التوكيد مطلقا اقتضاه المقام أو لم يقتضه

ومما يتبين فيه شأن التوكيد قوله تعالى (فسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا إبليس أبى أن يكون مع الساجدين) ففيه من الدلالة على عظم جرم إبليس مالا يكون مع تركه ، ونحو ذلك قوله تعالى (ولقد أريناه آياتنا كلها فكذب وأبى) وكذلك قول الشاعر :

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب   ياليت عدة حول كله رجب

فللتأكيد فيه مع التمنى مقام حسن وموقع مقبول .

(٢) (فهو أن تكون مضافة الى نكرة) لامعنى لقصر هذا على الاضافة الى النكرة بل مثله فى ذلك الاضافة الى معرفة مثل قوله (كل الطعام كان حلا لبنى إسرائيل إلا ماحرم إسرائيل على نفسه) .

وقوله (وكل شيء فصلناه تفصيلا) وقوله (وهم من كل حدب ينسلون) وأما الثاني فما عدا ذلك كقوله تعالى (فسجد الملائكة كلهم) وهي في قوله كل رجل عارف وكل إنسان حيوان من الأول لا الثاني لأنها لو حذفت منهما لم يفهم الشمول أصلا .

(١) وأما بيانه وتفسيره فلايضاحه باسم مختص به كقولك قدم صديقك خالد .

(٢) واما الابدال منه فلزيادة التقرير والايضاح نحو جاءني زيد

---

(١) (وأما بيانه وتفسيره فلايضاحه باسم مختص به) لايخفى أن هذا هو المعنى النحوى لعطف البيان فلا يكون له حظ من البلاغة إلا اذا كان للمسند اليه شأن يقتضي العناية بايضاحه لعظمه أو حقارته فيكون العطف لمدحه أو ذمه مثل الوصف فيما سبق ومن ذلك قوله تعالى (جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس) وقوله تعالى (من ورائه جهنم ويسقى من ماء صديد) وقد لايكون عطف البيان أوضح من متبوعه ويحصل الايضاح من اجتماعهما مثل قولك جاء زيد أبو عبد الله ، وقد يكون بغير اسم مختص به كقوله من غير هذا الباب :

والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل والسند
ما إن أتيت بشيء أنت تكرهه إذن فلا رفعت سوطا الى يدى

فالطير بالنصب عطف بيان للعائذات وكل منهما غير مختص بصاحبه وإنما حصل الايضاح والاختصاص بمجموعهما والغيل بفتح الغين والسند بفتح السين موضعان فيهما ماء في جانب الحرم .

(٢) (وأما الابدال منه فلزيادة التقرير والايضاح) يعنى أن البدل يؤتي به لأجل هذين الأمرين الزائدين على قصد البدل بالحكم وهو المعنى النحوى للبدل وقد يكون في البدل زيادة تقرير عن التوابع السابقة

أخوك وجاء القوم أكثرهم وسلب عمر ثوبه ومنه فى غيره قوله تعالى (اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين أنعمت عليهم) .

لأنه على نية تكرار العامل فيكون إسناده أقوى من غيره ، وقد أتى بثلاثة أمثلة للبدل المطابق وبدل البعض وبدل الاشتمال ولم يأت بمثال لبدل الغلط لأنه لا يقع فى فصيح الكلام إلا أن يكون بدل بداء وهو أن تذكر المبدل منه عن قصد ثم يذكر البدل بعده فتوهم أنك غالط لقصد المبالغة والتفنن وشرطه أن يرتقى فيه من الأدنى الى الأعلى كقولك رأيت هندا فرأيت نجما بدرا وحكم هذا البدل حكم العطف ببل وهذا المعنى كثيرا ما يقصده الشعراء كقول بعضهم :

ألمع برق سرى أم ضوء مصباح أم ابتسامتها بالمنظر الضاحى

وشأن البدل المطابق فى الايضاح والتقرير شأن عطف البيان ولست أرى معنى لعده بدلا إلا ما تكلفوه من فرق بينهما لم يكن يقصده أهل اللغة قطعا وأما شأن بدل البعض وبدل الاشتمال فشتان بين جاء القوم أكثرهم وسلب عمرو ثوبه وبين جاء أكثر القوم وسلب ثوب عمرو لما فى الأولين من مزية الاجمال ثم التفصيل والعناية باثبات الحكم لما هو مقصود به ولهذا لا يأتى ذلك إلا فى المقام الذى يقتضيه مثل قوله تعالى (ولله على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلا) ففيه إشارة الى أن الحج له تعلق بالجميع وإن كان لا يجب إلا على المستطيع فاذا قام به قام بواجب عام له شأن فى الوجوب ليس لغيره من الواجب الخاص به ، ومن ذلك قول النابغة الجعدي :

بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا وإنا لنرجو فوق ذلك مظهرا

ومنه أيضا من غير هذا الباب قوله تعالى (ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب يوم القيامة) .

(١) وأما العطف فلتفصيل المسند اليه مع اختصار نحو جاء زيد وعمر وخالد أو لتفصيل المسند مع اختصار نحو جاء زيد فعمرو أو ثم عمرو أو جاء القوم حتى خالد ولا بد فى حتى من تدريج كما ينبىء عنه

---

(١) (وأما العطف فلتفصيل المسند اليه مع اختصار . .) لايخفى أن هذا المعنى الذى تفيده الواو والفاء وثم وحتى هنا غير معانيها النحوية من الدلالة على مطلق الجمع والترتيب وغيرهما فهذه المعاني النحوية تأتى فى كل كلام يقال ولكن هذه النكتة البلاغية لا تأتي إلا حين يقتضيها المقام ويكون من المهم فيه الاعتناء بشأن المسند اليه أو المسند وتفصيلهما ففى النحو يقال جاء زيد وعمرو كما يقال جاء رجلان وفى علم المعاني يقال هذا فى مقام وذاك فى مقام وهكذا ، والتفصيل ظاهر فى عطف الحروف الأربعة وكذلك الاختصار لأن جاء زيد وعمرو أخصر من جاء زيد وجاء عمرو ففيه تفصيل وليس فيه اختصار وهو من عطف جملة على جملة وكذلك جاء زيد فعمرو وأو ثم عمرو أخصر من جاء زيد وعمرو بعده بيوم أو سنة ، وتفصيل المسند فى الفاء وثم وحتى ببيان أنه حصل بترتيب مع تعقيب أو تراخ والترتيب فى الفاء وثم ترتيب خارجى وفى حتى ترتيب ذهنى وقد تكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسته لما قبلها نحو مات كل أب لى حتى آدم ، ثم إن هذه الحروف الثلاثة فيها تفصيل للمسند اليه أيضا كالواو ولكنه غير مقصود منها لأنه يكون معلوما قبلها وإنما يساق الكلام لأجل تفصيل المسند وحده ، ومن أمثلة عطف هذه الحروف فى الكلام البليغ قوله تعالى (إن فرعون وهامان وجنودهما كانوا خاطئين) فقد اقتضى المقام ذكر فرعون وهامان على التفصيل لأنهما هما السبب فى خطأ جنودهما كما اقتضى ذكر الجنود على الاجمال لأنه لا يتعلق غرض فيهم بالتفصيل ، ومن ذلك قول الشاعر :

قهرناكم حتى الكماة فأنتم   تهابوننا حتى بنينا الأصاغرا

(١) قوله :

وكنت فتى من جند إبليس فارتمى بي الحال حتى صار إبليس من جندي

(٢) أو لرد السامع عن الخطأ فى الحكم الى الصواب كقوله جاءني زيد لا عمرو لمن اعتقد أن عمرا جاءك دون زيد أو أنهما جاآك جميعاً وقولك ماجاءنى زيد لكن عمرو لمن اعتقد أن زيدا جاءك دون عمرو أو لصرف الحكم عن محكوم له الى آخر نحو جاءنى زيد بل عمرو (٣) وماجاءني زيد بل عمرو (٤) أو للشك فيه أو التشكيك نحو جاءنى زيد أو عمرو

---

(١) (قوله : وكنت فتى من جند إبليس فارتمى . البيت) هو أبو نواس والمشهور فى حتى العاطفة أنهـا لا تأتى فى عطف الجمل فهى فى البيت غير عاطفة على هذا القول وكذلك لا يصح أن تكون عاطفة على القول بأنها تعطف الجمل لأن الجملة قبلها لا يستقل بها الكلام حتى يصح العطف عليها ولعله يقصد التمثيل به لافادتها التدريج ولو لم تكن عاطفة فيه .

(٢) (أو لرد السامع عن الخطأ فى الحكم الى الصواب . . .) يعنى مع الاختصار أيضا لأنه هو ميزة العطف بهذه الحروف فى المسند اليه أيضا فمثل ماجاء زيد لكن عمرو أخصر من قولك ماجاء زيد ولكن جاء عمرو وهكذا ، وهذه الحروف الثلاثة من أدوات القصر أيضاً ولها ميزتها فيه على ما سيأتى لأنه المقصود منها فى المعنى والعطف لا يقتضى فيها إلا التشريك فى الاعراب

(٣) (وماجاءنى زيد بل عمرو) فهي تنقل حكم النفي الى عمرو وهذا هو مذهب المبرد أما مذهب الجمهور فالذي تنقله حكم الاثبات لا النفى

(٤) (أو للشك فيه أو التشكيك . . .) يعنى مع الاختصار أيضاً والشك من المتكلم والتشكيك للسامع ولعل بلاغة هذين الحرفين إنما تتجلى فى التشكيك إذ يجعل وسيلة الى بلوغ اليقين وإيصال الحق الى المخالفين

أو إما زيد وإما عمرو [1] أو إما زيد أو عمرو أو للابهام كقوله تعالى وإنا أو إياكم لعلى هدى أوفى ضلال مبين أو للاباحة أو التخيير وهو أن يفيد ثبوت الحكم لأحد الشيئين أو الأشياء فحسب مثالها قولك ليدخل الدار زيد أو عمر والفرق بينهما واضح فان الاباحة لا تمنع من الاتيان بهما أو بها جميعاً .

وأما توسط الفصل بينه وبين المسند [2] فلتخصيصه به كقولك

على وجه لا يثير غضبهم لينظروا فيه فيؤديهم النظر الى العلم به وعلى هذا حمل السكاكي قوله تعالى (وإنا أو إياكم لعلى هدى أوفى ضلال مبين) ولم يجعله للابهام على السامع كما فعل الخطيب ولا مانع من أن يكون للابهام والتشكيك معاً ، ومن هذا أيضاً قوله تعالى (وآخرون مرجون لأمر الله إما يعذبهم وإما يتوب عليهم) وقصد الابهام فيه أظهر وكذا قول الشاعر :

نحن أو أنتم الأولى ألفوا الحـــق فبعداً للمبطلين وسحقا

وكذا قول توبة بن الحمير :

وقد زعمت ليلى بأني فاجر لنفسي تقاها أو عليها فجورها

وقيل إن أو هنا بمعنى الواو .

(١)(أو إما زيد أو عمرو) الواجب في إما تكرارها كما في المثال الأول وعدم تكرارها نادر .

(٢) (فلتخصيصه به . . .) يريد تخصيص المسند اليه بالمسند فالباء داخلة على المقصور والمعنى في زيد هو المنطلق قصر الانطلاق على زيد وللقصر مزيته الآتية ، ومن أغراض الفصل أيضاً التأكيد اذا حصل الحصر بغيره كما اذا كانت الجملة معرفة الطرفين نحو (إن الله هو الرزاق ذو القوة المتين) ومنها الدلالة على أن ما بعده خبر لا نعت وهذه النكتة من حظ

زيد هو المنطلق أو هو أفضل من عمرو أو خير منه (١) أو هو يذهب .

وأما تقديمه فلكون ذكره أهم (٢) إما لأنه الأصل ولا مقتضى

النحوى لا من حظ البيانى ، ولا يخفى أن التأكيد يتعلق بالاسناد لا بالمسند اليه وأن القصر يتعلق بالجملة لا بالمسند اليه وحده فلا وجه لذكر ذلك هنا .

ومن أمثلة ضمير الفصل فى الكلام البليغ قوله تعالى (فلما توفيتنى كنت أنت الرقيب عليهم) . فالضمير فيه للحصر لأنه لا يحسن الكلام إلا به فان الله لم يزل رقيبا عليهم وإنما الذى حصل بتوفيه أنه لم يبق لهم رقيب غير الله ، وكذلك قوله تعالى (لا يستوي أصحاب النار وأصحاب الجنة أصحاب الجنة هم الفائزون) فانه ذكر لتبيين عدم الاستواء وهو لا يحسن إلا بأن يكون الضمير للحصر ، وأيضاً قول جرير :

وكائن بالأباطح من صديق   يراني لو أصبت هو المصابا

(١) (أو هو يذهب) وقيل إن الضمير هنا ليس ضمير فصل وإنما هو توكيد أو مبتدأ ومثله قوله تعالى (وأنه هو أضحك وأبكى) ، وشرط ضمير الفصل أن يكون ماقبله مبتدأ ولو باعتبار الأصل وأن يكون معرفة وأن يكون مابعده خبرا وأن يكون معرفة أو كالمعرفة فى عدم قبول أل مثل لفظ خير وأن يكون الضمير نفسه بصيغة المرفوع وأن يطابق ماقبله فلا يجوز كنت هو الفاضل وأما قول جرير السابق فجرزه ادعاء الاتحاد فيه .

(٢) (إما لأنه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه) هذه النكتة يذكرها النحوي لبيان أن الأصل والغالب تقديم المسند اليه اذا كان مبتدأ أو نحوه بخلاف ماإذا كان فاعلا أو نحوه فالأصل تقديم عامله عليه وهذا هو حكم المسند اليه فى أصل وضعه ولا ينظر البيانى الى مثله لأنه لا يؤبه له فى نظره لضعف أمره عنده .

للعدول عنه وإما ليتمكن الخبر فى ذهن السامع لأن فى المبتدإ تشويقاً اليه (١) كقوله :

والذى حارت البرية فيه حيوان مستحدث من جماد

(٢) وهذا أولى من جعله شاهداً لكون المسند اليه موصولا كما فعل السكاكى وإما لتعجيل المسرة أو المساءة لكونه صالحاً للتفاؤل أو التطير نحو سعد فى دارك والسفاح فى دار صديقك (٣) وإما لايهام أنه لايزول عن الخاطر أو أنه يستلذ فهو الى الذكر أقرب (٤) وإما لنحو ذلك ، قال

---

(١) (كقوله : والذى حارت البرية فيه . البيت) هو أبو العلاء المعرى ، وحارت بمعنى اختلفت من إطلاق الملزوم وإرادة اللازم على المجاز المرسل لأن البرية فى أمر المعاد مابين جازم به وجاحد له والمحتار فيه قليل منهم . واسم الموصول مبتدأ وخبره حيوان على تقدير مضاف أى معاد حيوان كما يدل عليه سياق القصيدة أو المراد الحيوان نفسه من حيث استحداثه من النطفة وهى جماد ولا يزال أمر الحياة حيرة العلماء ولا منجى من تلك الحيرة إلا باسناد أمرها الى الله تعالت قدرته .

(٢) (وهذا أولى من جعله شاهدا لكون المسند اليه موصولا . . .) لامانع من جعله شاهداً لهذا ولذاك لصلاحيته لهما . ومما يدخل فى تقديم المسند اليه لارادة التشويق أن يكون ضمير شأن أو قصة مثل قوله تعالى (قل هو الله أحد) .

(٣) (وإما لايهام أنه لايزول عن الخاطر . . .) وذلك اذا كان مما تحبه النفس نحو قول جميل :

بثينة مافيها اذا ماتبصرت معاب ولا فيها اذا نسبت أشب

(٤) (وإما لنحو ذلك) مثل إظهار تعظيمه نحو قوله تعالى (محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم) ومثل إظهار تحقيره

السكاكى وإما لأن كونه متصفاً بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر كما اذا قيل لك كيف الزاهد فتقول الزاهد يشرب و يطرب وأما لأنه يفيد زيادة تخصيص (١) كقوله :

متى تهزز بنى قطن تجدهم　　سيوفاً فى عواتقهم سيوف
جلوس فى مجالسهم رزان　　وإن ضيف ألم فهم خفوف

والمراد هم خفوف ، (٢) وفيه نظر لأن قوله لا نفس الخبر يشعر بتجويز أن يكون المطلوب بالجملة الخبرية نفس الخبر وهو باطل لأن نفس الخبر تصور لا تصديق والمطلوب بها إنما يكون تصديقاً وإن أراد بذلك وقوع الخبر مطلقاً فغير صحيح أيضاً لما سيأتى أن العبارة عن مثله لا يتعرض فيها الى ماهو مسند اليه كقولك وقع القيام (٣) ثم فى مطابقة

نحو قوله تعالى (وأما القاسطون فكانوا لجهنم حطبا)

(١) كقوله : متى تهزز بنى قطن تجدهم . البيتين) بنو قطن قبيلة عربية ورزان جمع رزين ، وخفوف من خف بمعنى أسرع ، وجلوس جمع جالس وهو أيضا مما يمدحهم به لأنه ينبىء عن عظمتهم .

(٢) (وفيه نظر لأن قوله لا نفس الخبر . . .) أجاب عنه السبكى بأنه لا يريد نفس الخبر منفكا عن الحكم حتى يلزمه ذلك ومراد السكاكى ظاهر وهو أنه فى مثل هذا يكون المطلوب تقديم المسند اليه لأنه هو المعلوم من السؤال والمطلوب بيان حاله فيقدم على الخبر ليطابق الجواب السؤال وتلك مماحكة من الخطيب غير لائقة به ففى هذا المثال لو قيل فى الجواب يشرب الزاهد ويطرب لم يطابق السؤال و يفوت مايقصده من إظهار استغراب الحكم على الزاهد بذلك .

(٣) (ثم فى مطابقة الشاهد الذى أنشده للتخصيص نظر . . .) أجيب عن هذا أيضا بأنه يريد تخصيص المسند بالمسند اليه والمعنى على هذا فى

الشاهد الذى أنشده للتخصيص نظر لما سيأتى أن ذلك مشروط بكون الخبر فعلياً وقوله والمراد هم خفوف تفسير للشيء باعادة لفظه ، قال عبدالقاهر وقد يقدم المسند اليه (١) ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلى إن ولى حرف النفي كقولك ما أنا قلت هـذا أى لم أقله مع أنه مقول فأفاد نفى الفعل عنك وثبوته لغيرك فلا تقل ذلك إلا فى شيء ثبت أنه مقول وأنت تريد نفى كونك قائلا له ومنه (٢) قول الشاعر :

وما أنا أسـقمت جسمى به ولا أنا أضرمت فى القلب نارا

إذ المعنى أن هذا السقم الموجود والضرم الثابت ما أنا جالبا لهمافالقصد

البيت أنهم لن يكونوا إلا خفافا . فالمراد من التخصيص تقوية الحكم والسكاكى لا يشترط فيها كون الخبر فعليا ولكن حمل التخصيص على التقوية بعيد وسيأتى أن السكاكى يقصد فى هذا ونحوه حقيقة التخصيص لا التقوية وقد ذكر من ذلك أيضا قول الشاعر :

بحسبك فى القوم أن يعلموا بأنك فيهم غنى مضر

مسيخ مليخ كلحم الحوار لا أنت حلو ولا أنت مر

(١) (ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلى . . .) أى قصر نفيه عليه وإثباته لغيره على الجهة التى نفى بها من خصوص أو عموم على ماسيأتي فى أمثلته فالباء داخلة على المقصور والمعول على إتيانه بعد حرف النفي وإن لم يله فيدخل فى ذلك نحو ما زيدا أنا ضربت وما فى الدار أنا جلست وإنما خص عبد القاهر هذه الأحكام بالخبر الفعلى لما سيأتي ولكنها يمكن أن تأتى فى الخبر الجملة مطلقا كما سيأتى عن بعضهم .

(٢) (قول الشاعر : وما أنا أسقمت جسمى به . البيت) هو المتنبى ونحوه قول النبى صلى الله عليه وسلم ما أنا حملتكم ولكن الله حملكم ، وقول الشاعر :

وما أنا وحدى قلت ذا الشعر وحده ولكن شعرى فيه من نفسه شعر

الى نفي كونه فاعلا لها لا الى نفيهما ولهذا لا يقال ماأناقلت ولا أحدغيري لمناقضة منطوق الثاني مفهوم الأول بل يقال ماقلت أنا ولا أحد غيري ولا يقال ماأنا رأيت أحداً من الناس ولا ماأنا ضربت إلا زيداً بل يقال مارأيت أو مارأيت أنا أحداً من الناس وماضربت أوماضربت أنا إلا زيداً (١) لأن المنفي في الأول الرؤية الواقعة على كل واحد من الناس وفي الثاني الضرب الواقع على كل واحد منهم سوى زيد وقد سبق أن مايفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو مانفي عن المذكورفيكون الأول مقتضياً لأن انساناً غير المتكلم قد رأى كل الناس والثاني مقتضياً لأن

(١) (لأن المنفي في الأول الرؤية الواقعة على كل واحدمن الناس وفي الثاني . . .) لايخفى أن هذا ليس هو المنفي في المثالين وإلا كانا من سلب العموم لامن عموم السلب بل المنفي في الأول رؤية أي واحد من الناس وفي الثاني ضرب أي واحد سوى زيد واذا كان ما يفيد التقديم ثبوته لغير المذكور هو مانفي عن المذكور فيكون مايقتضيه المثالان أن إنسانا غير المتكلم قد رأى أي واحد من الناس أو قد ضرب أي واحد سوى زيد ولاشيء في ذلك ونفي الرؤية على العموم لم يأت إلا من تسلط النفي على النكرة وجهة العموم والخصوص التي يجب الاستواء فيها هي التي تكون في الكلام قبل دخول النفي كما لو قلت ما أنا رأيت كل أحد فهذا هو الذي لا يصح لاقتضائه أن غيرك رأى كل أحد وهو باطل

هذا ولا يفوتنا أن ننبه الى أنه يجوز في نحو ما أنا ضربت زيدا أن يقال ما ضربت زيدا لأن هذا يصح مع أن زيدا قد ضربه غيرك أو أنه لم يحصل له ضرب من أحد بخلاف الأول فانه لا يصح إلا اذا كان حصل له ضرب من أحد ومن هنا يظهر في هذا المقام وجه بلاغة الجملة الأولى فيه دون الثانية لأنها وإن صحت فيه لا تكون في محزها وقس على هذا ماماثله

إنسا غير المتكلم قد ضرب من عدا زيداً منهم وكلاهما محال وعال الشيخ عبد القاهر والسكاكي امتناع الثاني بأن نقض النفي بألا يقتضي أن يكون القائل له قد ضرب زيداً وإيلاء الضمير حرف النفي يقتضي أن لا يكون ضربه وذلك تناقض وفيه نظر لأنا لا نسلم أن إيلاء الضمير حرف النفي يقتضي ذلك فان قيل الاستثناء الذي فيه مفرغ وذلك يقتضي أن لا يكون ضرب أحداً من الناس وذلك يستلزم أن لا يكون ضرب زيداً (١) قلنا إن لزم ذلك فليس للتقديم لجريانه في غير صورة التقديم أيضاً كقولنا ماضربت إلا زيداً .

هذا اذا ولي المسند اليه حرف النفي وإلا فان كان معرفة كقولك أنا فعلت كان القصد الى الفاعل وينقسم قسمين (٢) أحدهما ما يفيد تخصيصه بالمسند للرد على من زعم انفراد غيره به أو مشاركته فيه كقولك

(١) (قلنا إن لزم ذلك فليس للتقديم . . .) قال السبكي إن المنع الذي قاله في الأول واضح لأن إيلاء الضمير إنما يقتضي نفي ما عدا المستثنى وهذا السؤال الذي أتى به وجوابه كلام ساقط ولا يمكن أن يفيد تفريغ الاستثناء عدم ثبوت الحكم للمستثنى ولا يخفى أن الاستثناء تقييد في الكلام فلا يصح أن يقال إنه تناقض .

(٢) (أحدهما مايفيد تخصيصه بالمسند . . .) أي قصر المسند عليه ويلزمه أيضا تقوي الحكم الآتي في القسم الثاني ولكنه غير مقصود ، ووجه البلاغة في هذا القسم أنه يصح في مقام أنا سعيت في حاجتك وهو الرد على من يزعم انفراد غيره بهذا أو مشاركته فيه أن يقال سعيت في حاجتك ولكنه لا يصادف محزه خصوصا اذا كان المخاطب يزعم المشاركة لا الانفراد وقد يكون في هذا قولك سعيت أنا في حاجتك أحسن من سعيت في حاجتك ولكنه أيضا ليس في محزه .

أنا كتبت فى معنى فلان وأنا سعيت فى حاجته ولذلك اذا أردت التأكيد قلت للزاعم فى الوجه الأول أنا كتبت فى معنى فلان لاغيرى ونحوذلك وفى الوجه الثاني أنا كتبت فى معنى فلان وحدى ونحو ذلك فان قلت أنا فعلت كذا وحدى فى قوة أنا فعلته لا غيرى فلم اختص كل منهما بوجه من التأكيد دون وجه قلت لأن جدوى التأكيد لما كانت إماطة شبهة خالجت قلب السامع وكانت فى الأول أن الفعل صدر من غيرك وفى الثانى أنه صدر منك بشركة الغير أكدت وأمطت الشبهة فى الأول بقولك لاغيرى وفى الثانى بقولك وحدي (١) لأنه محزه ولو عكست أحلت ومن البين فى ذلك (٢) المثل : أتعلمنى بضب أنا حرشته ، وعليه قوله تعالى (ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لا تعلمهم نحن نعلمهم) أى لا يعلمهم إلا نحن ولا يطلع على أسرارهم غيرنا لابطانهم الكفر فى سويداوات قلوبهم .

الثانى مالا يفيد إلا تقوى الحكم وتقرره فى ذهن السامع وتمكنه كقولك هو يعطى الجزيل لاتريد أن غيره لا يعطى الجزيل ولا أن تعرض بانسان ولكن تريد أن تقرر فى ذهن السامع وتحقق أنه يفعل إعطاء الجزيل (٣) وسبب تقويه هو أن المبتدأ يستدعى أن يستند اليه شيء فاذا

---

(١) (لأنه محزه ولو عكست أحلت) لأن لاغيرى تدل صريحا على نفى صدوره من الغير وإن كانت وحدى تدل على ذلك التزاما وكذلك وحدى تدل صريحا على نفي الشركة وإن كان لاغيرى يدل عليه التزاما فيكون كل منهما أولى بموضعه الصريح فيه من الآخر لكن عكس ذلك لا يصل الى حد الاحالة كما ذكره .

(٢) (المثل : أتعلمنى بضب أنا حرشته) تعلمنى بتضعيف اللام وحرش الضب صيده يضرب لمن يخبرك بشيء أنت أعلم به منه .

(٣) (وسبب تقويه هو أن المبتدأ . . .) الذى ذكره عبد القاهر فى ذلك

جاء بعده مايصلح أن يستند اليه صرفه الى نفسه فينعقد بينهما حكم سواء كان خالياً عن ضميره نحو زيد غلامك أو متضمنا له نحو أنا عرفت وأنت عرفت وهو عرف أو زيد عرف ثم اذا كان متضمنا لضميره صرفه ذلك الضمير اليه ثانياً فيكتسى الحكم قوة (١) ومما يدل على أن التقديم يفيد التأكيد أن هذا الضرب من الكلام يجيء فيما سبق فيه إنكار من منكر نحو أن يقول الرجل ليس لى علم بالذى تقول فتقول أنت تعلم أن الأمر على ماأقول وعليه قوله تعالى (ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون) لأن الكاذب لاسيما فى الدين لايعترف بأنه كاذب فيمتنع أن يعترف بالعلم بأنه كاذب . وفيما اعترض فيه شك نحو أن تقول للرجل كأنك لاتعلم ماصنع فلان فيقول أنا أعلم ، وفى تكذيب مدع كقوله تعالى (واذا جاؤكم قالوا آمنا وقد دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به) فان قولهم آمنا دعوى منهم أنهم لم يخرجوا بالكفر كما دخلوا به وفيما يقتضى الدليل أن لايكون كقوله تعالى (والذين تدعون من دون الله لايخلقون شيئاً وهم

أنك اذا قدمت المسند اليه فقد أشعرت قلب السامع به وأنك أردت الحديث عنه فاذا ذكرت ذلك الحديث دخل على قلبه دخول المأنوس به وهو أشد لثبوته فهذا يشمل نحو زيد ضربته مما لايتحد المسند اليه فيه ولا يشمله كلام الخطيب وبعضهم يجعل هذا التقوى فى كل ماخبره جملة ولو كانت اسمية .

(١) (ومما يدل على أن التقديم يفيد التأكيد . . .)هذه هي المقامات التي تستدعى التقديم فى هذا القسم وقد سبق بيان المقام الذى يستدعى التقديم فى القسم الأول وبهذا يعلم أن كل واحد من القسمين لا يتميز عن الآخر إلا بما يقتضيه الحال وسياق الكلام .

يخالقون) فان مقتضى الدليل أن لا يكون ما يتخذ إلها مخلوقا ، وفيما يستغرب كقولك ألا تعجب من فلان يدعى العظيم وهو يعيا باليسير ، وفى الوعد والضمان كقولك للرجل أنا أكفيك أنا أقوم بهذا الأمر لأن من شأن من تعده وتضمن له أن يعترضه الشك فى إنجاز الوعد والوفاء بالضمان فهو من أحوج شىء الى التأكيد ، وفى المدح والافتخار لأن من شأن المادح أن يمنع السامعين من الشك فيما يمدح به ويبعدهم عن الشبهة وكذلك المفتخر أما المدح (١) فكقول الحماسى :

هم يفرشون اللبـــد كل طمرة

(٢) وقول الحماسية :

هما يلبسان المجـــد أحسن لبسة

(٣) وقول الحماسى :

فهم يضربون الكبش يبرق بيضه

---

(١) (فكقول الحماسى : هم يفرشون اللبد كل طمرة) هو المعذل بن عبد الله الليثى .

هم يفرشون اللبد كل طمرة وأجرد سباح يبذ المغاليا

والطمرة الفرس الكريمة والأجرد الفرس القصير الشعر والسباح اللين الجرى والمغالى السهم .

(٢) (وقول الحماسية : هما يلبسان المجد أحسن لبسة) هى عمرة الخثعمية من قصيدة لها فى رثاء ابنيها :

هما يلبسان المجد أحسن لبسة شحيحان ما اسطاعا عليه كلاهما

(٣) (وقول الحماسى : فهم يضربون الكبش يبرق بيضه) هو الأخنس ابن شهاب التغلبى .

فهم يضربون الكبش يبرق بيضه على وجهه من الدماء سبائب

واما الافتخار (١) فكقول طرفة :

نحن فى المشتاة ندعو الجفلى

ومما لا يستقيم المعنى فيه إلا على ما جاء عليه من بناء الفعل على الاسم قوله تعالى (إن وليي الله الذى نزل الكتاب وهو يتولى الصالحين) وقوله تعالى (وقالوا أساطير الأولين اكتتبها فهى تملى عليه بكرة وأصيلا) وقوله تعالى (وحشر لسليمان جنوده من الجن والانس والطير فهم يوزعون) فانه لا يخفى على من له ذوق أنه لو جيء فى ذلك بالفعل غير مبنى على الاسم لوجد اللفظ قد نبا عن المعنى والمعنى قد زال عن الحال التي ينبغى أن يكون عليها (٢) وكذا اذا كان الفعل منفيا كقولك أنت لا تكذب فانه أشد

والكبش الشجاع وبيضه لأمته والسبائب الطرائق جمع سبيبة بفتح السين فيسيل الدم على وجهه كأنه طرائق حمر.

(١) (فكقول طرفة : نحن فى المشتاة ندعو الجفلى) هو طرفة ابن العبد :

نحن فى المشتاة ندعو الجفلى ‏ لا ترى الآدب فينا ينتقر

يقال دعاهم الجفلى والأجفلى أى بجماعتهم وعامتهم والآدب الداعى وينتقر يدعو بعضا ويترك بعضا.

(٢) (وكذا اذا كان الفعل منفيا) أى بحرف نفى مؤخر عن المسند اليه بخلاف ما سبق فان النفى كان مقدما على المسند اليه والمراد قياس ذلك على الفعل المثبت فى أنه قد يأتى لتقوية الحكم كما مثل وقد يأتى للتخصيص نحو قولك أنا ماقلت هذا لمن يعتقد أنه لم يقل وأصاب فى ذلك ولكنه نسبه خطأ الى غيرك بخلاف ما أنا قلت هذا فانه يقال لمن اعتقد ثبوت القول على ماسبق ، واذا كان عبد القاهر والخطيب قد اقتصرا فى كل أمثلة الفعل المنفى على بيان تقوية الحكم فان التخصيص أيضاً يصح

لنفي الكذب عنه من كقولك لا تكذب وكذا من قولك لا تكذب أنت لأنه لتأكيد المحكوم عليه لا الحكم وعليه قوله تعالى (والذين هم بربهم لا يشركون) فانه يفيد من التأكيد فى نفى الاشراك عنهم مالا يفيده قولنا « والذين لا يشركون بربهم » ولا قولنا « والذين بربهم لا يشركون» وكذا قوله تعالى (لقد حق القول على أكثرهم فهم لا يؤمنون) وقوله تعالى (فعميت عليهم الأنباء يومئذ فهم لا يتساءلون) وقوله تعالى (إن شر الدواب عند الله الذين كفروا فهم لا يؤمنون) .

هذا كله اذا بنى الفعل على معرف (١) فان بنى على منكر أفاد ذلك

توجيهه فيهما إذ لا فرق فى المعنى بين الفعل المثبت والمنفى حتى يفرق بينهما فى ذلك .

(١) (فان بنى على منكر أفاد ذلك تخصيص الجنس أو الواحد بالفعل) هذا اذا كان المنكر مفرداً فاذا كان مثنى أو جمعاً أفاد تخصيص الجنس أو المثنى أو الجمع فتقول رجلان جاءانى أى لا امرأتان أو لا واحد ولا جمع وهكذا ، وقد يقصد الأمران معا فتقول رجل جاءنى أى لا رجلان ولا امرأة لمن اعتقد ثبوت المجيء ولم يعلم هل الجائى من الرجال أو النساء وهل هو واحد أو أكثر . ولا فرق فى كل ذلك بين النكرة المثبتة والنكرة المنفية ، وقد قال السعد التفتازانى إن البناء على النكرة قد يكون لتقوية الحكم أيضاً فاذا قيل رجل جاءنى فالمعنى أنه جاء ولا بد وزعم أن هذا هو الذى يشعر به كلام عبد القاهر فى دلائل الاعجاز وإن أشعر كلام الخطيب هنا بخلافه وقد رجعنا الى دلائل الاعجاز فوجدناه صريحا فى أن البناء على النكرة لا يفيد إلا التخصيص حتى ذكر أنك إذا قلت رجل جاءنى لم يصلح حتى تريد أن تعلم المخاطب أن الذى جاءك رجل لا امرأة أو لا رجلان ويكون كلامك مع من قد عرف أن قد أتاك آت فان لم ترد ذلك كان

تخصيص الجنس أو الواحد بالفعل كقولك رجل جاءنى أى لا امرأة أو لا رجلان وذلك لأن أصل النكرة أن تكون للواحد من الجنس فيقع القصد بها تارة الى الجنس فقط كما اذا كان المخاطب بهذا الكلام قد عرف أن قد أتاك آت ولم يدر جنسه أرجل هو أو امرأة أو اعتقد أنه امرأة وتارة الى الوحدة فقط كما اذا عرف أن قد أتاك من هو من جنس الرجال ولم يدر أرجل هو أم رجلان أو اعتقد أنه رجلان[1] واشترط السكاكى فى إفادة التقديم الاختصاص أمرين أحدهما أن يجوز تقدير كونه فى الأصل مؤخرا على أن يكون فاعلا فى المعنى فقط كقولك أنا قمت فانه يجوز أن تقدر أصله قمت أنا على أن أنا تأكيد للفاعل الذى هو التاء فى قمت فقدم أنا وجعل مبتدأ وثانيهما أن يقدر كونه كذلك فان انتفى الثانى دون الأول كالمثال المذكور اذا أجرى على الظاهر وهو أن يقدر الكلام من الأصل مبنيا على المبتدأ والخبر ولم يقدر تقديم وتأخير أو انتفى الأول بأن يكون المبتدأ اسما ظاهرا فانه

الواجب أن تقول جاءنى رجل فتقدم الفعل وقد ذكر حكم النكرة فى ذلك فى فصل خاص بها وهذا أيضاً دليل على انها تختص بهذا الحكم دون المعرفة ولا تقاس عليها فى غيره ثم إنه بين سبب ذلك بأنك إذا بدأت بالنكرة ولم تقصد الجنس أو العدد وأن تعلم السامع انه الذى أردت بالحديث كان محالا أن تقول إنى قدمتها لأنبه المخاطب لها لأنه يخرج بك إلى أن تقول إنى أردت أن أنبهه لشيء لا يعلمه فى جملة ولا تفصيل وذلك محال ، أما قولهم رجل جاءنى على معنى أنه جاء ولا بد فهو عندى غير صحيح عربية لعدم مسوغ الابتداء بالنكرة .

(١) (واشترط السكاكى فى إفادة التقديم الاختصاص أمرين . . .)
أما تقوية الحكم فلا نزاع فيها بينهما لأنها تأتى فى جميع صور التقديم وإن لم تكن مقصودة فى بعضها على ماسبق وستعرف أنه ليس بينهما نزاع حقيقي

لا يفيد إلا تقوي الحكم ، واستثنى المنكر كما فى نحو رجل جاءني بأن قدر أصله جاءنى رجل لا على أن رجل فاعل جاءني بل على أنه بدل من الفاعل الذى هو الضمير المستتر فى جاءنى كما قيل فى قوله تعالى (وأسروا النجوى الذين ظلموا) أن الذين ظلموا بدل من الواو فى أسروا وفرق بينه وبين المعرف بأنه لولم يقدر ذلك فيه انتفى تخصيصه إذ لا سبب لتخصيصه سواه (١) ولو انتفى تخصيصه لم يقع مبتدأ بخلاف المعرف لوجود شرط الابتداء فيه وهو التعريف ؛ (٢) ثم قال وشرطه أن لا يمنع من التخصيص مانع كقولنا رجل جاءنى أى لا امرأة أو لا رجلان دون قولهم شر أهر ذا ناب أما على التقدير الأول (٣) فلامتناع أن يراد المهر شر لا خير واما على الثانى (٤) فلكونه نابيا عن مكان استعماله

فى هذا ايضاً فلا فائدة فى كل هذا الجدل الطويل الممل .

(١) (لو انتفى تخصيصه لم يقع مبتدا) لأنه لا يجوز الابتداء بالنكرة إلا اذا خصصت فاذا كان لها مخصص غير ذلك مثل قوله تعالى (وجوه يومئذ ناضرة) فلا حاجة الى جعل التقديم للتخصيص .

(٢) (ثم قال وشرطه . . .) أى شرط اعتبار ذلك فى المنكر ليفيد التخصيص ألا يمنع منه مانع وهو انتفاء فائدة القصر من رد اعتقاد المخاطب فى قيد الحكم مع تسليم اصله كما سيأتى فى قولهم شر أهر ذا ناب ، وليس معنى هذا انه عند فقد هذا الشرط يكون التقديم فى النكرة للتقوية بل يكون الكلام معه باطلا او ساقطا نظير ماسبق فى دعوى بعضهم فى نحو رجل جاءنى انه بمعنى جاءنى ولا بد .

(٣) (فلامتناع ان يراد المهر شر لا خير) لأنه لا يتوهم أحد أن الخير يهر الكلب ويفزعه حتى يرد عليه بذلك على طريق القصر .

(٤) (فلكونه نابيا عن مكان استعماله) لأنه مثل يستعمل فى مقام الحث على شدة الحزم لدفع هذا الشر لعظمه وكون المهر شرا لا شرين مما

(١) وإذ قد صرح الأئمة بتخصيصه حيث تأولوه بما أهر ذا ناب إلا شر فالوجه تفظيع شأن الشر بتنكيره كما سبق ، (٢) هذا كلامه وهو مخالف لما

يوجب التساهل فى دفعه وهو يضرب فى ظهور أمارات الشر ومخايله .

(١) (وإذ قد صرح الأئمة بتخصيصه . . .) يعنى أئمة البيان ويريد بهذا أن يجمع بين قولهم بالتخصيص فيه وقوله بعدمه ووجه الجمع أنهم يحملون التنكير على التعظيم فيكون التخصيص فيه لا فى جنس الشر وهو الذى ينفيه وعلى تأويلهم لا يكون هناك حاجة الى تقدير كونه مقدما من تاخير لأنه على معنى شر عظيم أهر ذا ناب فيسوغ الابتداء به بدون تكلف ذلك فيه وعليه أيضاً يصح المثل كما قال السبكى ويمثل بغيره لما قام معه مانع من التخصيص لفظى أو خارجى ولكنه لم يأت بمثال له والأمثلة لذلك كثيرة نحو شر حصل فى الدنيا وخير حصل فى الأرض فانه كلام باطل أو ساقط كما هو ظاهر .

(٢) (هذا كلامه وهو مخالف لما ذكره الشيخ عبد القاهر . . .) قد رجعت الى كلام السكاكى فى المفتاح فلم أجده وهو المهم أراد الى مخالفة عبد القاهر فى شيء من ذلك أو صرح بوجود خلاف بينهما فيه يحتاج الى كل هذا الجدال والحجاج وإنما ترسم فى ذلك خطاه وبنى على أساسه وإن نظر فيه الى وجوه أخرى لا تثبت نزاعا حقيقيا بينهما فهو فى النكرة يرى أن البناء عليها لا يفيد إلا التخصيص كما يرى عبد القاهر ولا يختلفان إلا فى توجيه ذلك بما سبق ويرى أيضاً فيما يلى حرف النفى مايراه عبد القاهر فلا يصح عنده أيضاً ما أنا رأيت أحدا ولا ما أنا رأيت إلا زيدا كما سبق نقل الخطيب هذا عنه واعتراضه لما وجهه به وهو توجيه عبد القاهر له ولا يصح عنده أيضا ما زيدا ضربت ولا أحدا من الناس ولا فرق عنده فى ذلك بينه وبين ما أنا ضربت زيدا ولا أحد غيرى فالمضمر والمظهر عنده فى ذلك سواء وهو لم يذكر شرط تقدير التأخير فيما يلى

ذكره الشيخ عبد القاهر لأن ظاهر كلام الشيخ فيما يلي حرف النفي القطع بأنه يفيد التخصيص مضمرا كان أو مظهرا معرفا أو منكراً من غير شرط لكنه لم يمثل إلا بالمضمر وكلام السكاكي صريح في أنه لا يفيده إلا اذا كان مضمرا او منكراً بشرط تقدير التأخير في الأصل فنحو ما زيد قام يفيد التخصيص على إطلاق قول الشيخ ولا يفيد على قول السكاكي ونحو ما أنا قمت يفيد على قول الشيخ مطلقا وعلى قول السكاكي بشرط وظاهر كلام الشيخ أن المعرف اذا لم يقع بعد النفي وخبره مثبت أو منفي قد يفيد الاختصاص مضمرا كان أو مظهرا لكنه لم يمثل إلا بالمضمر وكلام السكاكي صريح في أنه لا يفيده إلا

حرف النفي وإنما ذكره في المثبت ولا يوجد في كلامه ما يشعر بحمل ما يلي النفي عليه، ويرى أيضاً في المعرف المثبت أنه يحتمل التخصيص وتقوية الحكم كما يراه عبد القاهر ولكنه يرى ان البناء على المظهر ليس كالبناء على المضمر في احتمال هذين الاعتبارين على السواء ولعل عبد القاهر لم يمثل إلا بالمضمر لضعف اعتبار التخصيص في المظهر فلا يكون بينهما خلاف في هذا أصلا وقد ذكر السكاكي في الكلام على ذكر المسند اليه أن مما يقتضيه أن يكون الخبر عاما والمراد تخصيصه بمعين نحو زيد جاء ولم يأت في أمثلة عبد القاهر من البناء على المظهر إلا قول عروة بن أذينة:

سليمى أزمعت بينا فأين تقولها أينا

وقد جعله من تقوية الحكم لأنه لا يريد أن يجعل هذا الازماع لها خاصة لعدم صحته، هذا ولعل عبد القاهر لم يخص كلامه بالخبر الفعلي في ذلك كله إلا لأنه يحتمل فيه تقدير التأخير الذي أطال الخطيب في إنكاره على السكاكي فانه لا تظهر المزية في نحو زيد يحسن إلا لأنه يمكن أن يقال فيه يحسن زيد وهكذا.

المضمر فنحو زيد قام قد يفيد الاختصاص على إطلاق قول الشيخ ولا يفيده عند السكاكى، ثم فيما احتج به لماذهب اليه نظر إذ الفاعل وتأكيده سواء فى امتناع التقديم مادام الفاعل فاعلا والتأكيد تأكيداً فتجويز تقديم التأكيد دون الفاعل تحكم ظاهر ثم لا نسلم انتفاء التخصيص فى صورة المنكر لولا تقدير أنه كان فى الأصل مؤخرا فقدم (١) لجواز حصول التخصيص فيها بالتهويل كما ذكر وغير التهويل ثم لا نسلم امتناع أن يراد

(١) (لجواز حصول التخصيص فيها بالتهويل كما ذكر . . .) اى فى قولهم شر أهر ذا ناب وغير التهويل كالتحقير والتكثير والتقليل وقد عرفت أن السكاكى إنما يقدر ذلك في النكرة حيث لا يكون هناك سبب للتخصيص سواه كما فى نحو رجل جاءني على إرادة جنس الرجل فليس فى هذا احتمال تهويل ولا غيره ، وقد نازع ابن يعقوب فى تجويز التخصيص بمعنى القصر فى رجل جاءني اى لا امرأة للابتداء بالنكرة وذكر السبكى أن ذلك لو صح لجوز الابتداء بالنكرة فى جميع الأحوال وأنه سيأتى للسكاكى فى الكلام على هل الاستفهامية مايقتضى القول بالتخصيص فى مثله مع وجود الاستفهام المسوغ للابتداء بالنكرة ولا يخفى أن نحو رجل جاءنى على إرادة القصر فى معنى إنما رجل جاءنى ولا خلاف فى تجويز إنما للابتداء بالنكرة لما فيها من معنى النفى واذا كان عبد القاهر قد حكم بصحة ذلك لا السكاكى وحده فالقول هو ماقاله والفائدة فيه ظاهرة ولا يمكن اعتبار مثله فى جميع الأحوال كما ذكر السبكى فقد تقول رجل جاءنى وقد جاء هذا الرجل فى ضمن رجال ونساء فلا يصح إرادة القصر فيه ويكون كلاما لغوا لأن الحكم فيه على مجهول مطلق ليس فيه نوع تخصيص لأنك لم تقصد فيه الى جنس أو عدد كما قصدت فى الأول وأما ماذكره السبكى عن السكاكى فى هل الاستفهامية فقد عرفت أن السكاكى إنما يقدر ذلك فى الاثبات لا فى النفى وشبهه .

المهر شر لاخير قال الشيخ عبد القاهر إنما قدم شر لأن المراد أن يعلم أن الذى أهر ذا ناب (١) هو من جنس الشر لا من جنس الخير فجرى مجرى أن تقول رجل جاءنى تريد أنه رجل لا امرأة وقول العلماء إنه إنما صلح لأنه بمعنى ما أهر ذا ناب إلا شر بيان لذلك وهذا صريح فى خلاف ماذكره

(٢) ثم قال السكاكى ويقرب من قبيل هو عرف فى اعتبار تقوى الحكم زيد عارف وإنما قلت يقرب دون أن أقول نظيره لأنه لما لم يتفاوت فى التكلم والخطاب والغيبة فى أنا عارف وأنت عارف وهو عارف أشبه الخالى عن الضمير ولذلك لم يحكم على عارف بأنه جملة ولا عومل معاملتها فى البناء حيث أعرب فى نحو رجل عارف رجلا عارفا رجل عارف واتبعه فى حكم الافراد نحو زيد عارف أبوه يعنى اتبع عارف عرف فى الافراد اذا أسند

---

(١) (هو من جنس الشر لا من جنس الخير) وقد قيل إن الكلب يهر أيضا فى الدفاع عن أصحابه وهو من جنس الخير فيكون القصر فى المثل على جنس الشر له فائدة ولا حاجة الى جعل التنكير فيه للتعظيم ليكون القصر فيه على نوع من الشر لا على جنس الشر .

(٢) (ثم قال السكاكى ويقرب من قبيل هو عرف فى اعتبار تقوى الحكم زيد عارف . . .) ظاهر هذا كما فهمه الخطيب أنه من قبيله فى اعتبار التقوى لا فى التخصيص ولهذا اعترض عليه فى الآية الآتية ونظائرها مما سبق له وقال السبكى إن السكاكى يريد من اعتبار التقوى ما يشمل التخصيص فيكون نحو زيد عارف مثل هو عرف فى صحة حمله على التخصيص وعلى تقوية الحكم وهذا على بعده من عبارة السكاكى وأنه لا يمكن تقدير التأخير فى زيد عارف على نحو ما يمكن فى هو عرف هو الموافق لما سبق له فى مواضع من حمل مثل ذلك على إفادة التخصيص وكذا لما سيأتى له فى قوله تعالى (وما أنت علينا بعزيز) وفى باب القصر من إفادة أنا عارف للحصر

الى الظاهر مفردا كان أو مثنى أو مجموعا ، ثم قال ومما يفيد التخصيص ما يحكيه عات كلمته عن قوم شعيب عليه السلام (وما أنت علينا بعزيز) أى العزيز علينا ياشعيب رهطك لا أنت لكونهم من أهل ديننا ولذلك قال عليه السلام فى جوابهم (أرهطى أعز عليكم من الله) أى من نبى الله ولو كان معناه معنى ما عززت علينا لم يكن مطابقا (١) وفيه نظر لأن قوله

(١) (وفيه نظر لأن قوله وما أنت علينا بعزيز من باب أنا عارف لامن باب أنا عرفت) قد عرفت أنه لا فرق عند السكاكى بين البابين فى احتمال إفادة التخصيص وتقوية الحكم فلا يصح مثل هذا فى الاعتراض عليه وعلى الزمخشرى فيما يأتى أيضا والذى كان يصح له نقض مذهبه من أصله فى التسوية بين البابين وهو ما يراه بعض العلماء ويؤيده بأنه لو كان نحو زيد عارف يفيد تقوية الحكم وتأكيده لما صح خطاب خالى الذهن به وهو خلاف ماسبق عن أبى العباس في جواب الكندى من الفرق بين عبد الله قائم وإن عبد الله قائم وإن عبد الله لقائم ولكن لا يخفى أن نحو زيد عارف وعبد الله قائم من الجمل الاسمية التى اختلفوا فى إفادتها التأكيد ولم يتفقوا على أنه لا يخاطب بها إلا خالى الذهن فقط .

وهذه أمثلة للتقديم المفيد للتقوية أو التخصيص نروح بها عن النفس ماالحقها من هذه الخلافات اللفظية والمجادلات المملة ، قال جرير :

إن العيون التى فى طرفها مرض ... قتلننا ثم لم يحيين قتلانا
يصرعن ذا اللب حتى لاحراك به ... وهن أضعف خلق الله أركانا

وقال آخر :

كانت قناتى لا تلين لغامز ... فألانها الاصباح والامساء
ودعوت ربى بالسلامة جاهدا ... ليصحنى فاذا السلامة داء

وقال آخر :

(وما أنت علينا بعزيز) من باب أنا عارف لا من باب أنا عرفت والتمسك بالجواب ليس بشيء لجواز أن يكون عليه السلام فهم كون رهطه أعز عليهم من قولهم (ولولا رهطك لرجمناك) وقال الزمخشري دل إيلاء ضميره حرف النفي على أن الكلام في الفاعل لا في الفعل كأنه قيل (وما أنت علينا بعزيز) بل رهطك هم الاعزة علينا وفيه نظر لأنا لا نسلم أن إيلاء الضمير حرف النفي اذا لم يكن الخبر فعليا يفيد الحصر فان قيل الكلام واقع فيه وأنهم الأعزة عليهم دونه فكيف صح قوله (أرهطي أعز عليكم من الله) قلنا قال السكاكي معناه من نبي الله فهو على حذف المضاف وأجود منه ما قال الزمخشري وهو أن تهاونهم به وهو نبي الله تهاون بالله فحين عز عليهم رهطه دونه كان رهطه أعز عليهم من الله ألا ترى الى قوله تعالى (من يطع الرسول فقد أطاع الله) ويجوز أن يقال لا شك أن همزة الاستفهام هنا ليست على بابها بل هي للانكار للتوبيخ فيكون معنى قوله (أرهطي أعز عليكم من الله) إنكار أن يكون مانعهم من رجمه رهطه لانتسابه اليهم دون الله تعالى مع انتسابه اليه أيضاً أي أرهطي أعز عليكم من الله حتى كان امتناعكم من رجمي بسبب انتسابي اليهم بأنهم رهطي ولم يكن بسبب انتسابي الى الله تعالى بأني رسوله والله أعلم .

(١) ومما يرى تقديمه كاللازم لفظ مثل اذا استعمل كناية من غير

لست بكفي كفه أبتغي الغنى ولم أدر أن الجود من كفه يعدي
فلا أنا منـــه ماأفاد ذوو الغنى أفدت وأعداني فأتلفت ماعندي

(١) (ومما يرى تقديمه كاللازم لفظ مثل . . .) ويستوي معها في هذا ماهو بمعناها نحو لفظ شبيه ونظير وغيرهما وإنما كان التقديم في ذلك كاللازم ولم يكن لازما لأنه لاشيء يقتضيه من جهة القياس ولا من

تعريض كما فى قولنا مثلك لا يبخل ونحوه مما لا يراد بلفظ مثل غير ما أضيف اليه (١) ولـكن أريد أن من كان على الصفة التى هو عليها كان من مقتضى القياس وموجب العرف أن يفعل ما ذكر أو أن لا يفعل ولـكون المعنى هذا (٢) قال الشاعر :

ولم أقل مثـــلك أعنى به   سواك يافردا بلا مشـــبه

(٣) وعليه قوله :

مثلك يثنى المزن عن صوبه   ويسترد الدمع عن غربه

(٤) وكذا قول القبعثرى للحجاج لما توعده بقوله لأحملنك على الأدهم مثل الأمير حمل على الأدهم والأشهب أى من كان على هـذه الصفة من

جهة الـكناية وإنما هو يساعد على الغرض المقصود منها فقط وهى حاصلة مع التقديم والتأخير فليس هذا اللزوم إلا فى استعمال البلغاء

(١) (ولـكن أريد أن من كان على الصفة التى هو عليها كان من مقتضى القياس . . .) ويلزم هذا أنه هو نفسه يفعله أولا يفعله فالـكناية فى ذلك من باب إطلاق اسم الملزوم وإرادة اللازم .

(٢) (قال الشاعر : ولم أقل مثلك أعنى به . البيت) هو المتنبى ومثلك مفعول به لأقل على الحكاية .

(٣) (وعليه قوله : مثلك يثنى المزن عن صوبه . البيت) هو للمتنبى وهذا البيت يقع قبل البيت السابق فى قصيدة واحدة ، والمزن السحاب وقد روى الحزن بدل المزن ، والغرب عرق فى العين يجرى منـه الدمع يصفه بالشجاعة والـكرم .

(٤) (وكذا قول القبعثرى للحجاج) هو الحجاج بن يوسف الثقفى والقبعثرى من رؤساء العرب وفصحائهم وكان من الخوارج .

السلطان وبسطة اليد ولم يقصد أن يجعل أحدا مثله (١) وكذلك حكم غير اذا سلك به هذا المسلك فقيل غيرى يفعل ذاك (٢) على معنى أنى لا أفعله فقط (٣) من غير إرادة التعريض بانسان (٤) وعليه قوله .

غيرى بأكثر هـذا الناس ينخدع

فانه معلوم أنه لم يرد أن يعرض بواحد هناك فيصفه بأنه ينخدع بل أراد أنه ليس ممن ينخدع (٥) وكذا قول أبى تمام :

---

(١) (وكذلك حكم غير اذا سلك به هذا المسلك) يعنى مسلك مثل مما سبق فلم يرد به سوى ماأضيف اليه فاذا أريد بهما سوى ماأضيفا اليه لم يلزم تقديمهما لأن الكلام يكون من الحقيقة لامن الكناية كقول أبى اسحاق الصابى فى مثل :

تشابه دمعى إذ جرى ومـــدامتى　　فمن مثل مافى الكاس عينى تسكب

وقول الآخر فى غير :

غيرى جنى وأنا المعاقب فيكم　　فكأننى سبابة المتندم

(٢) (على معنى أنى لا أفعله فقط) وهـذا أيضا من إطلاق الملزوم وإرادة اللازم لأنه إذا كان غيره هو الذى يفعله لزم أنه هو لا يفعله وهكذا

(٣) (من غير إرادة التعريض بانسان) المراد بالتعريض هنا وفى مثل أن يقصد بهما إنسان آخر غير ما أضيفا اليه لا التعريض الآتى فى الكناية لأنه اذا قصد بهما ذلك يكون الكلام من الحقيقة على ما سبق لامن التعريض .

(٤) (وعليه قوله : غيرى بأكثر هذا الناس ينخدع) هو المتنبى :

غيرى بأكثر هـذا الناس ينخـدع　　إن قاتلوا جبنوا أو حدثوا شجعوا

يريد أنهم جبناء فى قتالهم شجعان فى حديثهم .

(٥) (وكذا قول أبى تمـام : وغيرى يأكل المعروف سحتا . البيت)

وغيري يأكل المعروف سحتا ويشحب عنده بيض الأيادي

فانه لم يرد أن يعرض بشاعر سواه فزعم أن الذي قرف به عند الممدوح من أنه هجاء كان من ذلك الشاعر لا منه بل أراد أن ينفي عن نفسه أن يكون ممن يكفر النعمة ويلؤم لا غير واستعمال مثل وغير هكذا مركوز في الطباع واذا تصفحت الكلام وجدتهما يقدمان أبدا على الفعل اذا نحي بهما نحو ما ذكرناه ولا يستقيم المعنى فيهما اذا لم يقدما والسر في ذلك أن تقديمهما يفيد تقوى الحكم كما سبق تقريره وسيأتي أن المطلوب بالكناية في مثل قولنا مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود [1] هو الحكم وأن الكناية أبلغ من التصريح فيما قصد بها فكان تقديمهما أعون للمعنى الذي جلبا لأجله .

[2] قيل وقد يتقدم لأنه دال على العموم كما تقول كل إنسان لم يقم

السحت الحرام ويشحب من الشحوب وهو تغير اللون والأيادي النعم .

(١) (هو الحكم) وقد يطلب من الكناية الصفة مثل طويل النجاد فانه كناية عن طول القامة وقد يطلب بها الموصوف نحو حي مستوي القامة عريض الأظفار في الكناية عن الانسان على ماسيأتي في أقسامها .

(٢) (قيل وقد يقدم لأنه دال على العموم . . .) قائل هذا ابن مالك النحوي المعروف وقد سبقه الى ذلك عبد القاهر وإنما زاد عليه ابن مالك توجيهه الذي عني الخطيب برده وأصل الحكم فيما قيل أن المسند إليه اذا كان لفظ كل وما في معناها مثل أل الاستغراقية ولفظ جميع وكان المسند مقرونا بحرف النفي فيجب تقديمه اذا أريد به عموم النفي نحو كل إنسان لم يقم ويجب تأخيره اذا أريد نفي العموم نحو لم يقم كل إنسان والفرق بينهما أن الثاني لفظ كل فيه داخل في حيز النفي فكان النفي فيه للعموم ونفي القيام عن عموم الناس يصح معه قيام بعضهم بل يجب عند عبد القاهر

ألا يقال ذلك إلا اذا كان أصل القيام ثابتاً بخلاف الأول فاذا لم يكن كل من المسند اليه والمسند كذلك استوى التقديم والتأخير إذ لافرق بين قولك زيد لم يقم ولم يقم زيد ولا بين قولك كل إنسان قام وقام كل إنسان ، وقيل إنه يجب في ذلك أيضاً أن يكون المسند اليه بحيث لو أخر كان فاعلا فاذا لم يكن كذلك استوى فيه الأمران أيضاً نحو قولك كل إنسان لم يقم أبوه ولم يقم أبو كل إنسان فالمعنى فيهما على عموم النفي ولكني أرى أن المعنى في الثاني على نفي العموم وأنه يصح فيه أن يقال بل قام أبو بعضهم ، وقال السبكي إن محل ذلك أيضا اذا لم ينتقض النفي بالا فان انتقض بها أفاد ذلك عموم النفي إن انتقض النفي بالا قبل المسند مثل قوله تعالى (وإن كل من في السموات والأرض إلا آتي الرحمن عبداً) وأفاد نفي العموم إن انتقض النفي بعد المسند نحو ما كل إنسان قائم الا في الدار .

ثم إن هذا الحكم مبني على الغالب وقد تدخل كل في حيز النفي ويكون المعنى فيه على عموم النفي لا نفي العموم وهذا مثل قوله تعالى (والله لا يحب كل مختال فخور) (والله لا يحب كل كفار أثيم) (ولا تطع كل حلاف مهين) وقد قيل إن هذا الحكم مبني على أصل الوضع في ذلك وهذه الآيات لم تحمل على عموم النفي إلا بمعونة القرائن ولا يخفى أن عموم النفي لو كان في هذه الآيات مفهوما بمعونة القرائن لكان مجازا مع أنه لا مجاز فيه فهو مفهوم منها بأصل الوضع أيضا ولو سلم أن هنا قرائن فهي من قبيل القرائن التي تعين المشترك لأحد معنييه أو معانيه .

هذا وقد يقال اذا كان الأمر كذلك فهذا الحكم لغوي نحوي تحمل هذه الألفاظ فيه على أصل معانيها وليس فيه ميزة من الميزات البلاغية والجواب عن هذا أنا اذا قلنا كل إنسان لم يقم في عموم النفي كان من الممكن أن يقال فيه لم يقم إنسان ولكن الأول أبلغ لما فيه من التصريح

فيقدم ليفيد نفى القيام عن كل واحد من الناس (١) لأن الموجبة المعدولة المهملة فى قوة السالبة الجزئية المستلزمة نفى الحكم عن جملة الأفراد دون كل واحد منها فاذا سورت بكل وجب أن تكون لافادة العموم لا لتأكيد نفى الحكم عن جملة الأفراد لأن التأسيس خير من التأكيد ولو لم تقدم فقلت لم

بأداة العموم ولأنه من باب هو يعطى الجزيل بخلاف الثانى وقد قال عبد القاهر إن سبيل كل فى نحو جاء القوم كلهم ليس سبيل الشىء يوجب المعنى من أصله وأنه لولا مكان كل لما عقل الشمول كيف ولو كان كذلك لم يكن يسمي تأكيدا ويمكن ان يقاس على هذا نحو كل القوم لم يجيئوا وكل إنسان لم يقم وغير ذلك وأن يقال إنه يقال فى مقام لا يقال فيه لم يقم إنسان والقوم لم يجيئوا وإن كانا يفيدان العموم أيضا .

أما فى حالة نفى العموم فان قولك لم يجىء كل القوم من الممكن أن يقال فى معناه جاء بعض القوم ولكن قولك لم يجيء كل القوم فى قوة جملتين ـ جاء بعض القوم ولم يجيء بعضهم ـ وهو يفيد معناهما نصا فى إيجاز بخلاف الثانى فانه لا يفيد إلا معناه فقط فيكون الأول أبلغ منه لأنه يؤدى من هذا المعنى بنصه مالا يؤديه الثانى .

ولعلنا بهذا نكون قد جلونا لك قيمة هذا الحكم فى ذوقنا العربي قبل أن يشوه بهذه المباحثات المنطقية التى استغلت هنا استغلالا سيئا وسنوجز فيها ما أمكننا .

(١) (لأن الموجبة المعدولة المهملة . . .) الموجبة المعدولة هى التى وقع حرف النفى فيها جزءا من المسند والمراد بها هنا جملة ـ إنسان لم يقم ـ قبل دخول كل عليها فهى فى قوة لم يقم بعض الانسان وهذه سالبة جزئية فكل منهما لا يفيد نفى الحكم عن جميع الأفراد .

يقم كل إنسان كان نفيا للقيام عن جملة الأفراد دون كل واحد منها [١] لأن السالبة المهملة فى قوة السالبة الكلية المقتضية سلب الحكم عن كل فرد لورود موضوعها فى سياق النفى [٢] فاذا سورت بكل وجب أن تكون لافادة نفى الحكم عن جملة الأفراد لئلا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس [٣] وفيه نظر لأن النفي عن جملة الأفراد فى الصورة الأولى أعنى الموجبة المعدولة المهملة كقولنا إنسان لم يقم وعن كل فرد فى الصورة الثانية أعنى السالبة المهملة كقولنا لم يقم إنسان إنما أفاده الاسناد الى إنسان فاذا أضيف كل الى إنسان وحول الاسناد اليه [٤] فأفاد فى الصورة الأولى نفى الحكم عن جملة الافراد وفى الثانية نفيه عن كل فرد منها كان كل تأسيسا لا تأكيدا لأن التأكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيده لفظ آخر وما نحن فيه

---

(١) (لأن السالبة المهملة . . .) يعنى بها جملة لم يقم إنسان قبل دخول كل عليها ويعنى بالسالبة الكلية نحو لاشىء من الانسان بقائم مما هو مسور بلا شىء ونحوه .

(٢) (فاذا سورت بكل . . .) يعنى السالبة المهملة وهى لم يقم إنسان ويريد بتسويرها بكل دخول كل فيها بأن يقال لم يقم كل إنسان .

(٣) (وفيه نظر لأن النفي عن جملة الأفراد . . .) كان يجب على الخطيب ألا يعنى برد مثل هذا الكلام أو يكتفى فى رده بما سنذكره ولا يلجأ الى ذلك التهافت فى رده فيعالج تهافته بتهافت مثله فان حكم التقديم السابق مسلم عند الجميع كما سيأتى ولا يريد الخطيب إلا إبطال توجيه ابن مالك له ويكفى فى إبطاله أن المرجع فى ذلك الى أصل الوضع لا لما زعمه من ترجيح التأسيس على التأكيد فان هذا شىء لامعنى له فيه .

(٤) (فأفاد فى الصورة الأولى نفى الحكم عن جملة الأفراد وفى الثانية . . .) يعنى كما كان مستفادا قبل دخول كل فيهما .

ليس كذلك (١) ولئن سلمنا أنه يسمى تأكيدا فقولنا لم يقم إنسان اذا كان مفيدا للنفى عن كل فرد كان مفيدا للنفى عن جملة الأفراد لا محالة فيكون كل فى لم يقم كل إنسان اذا جعل مفيدا للنفى عن جملة الأفراد تأكيدا لا تأسيسا كما قال فى كل إنسان لم يقم (٢) فلا يلزم من جعله للنفى عن كل فرد ترجيح التأكيد على التأسيس ثم جعله قولنا لم يقم إنسان سالبة مهملة فى قوة سالبة كلية مع القول بعموم موضوعها لوروده نكرة فى سياق النفى خطأ لأن النكرة فى سياق النفى اذا كانت للعموم كانت القضية التى جعلت هي موضوعا لها سالبة كلية (٣) فكيف تكون سالبة مهملة ولو قال لو لم يكن الكلام المشتمل على كلمة كل مفيد الخلاف ما يفيده الخالى عنها لم يكن فى الاتيان بها فائدة لثبت مطلوبه فى الصورة الثانية دون الاولى (٤) لجواز أن يقال فائدته فيها الدلالة على

(١) (ولئن سلمنا أنه يسمى تأكيدا) بألا يراد التأكيد الاصطلاحى وإنما يراد أن كل أفادت معنى كان مستفادا قبل دخولها ويقصد الخطيب أنه اذا أراد هذا صح كلامه فى الصورة الاولى دون الثانية .

(٢) (فلا يلزم من جعله للنفي عن كل فرد ترجيح التأكيد على التأسيس) إذ لا تأسيس مع هذا أصلا وإنما يلزم ترجيح أحد التأكيدين على الآخر ويقصد الخطيب أنه يكون ترجيحاً بلا مرجح وهو باطل .

(٣) (فكيف تكون سالبة مهملة) أجيب عن ابن مالك فى هذا بأنه جرى على اصطلاح المناطقة لأنها خالية من سور السلب الكلى مثل لا شيء ونحوه فتكون مهملة .

(٤) (لجواز أن يقال فائدته فيها . . .) وهذا لأن قولنا إنسان لم يقم معناه المطابقى نفى الحكم عن الأفراد أو بعضها ولا يحتمل المجموع إلا بدلالة الالتزام بخلاف كل إنسان لم يقم فانه اذا جعل لنفى الحكم عن المجموع تكون دلالته عليه بالمطابقة لا بالالتزام .

نفي الحكم عن جملة الأفراد بالمطابقة، واعلم أن ما ذكره هذا القائل من كون كل في النفي مفيدة للعموم تارة وغير مفيدة أخرى مشهور وقد تعرض له الشيخ عبد القاهر وغيره قال الشيخ كلمة كل في النفي إن أدخلت في حيزه بأن قدم عليها لفظا (١) كقول أبي الطيب :

ما كل ما يتمنى المرء يدركه

(٢) وقول الآخر :

ما كل رأي الفتى يدعو الى رشد

وقولنا ما جاء القوم كلهم وما جاء كل القوم ولم آخذ الدراهم كلها ولم آخذ كل الدراهم أو تقديرا بأن قدمت على الفعل المنفي وأعمل فيها لأن العامل رتبته التقدم على المعمول (٣) كقولك كل الدراهم لم آخذ توجه النفي الى الشمول خاصة دون أصل الفعل (٤) وأفاد الكلام ثبوته لبعض أو تعلقه

---

(١) (كقول أبي الطيب : ما كل ما يتمنى المرء يدركه) هو من قوله في بعض قصائده :

ما كل ما يتمنى المرء يدركه   تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن

والمشهور قراءة كل بالرفع وقد جوز ابن جني فيها النصب على إضمار فعل يفسره المذكور .

(٢) (وقول الآخر : ما كل رأي الفتى يدعو الى رشد) قد ورد هكذا في دلائل الاعجاز غير منسوب لقائله وقد بحثت عنه فلم أجده .

(٣) (كقولك كل الدراهم لم آخذ) فرق السبكي بينه وبين قولك كل الدراهم لم آخذها بالنصب على الاشتغال فهو من عموم النفي لأنها فيه ليست داخلة في حيزه وهو سهو منه لأنها داخلة في حيز النفي المحذوف المفسر بالمذكور .

(٤) (وأفاد الكلام ثبوته لبعض أو تعلقه ببعض) إفادته الثبوت في

ببعض وإن أخرجت من حيزه بأن قدمت عليه لفظاً ولم تكن معمولة للفعل المنفي توجه النفي الى أصل الفعل وعم ما أضيف اليه كل كقول النبي ﷺ لما قال له (١) ذو اليدين أقصرت الصلاة أم نسيت يارسول الله كل ذلك لم يكن أي لم يكن واحد منهما لا القصر ولا النسيان (٢) وقول أبي النجم :

قد أصبحت أم الخيار تدعى علي ذنبـا كله لم أصنع

ثم قال وعلة ذلك أنك إذا بدأت بكل كنت قد بنيت النفي عليه وسلطت الكلية علي النفي وأعملتها فيه وإعمال معنى الكلية في النفي يقتضي أن لا يشذ شيء عن النفي فاعرفه ، (٣) هذا لفظه وفيه نظر ، وقيل إنما كان التقديم مفيداً للعموم دون التأخير (٤) لأن صورة التقديم تفهم سلب لحوق

الأمثلة التي تكون كل فيها فاعلا في المعنى وإفادته التعلق في الأمثلة التي تكون فيها مفعولا في المعنى .

(٨) (ذو اليدين) هو الخرباق أو العرباض بن عمرو بكسر الخاء أو العين .

(٧) (وقول أبي النجم : قد أصبحت أم الخيار تدعى . البيت) برفع كله على أنه مبتدأ خبره جملة لم أصنع والرابط محذوف أي لم أصنعه وسيأتي لعبد القاهر كلام في ذلك .

(٧) (هذا لفظه وفيه نظر) ذكر السبكي مما يؤخذ على عبد القاهر في هذا أن قوله إن نحو لم يقم كل رجل يقتضي قيام بعض الرجال غير صحيح وإنما يكون هذا مسكوتاً عنه وإلا لزم في قوله تعالى (والله لا يحب كل مختال فخور) أنه يحب بعض المختالين ولا يخفى أن هذا كما سبق من عموم النفي لا من نفي العموم على غير الغالب فلا يصح أن يعترض به على عبد القاهر وسيأتي له وجه آخر مما أخذه عليه .

(٨) (لأن صورة التقديم تفهم سلب المحمول للموضوع ...) يعنى بالموضوع لفظ إنسان في الصورتين السابقتين - كل إنسان لم يقم ولم

المحمول للموضوع وصورة التأخير تفهم سلب الحكم من غير تعرض للمحمول بسلب أو إثبات . وفيه نظر أيضا لاقتضائه أن لا تكون ليس في نحو قولنا ليس كل إنسان كاتبا مفيدة لنفي كاتب ، هذا إن حمل كلامه على ظاهره وإن تؤول بأن مراده أن التقديم يفيد سلب لحقوق المحمول عن كل فرد والتأخير يفيد سلب لحقوقه لكل فرد اندفع هذا الاعتراض [١] لكن كان مصادرة على المطلوب ، واعلم أن المعتمد فى المطلوب الحديث وشعر أبي النجم وما نقلناه عن الشيخ عبد القاهر وغيره لبيان السبب وثبوت المطلوب لا يتوقف عليه ، والاحتجاج بالخبر من وجهين أحدهما أن السؤال بأم عن أحد الأمرين لطلب التعيين بعد ثبوت أحدهما عند المتكلم على الابهام فجوابه إما بالتعيين أو بنفى كل واحد منهما وثانيهما ما روى أنه لما قال رسول الله ﷺ كل ذلك لم يكن قال له ذو اليدين بعض ذلك قد كان والايجاب الجزئى نقيضه السلب الكلى ، وبقول أبي النجم ما أشار اليه الشيخ عبد القاهر وهو أن الشاعر فصيح [٢] والفصيح الشائع فى مثل قوله نصب كل وليس فيه ما يكسر له وزنا [٣] وسياق كلامه أنه

يقم كل إنسان ـ فهو المسند اليه أو الموضوع فيهما لا لفظ كل وذلك اصطلاح المناطقة وأما غيرهم فالمسند اليه عندهم فى المثالين لفظ كل وبهذا تتضح تفرقته بين الصورتين .

(١) (لكن كان مصادرة على المطلوب) لأن الدعوى عين الدليل .

(٢) (والفصيح الشائع فى مثل قوله نصب كل) لأن في الرفع تهيئة العامل للعمل ثم قطعه عنه بل قد صرح فى المغنى وغيره بمنع نحو زيد ضربت لذلك لكن المنقول عن سيبويه جواز ذلك في قول الشاعر (ثلاث كلهن قتلت عمدا) برفع كلهن .

(٣) (وسياق كلامه أنه لم يأت بشيء مما ادعت عليه . . .) وهو

لم يأت بشيء مما ادعت عليه هذه المرأة فلو كان النصب مفيدا لذلك والرفع غير مفيد لم يعدل عن النصب الى الرفع من غير ضرورة ، (٢) ومما يجب

الذنب الذى نسبته اليه ومن الذنوب ما يكون واحدا فى ظاهره ومع هذا يمكن أن تعد فيه ذنوب كثيرة وبهذا صح له أن يقول إنه لم يأت بشيء مما ادعته عليه وهذا الذى ذكره عبد القاهر من الفرق بين الرفع والنصب نقل السبكى عن سيبويه ما يفيد خلافه إذ قال فى حذف الضمير فى البيت مع رفع كل - وهذا ضعيف وهو بمنزلته فى غير الشعر لأن النصب لا يكسر البيت ولا يخل به ترك إضمار الهاء كأنه قال كله غير مصنوع - وهذا يقتضى أن النصب يفيد أيضا عموم النفي مثل الرفع ويمكن أن يجاب عن هذا بأن عبد القاهر قد نظر فى ذلك الى ما هو الغالب فى كل مع النفى والنصب فى البيت اذا أفاد عموم النفي فهو من غير الغالب مثل الآيات السابقة ، وهذه أمثلة من الشعر نختم بها تلك المحاكات لنزيل أثرها فى النفس قال دعبل الخزاعى :

فوالله ما أدرى بأي سهامها رمتنى وكل عندنا ليس بالمكدى
أبا الجيد أم مجرى الوشاح وإننى لأتهم عينها مع الفاحم الجعد

وقيل فى المعلم والطبيب :

إن المعلم والطبيب كلاهما لا ينصحان اذا هما لم يكرما
فاصبر لدائك إن جفوت طبيبه واصبر لجهلك إن جفوت معلما

وقال أبو الأسود الدؤلى :

وما كل ذي لب بمؤتيك نصحه وما كل مؤت نصحه بلبيب
ولكن اذا ما استجمعا عند واحد فحق له من طاعة بنصيب

(١) (ومما يجب التنبه له فى فصل التقديم أصل . . .) هذا تقسيم مهد به عبد القاهر لأحكام التقديم والتأخير فى دلائل الاعجاز فهو عام

التنبه له فى فصل التقديم أصل وهو أن تقديم الشىء على الشىء ضربان تقديم على نية التأخير وذلك فى شىء أقر مع التقديم على حكمه الذى كان عليه كتقديم الخبر على المبتدإ والمفعول على الفاعل كقولك قائم زيد وضرب عمرا زيد فان قائم وعمرا لم يخرجا بالتقـديم عما كانا عليه من كون هذا مسندا ومرفوعا بذلك وكون هذا مفعولا ومنصوبا من أجله ، وتقديم لا على نية التأخير ولكن على أن ينقل الشىء عن حكم الى حكم ويجعل له إعراب غير إعرابه كما فى اسمين يحتمل كل منهما أن يجعل مبتدأ والآخر خبرا له فيقدم تارة هذا على ذاك وأخرى ذاك على هذا كقولنا زيد المنطلق والمنطلق زيد فان المنطلق لم يقدم على أن يكون متروكا على حكمه الذى كان عليه مع التأخير فيكون خبر مبتدأ كما كان بل على أن ينقل عن كونه خبرا الى كونه مبتدأ وكذا القول فى تأخير زيد .

وأما تأخيره فلاقتضاء المقام تقديم المسند .

(١) هذا كله مقتضى الظاهر وقد يخرج المسند اليه على خلافه فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم ابتداء من غير جرى ذكر لفظا أو قرينة حال نعم رجلا زيد وبئس رجلا عمرو مكان نعم الرجل وبئس الرجل

فى المسند اليه والمسند وغيرهما وتقديم المسند اليه يكون دائما من القسم الثانى لأن رتبته التقديم فلا يمكن أن يأتى فيه تقديم على نية التأخير .

(١) (هـذا كله مقتضى الظاهر . . .) يريد مقتضى ظاهر الحال على ماسبق نظيره فى الاسناد الخبرى من تقسيمهم الحال الى قسمين وقال السبكى إنه يريد به مقتضى القياس الوضعى فعلى هذا يكون خلافه من الاستعمال المجازى وقد عرفت رأينا فى هـذا كله فلا نعيده وقد قالوا إن ماسبق من توجيه الخطاب لغير معين ليس من باب مقتضى الظاهر فلا يكون ماسبق كله منه والخطب فى هذا على رأينا سهل .

(١) على قول من لا يرى الأصل زيد نعم رجلا وعمرو بئس رجلا ، وقولهم هو زيد عالم (٢) وهي عمرو شجاع مكان الشأن زيد عالم والقصة عمرو شجاع
(٣) ليتمكن فى ذهن السامع ما يعقبه فان السامع متى لم يفهم من الضمير معنى

(١) (على قول من لا يرى الأصل زيد نعم رجلا . . .) وهو الذى يجعل المخصوص خبر مبتدإ محذوف أما على أن الأصل هذا فيكون مبتدأ مؤخرا ويكون الضمير عائدا اليه على أصله بخلاف الأول فان الضمير فيه يعود الى معقول معهود فى الذهن يفسره ما بعده .

(٢) (وهى عمرو شجاع) الذى ذكره السكاكى وهى هند مليحة وهو الصحيح لأن ضمير الشأن إنما يؤنث ويكون بمعنى القصة اذا كان فى الكلام مؤنث غير فضلة أو شبيه بها فلا يقال إنها بنيت غرفة ولا إنها كان القرآن معجزة بل يجب تذكير الضمير فيهما .

(٣) (ليتمكن فى ذهن السامع ما يعقبه . . .) هذا هو الاعتبار الذى اقتضى تخريج الكلام فى هذا على خلاف مقتضى الظاهر فيما قالوا وهو إنما يخرج على ذلك عندهم لعروض اعتبار ألطف من اعتبار تخريجه على مقتضى الظاهر وإنما كان ذلك ألطف هنا لأنه فى نعم وبئس مثلا مناسب لوضعهما للمدح والذم العامين أى من غير تعيين خصلة فاذا قيل إنه فى ضمير الشأن أو القصة يقوم لفظا الشأن والقصة مقامه ويفيدان من ذلك ما يفيده فالجواب بمنع أنهما يفيدان من ذلك ما يفيده لأن الاسم المظهر متى أطلق فهم مدلوله ولو إجمالا بخلاف الضمير فانه لا يفهم منه إلا أن له مرجعا فى نفس المتكلم لا يدرى ما هو فيحمل من التشويق ما لا يحمله الاسم المظهر .

وقد يكون وضع المضمر موضع المظهر لادعاء أن مرجع الضمير دائم الحضور فى الذهن كقولك أقبل وعليه الهيبة والوقار ، وقول الشاعر :

أبت الوصال مخافة الرقباء   وأتتك تحت مدارع الظلماء

بقى منتظر العقبى الكلام كيف تكون فيتمكن المسموع بعده فى ذهنه فضل تمكن وهو السر فى التزام تقديم ضمير الشأن أو القصة قال الله تعالى (قل هو الله أحد) وقال (إنه لا يفلح الكافرون) وقال (فانها لا تعمى الأبصار) وقد يعكس فيوضع المظهر موضع المضمر فان كان المظهر اسم إشارة فذلك إما لكمال العناية بتمييزه لاختصاصه بحكم بديع (١) كقوله .

كم عاقل عاقل أعيت مذاهبه　　　وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا
هذا الذى ترك الأوهام حائرة　　　وصير العالم النحرير زنديقا

ومما جاء من وضع المضمر موضع المظهر على البابين السابقين :

نعم امرءا هرم لم تعر نائبة　　　إلا وكان لمرتاع بها وزرا
نعم امرأين حاتم وكعب　　　كلاهما غيث وسيف عضب
هى الدنيا تقول بملء فيها　　　حذار حذار من بطشى وفتكى

(١) (كقوله : كم عاقل عاقل أعيت مذاهبه . البيتين) هو أحمد بن يحي بن اسحاق الراوندى وقد اختلفوا فى أمره فقال بعضهم إنه كان زنديقا وقال بعضهم إنه كان من كبار المتصوفة ، وعاقل الثانية صفة للأولى وكذا جاهل الثانية على معنى كامل فى العقل وكامل فى الجهل وليس ذلك من باب التأكيد اللفظى إذ لا محل له هنا ، ومعنى أعيت مذاهبه أعيته وأعجزته طرق معاشه أو أعيت عليه فهى متعدية أو لازمة ، والمراد بالأوهام العقول من باب تسمية المحل باسم الحال فيه ، والنحرير المتقن من نحر الأمور علما أتقنها ، والزنديق الكافر بالله تعالى ، واسم الاشارة عائد الى الحكم السابق عليه وهو كون العاقل محروما والجاهل مرزوقا فالمقام فيه للاضمار لأنه غير محسوس والاشارة موضوعة للمحسوس والحكم البديع هنا هو الذى أسند لاسم الاشارة من تحيير الأوهام وتصيير العالم النحرير زنديقا .

(١) وإما للتهكم بالسامع كما اذا كان فاقد البصر أو لم يكن ثم مشار اليه أصلا (٢) وإما للنداء على كمال بلادته بأنه لا يدرك غير المحسوس بالبصر أو على كمال فطانته بأن غير المحسوس بالبصر عنده كالمحسوس عند غيره وإما الادعاء أنه كمل ظهوره حتى كأنه محسوس بالبصر ومنه فى غير باب المسند اليه (٣) قوله :

تعاللت كى أشجى وما بك علة ... تريدين قتلى قد ظفرت بذلك

(٤) وإما لنحو ذلك .

---

(١) (وإما للتهكم بالسامع . . .) وذلك نحو أن يقول لك الأعمى أتشهد أن زيدا ضربنى ؟ فتقول له نعم ذلك الذى فى جانبك وهو فى جانبه أو لم يكن بجانبه أحد فالمقام هنا أيضا للضمير .

(٢) (وإما للنداء على كمال بلادته . . .) قد سبق هذا فى استعمال الاشارة فيما جعله كله من مقتضى الظاهر وسبق التمثيل له بقول الفرزدق

أولئك آبائى فجئنى بمثلهم ... اذا جمعتنا ياجرير المجامع

وقد يقال إن ما هنا محله اذا كان المقام للاضمار كما فى البيت الآتى بخلاف ماسبق ، والذى أراه أن استعمال اسم الاشارة فى جميع ذلك ليس من باب وضع المظهر موضع المضمر لاتحاد اسم الاشارة والضمير فى وجوب أن يكون لهما مرجع فى الكلام أو الخارج فاذا رجع اسم الاشارة الى غير محسوس كان ذلك لتنزيله منزلة المحسوس ولم يكن من باب وضع المضمر موضع المظهر لما فى ذلك من التكلف .

(٣) (قوله : تعاللت كى أشجى وما بك علة . البيت) هو عبدالله بن الدمينة ، وتعاللت بمعنى ادعاء العلة ، ومعنى أشجى أحزن من شجى بالكسر لا من شجا العظم بمعنى نشب فى الحلق .

(٤) (وإما لنحو ذلك) وهذا كالاشارة الى بعده ويمكن أن يكون منه مافى البيت السابق وأنه أتى باسم الاشارة بدل الضمير للاشارة الى بعد قتله لكمال شجاعته .

وإن كان المظهر غير اسم إشارة فالعدول اليه عن المضمر (١) إما لزيادة التمكين كقوله تعالى (قل هو الله أحد الله الصمد) ونظيره من غيره قوله (وبالحق أنزلناه وبالحق نزل) وقوله (فبدل الذين ظلموا قولا غير الذي قيل لهم فأنزلنا على الذين ظلموا) (٢) وقول الشاعر :

إن تسألوا الحق نعط الحق سائله .

بدل نعطكم إياه ، وإما لادخال الروع فى ضمير السامع وتربية المهابة (٣) وإما لتقوية داعي المأمور مثالها قول الخلفاء أمير المؤمنين يأمرك بكذا (٤) وعليه من غيره فاذا عزمت فتوكل على الله ، وإما للاستعطاف كقوله (٥)

إلهى عبدك العاصى أتاكا

(١) (إما لزيادة التمكين . . .) وهذا اذا كان المقام يقتضى تعظيم المسند اليه وهكذا .

(٢) (وقول الشاعر : إن تسألوا الحق نعطى الحق سائله) هو عبدالله ابن عنمة الضبى :

إن تسألوا الحق نعط الحق سائله والدرع محقبة والسيف مقروب

وسيأتى قريبا تفسيره .

(٣) (وإما لتقوية داعي المأمور) أى الى امتثال ماأمر به .

(٤) (وعليه من غيره فاذا عزمت فتوكل على الله) هو من باب تقوية داعى المأمور الى الامتثال دون إدخال الروع لأن الاطمئنان بالتوكل لا يناسبه الروع من المطمأن اليه .

(٥) (كقوله : إلهى عبدك العاصى أتاكا) لم يذكر شراح الشواهد قائل هذا البيت وإنما ذكروهما بيتين هكذا :

إلهي عبدك العاصى أتاكا مقرا بالذنوب وقد دعاكا

فان تغفر فانت لذاك أهل وإن تطرد فمن يرحم سواكا

(١) وإما لنحو ذلك.

قال السكاكي (٢) هذا غير مختص بالمسند اليه ولابهذا القدر (٣) بل التكلم والخطاب والغيبة مطلقا ينقل كل واحد منها الى الآخر (٤) ويسمى

---

(١) (وإما لنحو ذلك) كأن يقصد التوصل بالظاهر إلى الوصف نحو قوله تعالى (قل يأيها الناس إني رسول الله اليكم. الى أن قال. فآمنوا بالله ورسوله النبي الأمي) وكأن يكون المعنى على الاظهار هو المراد نحو قوله تعالى (فانطلقا حتى إذا أتيا أهل قرية استطعما أهلها فأبوا أن يضيفوهما فوجدا فيها جداراً يريد أن ينقض فأقامه قال لو شئت لاتخذت عليه أجرا) لأن جملة استطعما أهلها صفة قرية وليس صفة لأهل ولا جوابا لاذا لأن جوابها (قال لو شئت) فوضع المظهر موضع المضمر لأن الصفة جارية على غير من هي له وإنما لم تكن صفة لأهل لأن الكلام مسوق للتحدث عن القرية وجدارها لا عن أهلها.

(٢) (هذا غير مختص بالمسند إليه ولابهذا القدر) عبارة السكاكي ـ واعلم أن هذا النوع أعنى نقل الكلام من الحكاية الى الغيبة لا يختص بالمسند إليه ولا بهذا القدر بل الحكاية والخطاب والغيبة ثلاثتها ينقل كل واحد منها إلى الآخر ـ فأما أن هذا لا يختص بالمسند إليه فصحيح لما سبق من قوله تعالى (فاذا عزمت فتوكل على الله) وأما أنه لايختص بهذا القدر فتعبير فاسد وإنما النقل مطلقا هو الذى لايختص بهذا القدر وهو النقل من الحكاية إلى الغيبة.

(٣) (بل التكلم والخطاب والغيبة مطلقاً . . .) المراد بالاطلاق أن ذلك النقل يجرى فى المسند إليه وفى غيره وحيث سبق التعبير بأحدها ثم عبر بالآخر على خلافه أولم يسبق ذلك على ماسيأتى والمراد بالغيبة مايشمل ضمير الغائب والاسم الظاهر.

(٤) (ويسمى هذا النقل التفاتا) وكانوا يسمونه أيضا شجاعة

هذا النقل التفاتا عند علماء المعانى [١] كقول ربيعة بن مقروم .

بانت سعاد فأمسى القلب معمودا   وأخلفتك ابنة الحر المواعيدا

فالتفت كما ترى حيث لم يقل وأخلفتني ، [٢] وقوله .

تذكرت والذكرى تهيجك زينبا   وأصبح باقى وصلها قد تقضبا

وحل بفلج فالأباتر أهلنا   وشطت فحلت غمرة فمثقبا

فالتفت فى البيتين ، [٣] والمشهور عند الجمهور أن الالتفات هو التعبير

العربية لأنها تقدر منه على مالا تقدر عليه لغة غيرها لانفرادها به وكانوا يعدون منه أيضاً التعبير بالمضارع عن الماضي وعكسه والانتقال من خطاب الواحد أو الاثنين أو الجماعة الى الآخر منها .

(١) (كقول ربيعة بن مقروم : بانت سعاد فأمسى القلب معمودا البيت) معمودا حزينا وابنة الحر هى سعاد من وضع المظهر موضع المضمر ويجوز أن يكون الخطاب فى قوله (وأخلفتك) ونحوه من التجريد لا من الالتفات بناء على ماهو الحق من الفرق بينهما بأن مبنى التجريد على المغايرة ومبنى الالتفات على اتحاد المعنى وقيل إنه لامنافاة بينهما .

(٢) (وقوله : تذكرت والذكرى تهيجك زينبا . البيتين) هو ربيعة ابن مقروم السابق وجملة ـ والذكرى تهيجك ـ معترضة بين الفعل ومفعوله وتقضب انقطع ، وشطت بعدت وفلج ومامعه أسماء أمكنة .

(٣) (والمشهور عند الجمهور أن الالتفات هو التعبير عن معنى . . .) ويشترط فيه أيضاً أن يكون التعبير الثانى على خلاف مايقتضيه ظاهر السياق وإن كان موافقا لظاهر المقام فلا يعد منه الخطاب الثانى فى قوله تعالى (مالك يوم الدين إياك نعبد وإياك نستعين) فان الالتفات حصل بالأول فقط وجرى الثانى على سياقه ، ولا يعد منه الانتقال من التكلم إلى الغيبة فى قوله :

عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة بعد التعبير عنه بطريق آخر منها وهذا أخص من تفسير السكاكي لأنه أراد بالنقل أن يعبر بطريق من هذه الطرق عما عبر عنه بغيره (١) أو كان مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بغيره منها فكل التفات عندهم التفات عنده (٢) من غير عكس (٣)مثال الالتفات

نحن اللذون صبحوا الصباحا   يوم النخيل غارة ملحاحا

لأن الأصل في إعادة الضمير من الصلة الى الموصول أن يكون بطريق الغيبة لأن الموصول من الاسم الظاهر وهو يدل على الغيبة فلم يجر الانتقال في ذلك على خلاف السياق ، ويعدمنه الانتقال من الغيبة الى الخطاب في قوله تعالى (عبس وتولى أن جاءه الأعمى ومايدريك لعله يزكى) وإن كان الخطاب هو ظاهر المقام لأنه خلاف ظاهر السياق، وقد عد بعضهم من الالتفات قوله تعالى (يأيها الذين آمنوا) وهو سهو لأن المنادى الموصول لايتم إلا بصلته فلا يراعى فيه حكم الخطاب العارض بالنداء إلا بعد تمامه بالصلة .

(١) (أو كان مقتضى الظاهر أن يعبر عنه بغيره منها) يعني أولم يعبر عنه بغيره وكان مقتضى الظاهر أن يعبر عنه به وهذا هو ماينفرد به الالتفات عندالسكاكي عن الالتفات عند غيره ومن ذلك المثالان السابقان والجمهور يجعلون هذا من التجريد ولايعدونه من الالتفات وقد عرفت الفرق بينهما والخطب في ذلك سهل .

(٢) (من غير عكس) أي لغوى لا منطقي لصحة العكس المنطقي هنا كما هو ظاهر والعكس اللغوى في ذلك أن يقال كل التفات عند السكاكي التفات عند الجمهور .

(٣) (مثال الالتفات من التكلم الى الخطاب . . .) الأقسام ستة لأن كل واحد من الثلاثة يأتي مع الاثنين المقابلين له والأمثلة الآتية موزعة عليها .

من التكلم الى الخطاب قوله تعالى [1] (ومالى لا أعبد الذى فطرنى واليه ترجعون) ومن التكلم الى الغيبة قوله تعالى (إنا أعطيناك الكوثر فصل لربك وانحر) ومن الخطاب الى التكلم [2] قول علقمة بن عبدة .

طحا بك قلب فى الحسان طروب ... بعيد الشباب عصر حان مشيب

يكلفنى ليلى وقد شط وليها ... وعادت عواد بيننا وخطوب

ومن الخطاب الى الغيبة قوله تعالى (حتى اذا كنتم فى الفلك وجرين بهم) ومن الغيبة الى التكلم قوله تعالى (والله الذى أرسل الرياح فتثير سحابا فسقناه) ومن الغيبة الى الخطاب قوله تعالى (مالك يوم الدين إياك

---

(١) (وما لى لا أعبد الذى فطرنى وإليه ترجعون)فالسياق يقتضى أن يقال وإليه أرجع وإن كان الخطاب هو ظاهر المقام لأن قوله (ومالى لا أعبد) تعريض بالمخاطبين والمراد ومالكم لا تعبدون وقد قيل إن فى هذا التفاتا أيضا وقيل إنه لا التفات فيه لأن المراد من ضمير التكلم غير المراد من ضمير الخطاب واتحاد المعنى شرط فى الالتفات وقال السبكى إنه لا التفـات فى قوله (واليه ترجعون) لجواز أن يكون أراد المخاطبين ولم يرد نفسه وهو الظاهر .

(٢) (قول علقمة بن عبدة : طحابك قلب فى الحسان طروب . البيتين) عبدة بفتح الباء ولا تفتح فى غير هذا الموضع ، وطحا بمعنى ذهب وأتلف وطروب صيغة مبالغة يعنى أن له طربا فى طلب الحسان ونشاطا فى مراودتهن وبعيد تصغير بعد ، ويكلفنى بالياء فاعله ضمير يعود على القلب ويروى تكلفنى بالتاء فيجوز أن يكون فاعله القلب أيضا على الالتفات ويجوز أن يكون فاعله ليلى يعنى أنها تكلفه شدائد فراقها ، وقد شط وليها بعد قربها وعادت عواد رجعت عوائق كانت تحول بيننا الى ما كانت عليه و يجوز أن تكون عادت من المعاداة .

نعبد) (١) وقول عبد الله بن عنمة.

ماإن ترى السيد زيدا فى نفوسهم   كما يراه بنو كوز ومرهوب

إن تسألوا الحق نعط الحق سائله   والدرع محقبة والسيف مقروب

(٢) وأماقول امرىء القيس .

تطاول ليلك بالأثمد   ونام الخلى ولم ترقد

وبات وباتت له ليلة   كليلة ذى العائر الأرمد

وذلك من نبأ جاءنى   وخبرته عن أبى الأسود

فقال الزمخشرى فيه ثلاث التفاتات وهذا ظاهر على تفسير السكاكى لأن على تفسيره فى كل بيت التفاتة . لا يقال الالتفات عنده من خلاف مقتضى الظاهر فلا يكون فى البيت الثالث التفات لوروده على مقتضى

---

(١) (وقول عبدالله بن عنمة : ما إن ترى السيد زيداً فى نفوسهم البيتين) السيد بكسر السين وزيد وكوز ومرهوب أحياء من ضبة يريد أن بنى السيد لا يوجبون لبنى زيد فى نفوسهم من الحرمة والنصرة مايوجبه لهم بنو كوز وبنو مرهوب ، والضمير فى تسألوا لبنى زيد والالتفات فيه ، والدرع محقبة مشدودة فى الحقيبة ، والسيف مقروب موضوع فى قرابه ، يريد أن لهم نية فى الخير وإعطاء الحق بالسلم ، ثم قال بعد هذا :

وإن أبيتم فانا معشر أنف   لا نطعم الخسف إن السم مشروب

(٢) (وأماقول امرىء القيس : تطاول ليلك بالأثمد . الأبيات) الأثمد بفتح الهمزة وضم الميم اسم مكان ، وبات الأولى تامة بمعنى أقام ليلا ونزل به نام أو لم ينم ، وبات الثانية يجوز أن تكون ناقصة

ظاهر لأنا نمنع إنحصار الالتفات عنده فى خلاف المقتضى (١) لما تقدم (٢) وأما على المشهور فلا التفات فى البيت الأول وفى الثاني التفاتة واحدة فيتعين أن يكون فى الثالث التفاتتان فقيل هما فى قوله جاءنى إحداهما باعتبار الانتقال من الخطاب فى البيت الأول والأخرى باعتبار الانتقال من الغيبة في الثانى ، وفيه نظر لأن الانتقال إنما يكون من شىء حاصل ملتبس به وإذ قد حصل الانتقال من الخطاب فى البيت الأول الى الغيبة فى الثانى لم يبق الخطاب حاصلا ملتبسا به فيكون الانتقال الى التكلم فى الثالث من الغيبة وحدها لا منها ومن الخطاب جميعاً فلم يكن فى البيت الثالث إلا التفاتة واحدة ، وقيل إحداهما فى قوله وذلك لأنه التفات من الغيبة الى الخطاب والثانية فى قوله جاءنى لأنه التفات من الخطاب الى التكلم وهذا أقرب .

(٣) واعلم أن الالتفات من محاسن الكلام ووجه حسنه على ما ذكر

وأن تكون تامة ، والعائر قذى العين ، وأبو الأسود أبوه حجر .

(١) (لما تقدم) أى من تقسيم الالتفات عنده الى قسمين أحدهما يجرى على خلاف ظاهر المقام وإن لم يجر على خلاف السياق وهو الذى يخالف فيه الجمهور وثانيهما يجرى على خلاف السياق وإن لم يخالف ظاهر المقام وهو الذى يوافق فيه الجمهور فالمراد بمقتضى الظاهر فى كلام الخطيب مقتضى ظاهر المقام لا مقتضى ظاهر السياق .

(٢) (وأما على المشهور فلا التفات فى البيت الأول . . .) قد ذكروا أن مذهب السكاكى السابق فى الالتفات هو مذهب الزمخشرى أيضا فلا معنى لتكلف تحقيق ما ذكره فى هذه الأبيات من ثلاث الالتفاتات على مذهب الجمهور .

(٣) (ووجه حسنه على ماذكر الزمخشري هو أن الكلام اذا نقل

الزمخشري هو أن الكلام اذا نقل من أسلوب الى أسلوب كان ذلك أحسن من أسلوب . . .) هذا يجري أيضا على مذهب السكاكي لأن السامع اذا سمع خلاف ما يترقبه نشط وأصغى اليه وقد قيل إن الالتفات على هذا يكون من المحسنات البديعية فلا يصح ذكره هنا فى علم المعانى لأن حسنه فى الكلام يرجع الى ذلك ولا يرجع الى اقتضاء مقام كما هو الواجب فيما يرجع من ذلك الي علم المعانى وقد أجابوا عن هذا بتسليم أن ذلك يقتضى أنه من المحسنات البديعية ولكنه لا يمنع أن يعد أيضاً من علم المعانى عند اقتضاء المقام لفائدته من طلب مزيد الاصغاء لكون الكلام دعاء أو مدحا أو احتجاجا أو غير ذلك ولا يخفى ضعف هذا الجواب وأن ماقالوه فى الالتفات من أن المقام قد يقتضيه قد قالوه أيضا فى غيره من المحسنات البديعية فلا معنى لذكره فى علم المعانى دونها ، وقد اعترض ابن الأثير على ما ذكره الزمخشرى من ذلك بأنه لو كان صحيحا لما حسن الالتفات إلا فى الكلام الطويل مع أنه قد أتى فى القرآن حيث لا يمكن أن يقال إنه قد طال فيه الكلام وهو يرى أن الالتفات لا يكون إلا لفائدة اقتضته وأن تلك الفائدة أمر وراء الانتقال من أسلوب الى أسلوب ولكنها لا تحد بحد ولا تضبط بضابط وإنما يشار الى مواضع منها ليقاس عليها كما سيأتي فى سورة الفاتحة وأبيات امرىء القيس ولكنه عاد أخيرا فلم ينكر أن فى الانتقال من أسلوب الى أسلوب اتساعا وتفننا فى أساليب الكلام مع أنه يكون لمقصد آخر معنوى هو أعلى وأبلغ وهذا لا يخالفه فيه الزمخشرى لأنه فيما ذكره لم يرد إلا بيان وجه عام لحسن الالتفات ولا يمنع أن تختص مواقعه بلطائف أخرى خاصة ، وكل هذا يؤيد رأينا فى أن الالتفات كغيره من المحسنات البديعية ليس له مقامات معلومة تتطلبه فالأحسن أن يذكر فى علم البديع مثلها .

(١) تطرية لنشاط السامع وأكثر إيقاظا للاصغاء اليه من إجرائه على أسلوب واحد ، وقد (٢) تختص مواقعه بلطائف كما فى سورة الفاتحة فان العبد إذا افتتح حمد مولاه الحقيق بالحمد عن قلب حاضر ونفس ذاكرة لما هو فيه بقوله الحمد لله الدال على اختصاصه بالحمد وأنه حقيق به وجد من نفسه لا محالة محركا للاقبال عليه فاذا انتقل على نحو الافتتاح الي قوله رب العالمين الدال على أنه مالك للعالمين لا يخرج منهم شيء عن ملكوته وربوبيته قوى ذلك المحرك ثم اذا انتقل إلي قوله الرحمن الرحيم الدال على أنه منعم بأنواع النعم جلائلها ودقائقها تضاعفت قوة ذلك المحرك ثم اذا انتقل الى خاتمة هذه الصفات العظام وهى قوله مالك يوم الدين الدال على أنه مالك للأمر كله يوم الجزاء تناهت قوته وأوجب الاقبال عليه وخطابه بتخصيصه بغاية الخضوع والاستعانة فى المهمات ، وكما فى قوله تعالى (ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاؤك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول) ، لم يقل واستغفرت لهم وعدل عنه الى طريق الالتفات تفخيما لشأن رسول الله ﷺ وتعظيما لاستغفاره وتنبيها على أن شفاعة من اسمه الرسول من الله بمكان وذكر السكاكى لالتفات امرىء القيس فى الابيات الثلاثة على تفسيره

(١) (تطرية) تجديدا تقول طريت الثوب اذا عملت ما يجعله طريا كأنه جديد .

(٢) (وقد تختص مواقعه بلطائف . . .) وقد اختلفوا فى أنه يلزم أن يلتمس ذلك فى كل التفات أو لا يلزم أن يكون له فى كل مقام نكتة خاصة ويمكن أن يعد ماذكره الزمخشرى نكتة الالتفات البديعية أما هذه اللطائف فهى المقامات الخاصة التى تقتضيه فى الكلام ويمكن بها أن يعد فيما قالوا من علم المعانى وقد عرفت أنها غير محدودة ولا مضبوطة حتى يمكن الكلام عليها هنا .

وجوها أحدها أن يكون قصد تهويل الخطب واستفظاعه فنبه فى التفاته الأول على أن نفسه وقت ورود ذلك النبأ عليها ولهت وله الثكلى فأقامها مقام المصاب الذى لا يتسلى بعض التسلى إلا بتفجع الملوك له وتحزنهم عليه (١) وخاطبها بتطاول ليلك تسلية ، أو على أنها لفظاعة شأن النبأ أبدت قلقا شديدا ولم تتصبر فعل الملوك فشك فى أنها نفسه فاقامها مقام مكروب وخاطبها بذلك تسلية وفى الثانى على أنه صادق فى التحزن خاطب أولا وفى الثالث على أنه يريد نفسه ، (٢) أو نبه فى الأول على أن النبأ لشدته تركه حائراً فما فطن معه لمقتضى الحال فجرى على لسانه ما كان ألفه من الخطاب الدائر فى مجارى أمور الكبار أمرا ونهيا وفى الثانى على أنه بعد الصدمة الأولى أفاق شيئا فلم يجد النفس معه فبنى الكلام على الغيبة وفى الثالث على ما سبق ، (٣) أو نبه فى الأول على أنها حين لم تتثبت ولم تتبصر غاظه ذلك فأقامها مقام المستحق للعتاب فخاطبها على سبيل التوبيخ والتعيير بذلك وفى الثانى على أن الحامل على الخطاب والعتاب لما كان هو الغيظ والغضب وسكت عنه الغضب بالعتاب الأول ولى عنها الوجه وهو يدمدم قائلا وبات وباتت له وفى الثالث على ما سبق ، هذا كلامه (٤) ولا يخفى على المنصف مافيه من التعسف .

---

(١) (وخاطبها بتطاول ليلك تسلية) فالكاف على هذا مكسورة ويصح الفتح نظرا الى كون النفس يراد بها شخصه .

(٢) (أو نبه فى الأول على أن النبأ لشدته . . .) هذا هو ثانى الوجوه التى ذكرها السكاكى ولا يخفى أنه لا يلائم سياقه .

(٣) (أو نبه فى الأول على أنها حين لم تتثبت . . .) هذا هو ثالث تلك الوجوه .

(٤) (ولا يخفى على المنصف ما فيه من التعسف) لأنه يحمل

(١) ومن خلاف المقتضى ما سماه السكاكي الأسلوب الحكيم وهو تلقى المخاطب بغير ما يترقب بحمل كلامه على خلاف مراده تنبيها على أنه الأولى بالقصد (٢) أو السائل بغير ما يتطلب بتنزيل سؤاله منزلة غيره تنبيها على أنه الأولى بحاله أو المهم له أما الاول فكقول القبعثرى للحجاج لما قال له متوعدا بالقيد لأحملنك على الأدهم ـ مثل الأمير يحمل (٣) على الأدهم والأشهب فانه أبرز وعيده فى معرض الوعد وأراه بألطف وجه أن

امرأ القيس منه مالا يمكن أن يكون قد خطر بباله فيه ، ولا يخفى أن كثيرا من تلك اللطائف التى تلتمس للالتفات متعسف فيها أيضا وأن ذلك يرجع الى عدم انضباطها ولو أنها كانت منضبطة لأمكن الرجوع الى شىء ظاهر مقرر منها .

(١) (ومن خلاف المقتضى ما سماه السكاكي الأسلوب الحكيم) وهذا أيضا يذكره كثير من العلماء فى المحسنات البديعية وقد قال السبكى إن القسم الأول منه قريب أو هو من تجاهل العارف بزيادة إشارة الى سفه رأى المخاطب وهو قريب من القول بالموجب وسيأتيان فى البديع ولا يخفى أن مراعاة ذلك فى الكلام مما يورثه حسنا ولكنه لا يصل الى أن يكون تركه مخلا بفصاحة أو بلاغة فان شأنه فى ذلك شأن تجاهل العارف والقول بالموجب فالأجدر عده مثلهما فى المحسنات البديعية.

(٢) (أو السائل بغير ما يتطلب) الفرق بين هذا وبين الأول أن فيه سؤالا فهو أخص منه بهذا الاعتبار وأعم منه باعتبار آخر وهو أنه لا يشترط فيه حمل كلام سابق على خلاف ظاهره كما يشترط فى الأول

(٣) (على الأدهم والأشهب) يريد بالأدهم الفرس الذى غلب سواده على بياضه وبالأشهب الذي غلب بياضه على سواده .

من كان على صفته فى السلطان وبسطة اليد [١] فجدير بأن يصفد لا أن يصفد ، وكذا قوله له لما قال له فى الثانية إنه حديد - لأن يكون حديدا خير من أن يكون بليدا ، وعن سلوك هذه الطريقة فى جواب المخاطب عبر من قال مفتخرا .

[٢] أتت تشتكى عندى مزاولة القرى   وقد رأت الضيفان ينحون منزلى
فقلت كأنى ما سمعت كلامها   هم الضيف جدى فى قراهم وعجلى

[٣] وسماه الشيخ عبد القاهر مغالطة .

[٤] وأما الثانى فكقوله تعالى (يسألونك عن الأهلة قل هى مواقيت للناس

---

(١) (فجدير بأن يصفد لا أن يصفد) يصفد الأولى من الاصفاد وهو الاعطاء ويصفد الثانية من صفده إذا قيده والصفد بالتحريك الاعطاء والصفاد بالكسر القيد .

(٢) (أتت تشتكى عندى مزاولة القرى . البيتين) لم ينسبهما شراح الشواهد الى قائلهما والقرى بكسر القاف طعام الضيف وقد اعترض السبكى على التمثيل بهما لهذا القسم لأنه ليس فيهما حمل كلام على خلاف ظاهره وإنما هما من تلقى السائل بغير ما يتطلب تنبيها على أن الأولى بها الاستعداد لهم لا الشكوى منهم .

(٣) (وسماه الشيخ عبد القاهر مغالطة) ظاهر هذا أن القسم الأول من الأسلوب الحكيم هو الذى يسمى بذلك وظاهر كلام السبكى أن الأسلوب الحكيم بقسميه يسمى مغالطة .

(٤) (وأما الثانى فكقوله تعالى يسألونك عن الأهلة . . .) هذا مثال للتنبيه على أن خلاف ما سألوا عنه هو الأولى بحالهم والآية الآتية مثال للتنبيه على أن خلاف ماسألوا عنه هو المهم لهم ولا يخفى أنه لا يكاد يكون هناك فرق بين الأمرين .

والحج) قالوا مابال الهلال يبدو دقيقا مثل الخيط ثم يتزايد قليلا قليلا حتى يمتلىء ويستوى ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدا وكقوله تعالى (يسألونك ماذا ينفقون قل ما أنفقتم من خير فللوالدين والأقربين واليتامى والمساكين وابن السبيل)، سألوا عن بيان ماينفقون فأجيبوا ببيان المصرف،(١) ومنه التعبير عن المستقبل بلفظ المضى تنبيها على تحقق وقوعه وأن ماهو للوقوع كالواقع كقوله تعالي (ونفخ فى الصور فصعق من فى السموات ومن فى الارض إلا من شاء الله) وقوله (ويوم نسير الجبال وترى الارض بارزة وحشرناهم فلم نغادر منهم أحدا) وقوله تعالى (ونادى أصحاب النار) وقوله تعالي (ونادى أصحاب الأعراف) جعل المتوقع الذى لابد من وقوعه بمنزلة الواقع وعن حسان أن ابنه عبدالرحمن اسمه زنبور وهو طفل فجاء اليه يبكى فقال له

ومن هذا أيضا أجوبة موسى عليه السلام لفرعون (قال فرعون وما رب العالمين. قال رب السموات والأرض وما بينهما إن كنتم موقنين. قال لمن حوله ألا تستمعون. قال ربكم ورب آبائكم الأولين قال إن رسولكم الذى أرسل اليكم لمجنون. قال رب المشرق والمغرب وما بينهما إن كنتم تعقلون).

(١) (ومنه التعبير عن المستقبل بلفظ الماضى) وكذا التعبير عن الماضى بلفظ المضارع إحضارا لصورته العجيبة كقوله تعالى (والله الذى أرسل الرياح فتثير سحابا) ولا يخفى أن كلا من ذلك مبناه على المجاز المرسل أو الاستعارة بتشبيه المستقبل المتحقق الوقوع بالماضى أو الماضى فى صورته العجيبة المستحضرة بالحاضر فذلك من فروع علم البيان ولا معنى لذكره هنا إذ لافرق بينه وبين غيره من أنواع المجاز فيما جعل به من باب خلاف مقتضى الظاهر.

يابنى مالك قال [١] لسعى طوير كأنه ملتف فى بردى حبرة ، فضمه الى صدره وقال يابنى قد قلت الشعر ، [٢] ومثله التعبير عنه باسم الفاعل كقوله تعالى (وإن الدين لواقع) وكذا اسم المفعول كقوله تعالى (ذلك يوم مجموع له الناس وذلك يوم مشهود) .

[٣] ومنه القلب كقول العرب عرضت الناقة على الحوض

---

(١) (لسعى طوير كأنه ملتف فى بردى حبرة) طوير تصغير طائر والحبرة ضرب من برود اليمن .

(٢) (ومثله التعبير عنه باسم الفاعل . .) وذلك لأن كلا من اسم الفاعل واسم المفعول حقيقة فى المتلبس بالفعل فى الحال اتفاقا وفى المضى على قول ضعيف فيكون إطلاقه على المستقبل مجازا أيضا .

(٣) (ومنه القلب) وهو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه على وجه يثبت حكم كل منهما للآخر فلا يعد منه نحو فى الدار زيد وضرب عمرا زيد وغيرهما ، وهو قسمان : أحدهما لفظى نحو قوله ـ ولا يك موقف منك الوداعا ـ إذ لاقلب فى المعنى وإنما القلب فى اللفظ إذ نكر ماهو فى موضع المبتدإ وعرف الخبر والأصل فى ذلك العكس ، وثانيهما معنوى نحو قولهم عرضت الناقة على الحوض لأن المعروض عليه يجب أن يكون ذا شعور واختيار لأجل أن يميل للمعروض أو يحجم عنه ولكنه لما كان المعتاد فى ذلك أن يؤتى بالمعروض للمعروض عليه وكانت الناقة هى التى يؤتى بها للحوض نزل كل منهما منزلة الآخر ، ومن ذلك قولهم أدخلت الخاتم فى الأصبع والقلنسوة فى الرأس والأصل فيه أدخلت الأصبع فى الخاتم والرأس فى القلنسوة ولكن لما كان المعتاد أن المظروف ينقل الى الظرف وكان الأمر هنا بالعكس صح فيه هذا القلب .

(١) وروده مطلقا قوم (٢) وقبله مطلقا قوم منهم السكاكى (٣) والحق إنه إن تضمن اعتبارا لطيفا قبل وإلا رد أما الأول (٤) فكقول رؤبة :

ومهمه مغـــبرة أرجاؤه   كأن لون أرضه سماؤه

أى كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه فعكس التشبيه للمبالغة، ونحوه قول أبى تمام يصف قلم الممدوح

(٥) لعاب الأفاعى القاتلات لعابه   وأرى الجنى اشتارته أيد عواسل

---

(١) (وروده مطلقا قوم) لأنه عكس المطلوب ونقيض المقصود وقد قال السبكى إنه لا يكاد أحد يمنعه مطلقا لوروده فى القرآن وفصيح الكلام ولعل ذلك منهم للفظى دون المعنوى .

(٢) (وقبله مطلقا قوم منهم السكاكى) لأن قلب الكلام مما يحوج الى التنبه للأصل وذلك مما يورث الكلام ملاحة ولطفا .

(٣) (والحق أنه إن تضمن اعتبارا لطيفا . . .) أى غير تلك الملاحة كالمبالغة الآتية فى بيت رؤبة لأنه بدون هذا يكون عدولا عن مقتضى الظاهر من غير نكتة يعتد بها إذ لا يعتد فيه بتلك الملاحة وحدها ولا يخفى أن القلب بهذا الاعتبار وتلك الملاحة يكون من المحسنات البديعية فالأجدر به أن يذكر فى البديع لا فى علم المعاني وإن كان بعض أمثلته من المجاز العقلى مثل قولهم عرضت الناقة على الحوض وبعضها من التشبيه المقلوب كما سيأتى فى أمثلته

(٤) (فكقول رؤبة : ومهمه مغبرة أرجاؤه · البيت) هو رؤبة بن العجاج ، والمهمه المفازة ، والارجاء جمع رجا وهو الناحية

(٥) (لعاب الأفاعى القاتلات لعابه . البيت) الأفاعى الحيات ، وأري الجنى العسل من إضافة الموصوف إلى الصفة ، واشتارته جنته ، وأيد عواسل عارفة بجنيه ، والأولى صفة هذا القلم مع الأعداء ، والثانية

وأما الثانى (١) فكقول القطامي

كما طينت بالفدن السياعا

(٢) وقول حسان

يكون مزاجها عسل وماء

صفته مع الأولياء

(١) (فكقول القطامى : كما طينت بالفدن السياعا) هو عمير بن شييم التغلبي وهذا من قصيدة له فى مدح زفر بن حارث الكلابي وقد كان أسيرا له فأطلقه :

فلما أن جرى سمن عليها كما طينت بالفدن السياعا

أمرت بها الرجال ليأخذوها ونحن نظن أن لن تستطاعا

يصف ناقته بالسمن ، والفدن القصر ، والسياع الطين المخلوط بالتبن أو الآلة التى يطين بها ، يعنى أنها صارت ملساء من السمن مثل القصر المطين بالسياع ، فان حمل السياع على الآلة فلا كلام فى عدم تضمن القلب فيه اعتبارا لطيفاً وإن حمل على الطين فيجوز أن يكون المقصود منه المبالغة فى سمنها لأنه يقصد تشبيهه بالسياع الذى صار لكثرته كأنه الأصل والفدن هو الفرع فيكون هو أيضا مثله من أصله كالعظم وغيره

(٢)(وقول حسان : يكون مزاجها عسل وماء) هو حسان بن ثابت الأنصارى :

كأن سبيئة من بيت رأس يكون مزاجها عسل وماء

على أنيابها أو طعم غض من التفاح عصره اجتناء

وهو قلب لفظي ، والسبيئة الخمر المشتراة للشرب ، وبيت رأس مدينة صغيرة بالشام بين رملة وغزة ، والغض الطرى ، وعصره أماله كناية عن إدراكه وقت نضجه . شبه ريقها بخمر مزجت بعسل وماء أو بماء تفاح طرى فى وقت نضجه

(١) وقول عروة بن الورد

فديت بنفسه نفسي ومالى

(٢) وقول الآخر

ولا يك موقف منك الوداعا

(٣) وقد ظهر من هذا أن قوله تعالى وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا ليس واردا على القلب إذ ليس فى تقدير القلب فيه اعتبار لطيف وكذا قوله تعالى ثم دنا فتدلى وكذا قوله تعالى اذهب بكتابى هذا فألقه إليهم ثم تول عنهم فانظر ماذا يرجعون ، فأصل الأول أردنا إهلاكها

---

(١) (وقول عروة بن الورد : فديت بنفسه نفسى ومالى) هو جواب شرط قبله :

فلو أني شهدت أبا سعاد   غداة غد لمهجته يفوق

فديت بنفسه نفسى ومالى   وما آلوك إلا ما أطيق

وفى بعض الروايات بمهجته ويقال فاق بمهجته إذا أشرفت نفسه على الخروج أوخرجت . وما آلوك لم أقصر فيك

(٢) (وقول الآخر : ولا يك موقف منك الوداعا) هو القطامى فى مطلع قصيدته السابقة :

قفى قبل التفرق ياضباعا   ولا يك موقف منك الوداعا

قفى وافدى أسيرك إن قومى   وقومك لا أرى لهم اجتماعا

والألف من ضباعا للاطلاق وهو مرخم ضباعة اسم بنت صغيرة له

(٣) (وقد ظهر من هذا أن قوله تعالى وكم من قرية أهلكناها . . .) ومن يجعل ذلك من القلب يقول إن الأصل فى الآية الأولى جاءها بأسنا فأهلكناها ، وفى الثانية ثم تدلى فدنا ، وفى الثالثة فانظر ماذا يرجعون ثم تول عنهم

فجاءها بأسنا أى إهلاكنا وأصل الثانى ثم أراد الدنو من محمد صلى الله عليه وسلم فتدلى فتعلق عليه فى الهواء ومعنى الثالث تنح عنهم إلى مكان قريب تتوارى فيه ليكون ما يقولونه بمسمع منك فانظر ماذا يرجعون فيقال إنه دخل عليها من كوة فألقى الكتاب إليها وتوارى فى الكوة وأما (١) قول خداش :

« وتشقى الرماح بالضياطرة الحمر »

فقد ذكر له سوى القلب وجهان أحدهما أن يجعل شقاء الرماح بهم استعارة عن كسرها بطعنهم بها والثانى أن يجعل نفس طعنهم شقاء لها تحقيرا لشأنهم وأنهم ليسوا أهلا لأن يطعنوا بها كما يقال شقى الخز بجسم فلان إذا لم يكن أهلا للبسه ، وقيل فى قول قطرى بن الفجاءة :

(٢) ثم انصرفت وقد أصبت ولم أصب جذع البصيرة قارح الاقدام

---

(١) (وأما قول خداش : وتشقى الرماح بالضياطرة الحمر) هو خداش ابن زهير

وتلحق خيل لا هوادة بينها وتشقى الرماح بالضياطرة الحمر

أى يتلاحق فرسان لا صلح بينهم ، والضياطرة جمع ضيطر ويقال أيضا ضوطر وضيطار وهو العظيم أو الضخم اللئيم العظيم الاست والحمر جمع أحمر اللون وقيل هو الذى لا سلاح معه

(٢) (ثم انصرفت وقد أصبت ولم أصب . البيت) أصبت بالبناء للفاعل وأصب بالبناء للمفعول ، ويقال فلان جذع إذا كان حديث السن وقارح إذا كان قديما وجذوع البصيرة عدم تجربة الأمور وقروح الاقدام إقدام أهل العقول والسن القديم وهذا عكس المراد لان المقصود وصفه ببصيرة القارح وإقدام الجذع فهذا هو الذى يتمدح به لا العكس والأصل على هذا أن يقال ثم انصرفت قارح البصيرة جذع الاقدام وقد أصبت

إنه من باب القلب على أن لم أصب بمعنى لم أجرح أى قارح البصيرة جذع الاقـدام كما يقال إقدام غرور أى مجـرب [١] وأجيب عنه بأن لم أصب بمعنى لم ألف أى لم ألف بهذه الصفة بل وجدت بخلافها جذع الاقدام قارح البصيرة على أن قوله جذع البصيرة قارح الاقدام حال من الضمير المستتر فى لم أصب فيكون متعلقا بأقرب مذكور ويؤيد هذا الوجه قوله قبله :

[٢] لا يركنن أحد إلى الاحجام   يوم الوغى متخوفا لحمام

ولم أصب أى جرحت ولم أجرح ولـكنه قلب فأوهم خلاف المراد

(١) (وأجيب عنه بأن لم أصب بمعنى لم ألف ٠٠) هذا جواب عنه بجعل كلامه لا قلب فيه وأن لم أصب بمعنى لم أوجد لا بمعنى لم أجرح

(٢) (لا يركنن أحد إلي الاحجام : الأبيات) الاحجام التأخر ، والوغي الحرب ، والحمام الموت ، والدريئة حلقة يتعلم عليها الطعن ، وعن اسم بمعنى جانب لا حرف لدخول من عليها ، وأكناف السرج جوانبه والعنان سير اللجام

وهذه أمثلة تتعلق بالالتفات وما بعده نختم بها الـكلام فى أحوال المسند إليه :

أأنت الهلالى الذى كنت مرة   سمعنا به والأرحى المغلب
ومية أجمـل الثقلـين جيـــدا   وسالفة وأحسنه قـــذالا
كلوا فى بعض بطنـكمو تعفوا   فان زمانـــكم زمن خميـــص
فرجى الخـير وانتظرى إيـابى   إذا ما القـارظ العنزي آبـــا
رأين شيخـا قـد تحنى صلبــــه   يمشى فيقعس أو يـكب فيعثر
وعزلت أهل العشق حتى ذقته   فعجبت كيف يموت من لا يعشق
سألت نسيم أرضك حين وافى   وقلت صف القوام ولا تحاشى

فلقد أراني للرماح دريئة　　من عن يمينى مرة وأمامى
حتى خضبت بما تحدر من دمى　　أكناف سرجى أو عنان لجامى

فان الخضاب بما تحدر من دمه دليل على أنه جرح وأيضا فحوى كلامه أن مراده أن يدل على أنه جرح ولم يمت إعلاما أن الاقدام غير علة للحمام وحثا على الشجاعة وبغض الفرار

القول فى أحوال المسند

[1] أما تركه فلنحو ما سبق فى باب المسند إليه من تخييل العدول إلى أقوى الدليلين ومن اختبار تنبه السامع عند قيام القرينة أو مقدار تنبهه ومن الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر [2] إما مع ضيق

أحوال المسند

(١) (أما تركه فلنحو ما سبق فى باب المسند إليه . . .) إنما قدم بيان اعتبارات الحذف هنا وفيما سبق على اعتبارات الذكر لأن اعتبارات الحذف أعلى منزلة فى البلاغة من اعتبارات الذكر حتى إن عبد القاهر فى كتابه (دلائل الاعجاز) أهمل بيان اعتبارات الذكر لضعف أمرها فى البلاغة ولم يكن يعنى هو وغيره من المتقدمين بهذه الاعتبارات النحوية وما إليها مما عني به السكاكي والخطيب وإذا كان عبد القاهر ذكر فى تعريف البلاغة أن النظم هو تآخي معانى النحو فيما بين الكلم علي حسب الأغراض التى يصاغ لها الكلام ، فانه يريد بمعاني النحو ما يذكر فيه من أحوال الحذف والذكر والتقديم والتأخير والتعريف والتنكير لا تلك الاعتبارات النحوية التى لاتخرج فيها الألفاظ عن تأدية معانيها الأصلية

(٢) (إما مع ضيق المقام) ضيق المقام قد يكون لكون الكلام شعرا أو لقلة زمن التكلم أو نحو ذلك وقد عرفت أن الأحسن أن يعد ضيق المقام غرضا مستقلا

المقام (١) كقوله

فاني وقيار بها لغريب

أى وقيار كذلك (٢) وقوله

نحن بما عندنا وأنت بمـــا عندك راض والرأى مختلف

أى ونحن بما عندنا راضون ، وكقول أبى الطيب

قالت وقد رأت اصفرارى من به وتنهـــدت فأجبتهـــا المتنهد

(٣) أى المتنهد هو المطالب به دون المطالب به هو المتنهد إن فسر بمن

---

(١) (كقوله فانى وقيارها لغريب) هو ضابئ بن الحارث البرجمى

ومن يك أمسى بالمدينة رحله فانى وقيـــارها لغـــريب

وكان عثمان بن عفان حبسه فى قوم هجاهم ، والرحل المنزل والمأوي وقيار اسم فرسه أو غلامه ، وجواب الشرط محذوف تقديره فقد حسنت حالته وساءت حالتى ، ولا يصح أن يكون قيار عطفا على محل اسم إن ولغريب خبر عنها لامتناع العطف على محل اسم إن قبل مضى خبرها ولا يجوز أيضا أن يكون خبرا عن قيار والمحذوف خبر إن لاقترانه بلام الابتداء وخبر المبتدإ الغير المنسوخ لا يقترن بها إلا شذوذا

(٢) (قوله نحن بما عندنا وأنت بما . البيت) هو عمرو بن امرىء القيس الخزرجى والحذف هنا من الأول لدلالة الثانى عليه ويريد بقوله (والرأى مختلف) أن يتبع كل منهما رأيه على اختلافهما لرضا كل منهما برأيه وعدم انقياده لصاحبه

(٣) (أى المتنهد هو المطالب به . .) فيكون من حذف المسند لا من حذف المسند إليه وقد جوز السكاكى كلا من التقديرين لأنه إذا جعلت كلمة من مبتدأ والمطالب به خبرها وهو مذهب سيبويه فالأولى أن يقدر (المتنهد هو المطالب به) ليطابق الجواب السؤال وإن جعلت كلمة من خبرا مقدما

المطالب به لأن مطلوب السائلة على هذا الحكم على شخص معين بأنه المطالب به ليتعين عندها لا الحكم على المطالب به بالتعيين ، وقيل معناه من فعل به فيكون التقدير فعل به المتنهد ، وإما بدون الضيق كقوله تعالى والله ورسوله أحق أن يرضوه على وجه أى والله أحق أن يرضوه ورسوله كذلك ويجوز أن يكون جملة واحدة وتوحيد الضمير لأنه لا تفاوت بين رضا الله ورضا رسوله فكانا فى حكم مرضى واحد كقولنا إحسان زيد وإجماله نعشنى وجبرنى ، وكقولك زيد منطلق وعمرو أى وعمرو كذلك وعليه قوله تعالى واللائى يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائى لم يحضن أى واللائي لم يحضن مثلهن (١) وقولك خرجت فاذا زيد وقولك لمن قال هل لك أحد إن الناس إلب عليك إن زيدا وإن عمرا أى (٢) إن لي زيدا وإن لى عمرا وعليه (٣) قوله :

فالأولى أن يقدر (المطالب به هو المتنهد) ليطابق الجواب السؤال أيضا

(١) (وقولك خرجت فاذا زيد) أي موجود أو حاضر والحذف فى هذا للاختصار والاحتراز عن العبث ولاتباع الاستعمال أيضا لأنه يطرد حذف المسند إذا وقع المسند إليه بعد إذا الفجائية لأنها تدل على مطلق الوجود وقد توجد معها قرائن تدل على نوع خصوصية كلفظ الخروج فى المثال فانه يشعر بأن المراد فاذا زيد بالباب أو حاضر أو نحو ذلك

(٢) (أى إن لى زيدا وإن لى عمرا) وهذا فيه أيضا مع ذلك اتباع الاستعمال الوارد لاطراد حذف المسند مع تكرار إن وتعداد اسمها

(٣) (قوله إن محلا وإن مرتحلا) هو أعشى قيس :

إن محلا وإن مرتحلا　　وإن فى السفر إذ مضوا مهلا

إن محلا وإن مرتحلا

أي إن لنا محلا في الدنيا وإن لنا مرتحلا عنها الى الآخرة [١] وقوله تعالى (قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي) تقديره لو تملكون تملكون تملكون مكررا لفائدة التأكيد فأضمر تملك الأول إضمارا على شريطة التفسير وأبدل من الضمير المتصل الذي هو الواو ضمير منفصل وهو أنتم لسقوط مايتصل به من اللفظ فأنتم فاعل الفعل المضمر وتملكون تفسيره قال الزمخشري هذا ما يقتضيه علم الاعراب فأما مايقتضيه علم البيان [٢] فهو أن أنتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص وأن الناس هم المختصون بالشح

ومحلا ومرتحلا مصدران ميميان بمعنى الحلول والارتحال ، والسفر المسافرون ويعني بهم الموتى ، وإذ مضوا ظرف أو تعليل ، والمهل بفتح الميم والهاء مصدر بمعنى الامهال وطول الغيبة ، والمعنى إن في غيبة الموتى طولا وبعدا لأنهم مضوا مضيا لا رجوع له .

(١) (وقوله تعالى قل لو أنتم تملكون رحمة ربى) هذا مما حذف فيه المسند الى الفاعل لأن لو إنما يليها الفعل وذهب البصريون الى أنه لا يليها مقدرا إلا نادرا كما في قول حاتم (لو ذات سوار لطمتنى) وقيل إن الآية على تقدير لو كنتم أنتم تملكون فحذفت كان واسمها وأنتم تأكيد له .

(٢) (فهو أن أنتم تملكون فيه دلالة على الاختصاص) ذكر السبكى أن هذا مردود على الزمخشري بأن الاختصاص إنما يكون في الجملة الاسمية التى يقدم فيها المسند اليه على خبره الفعلى كما سبق وما هنا ليس كذلك وبأن هذا لو صح أن يدل على اختصاص لكان معناه(لو اختصصتم بملك خزائن الرحمة لأمسكتم) وليس فى هذا مايقتضى اختصاصهم بالشح كما قال الزمخشرى لأنه لا ينفى أن غيرهم لو اختص بذلك لشح وإنما يكون ذلك لو قيل (أنتم لو تملكون ذلك لأمسكتم) .

المتبالغ ، ونحوه قول حاتم (١) لو ذات سوار لطمتني وقول (٢) المتلمس :

ولو غير إخواني أرادوا نقيصتي

وذلك لأن الفعل الأول لما سقط لأجل المفسر برز الكلام في صورة المبتدأ والخبر ، وكقوله تعالى (أفمن زين له سوء عمله فرآه حسنا) أي كمن لم يزين له سوء عمله والمعنى أفمن زين له سوء عمله من الفريقين اللذين تقدم ذكرهما الذين كفروا والذين آمنوا كمن لم يزين له سوء عمله ثم كأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قيل له ذلك قال لا فقيل (إن الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء فلا تذهب نفسك عليهم حسرات) وقيل المعنى أفمن زين له سوء عمله ذهبت نفسك عليهم حسرات فحذف الجواب لدلالة فلا تذهب نفسك عليهم حسرات أو أفمن زين له سوء عمله كمن هداه الله فحذف لدلالة فإن الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء ، وأما قوله تعالى

---

(١) (لو ذات سوار لطمتني) قد روى الأصمعي هذا المثل على هذا الوجه (لو غير ذات سوار لطمتني) على أن حاتما كان قد مر ببلاد عنزة فناداه أسير لهم يا أبا سفانة أكلني الاسار والقمل ولم يكن معه شيء فساوم القوم به ثم قال أطلقوه واجعلوا يدي في القيد مكانه ففعلوا فجاءته امرأة ببعير ليفصده فقام فنحره فلطمته فقال لها ذلك يعني أنه لا يقتص من النساء فعرف ففدى نفسه فداء عظيما ، وقيل إن التي ضربته كانت أمة لأهل الحي فقال لها (لو ذات سوار لطمتني) .

(٢) (وقول المتلمس : ولو غير إخواني أرادوا نقيصتي) سبق بيان اسمه .

ولو غير إخواني أرادوا نقيصتي جعلت لهم فوق العرانين ميسما

والعرانين جمع عرنين وهو الأنف كله أو ما صلب منه والميسم العلامة .

(بل سولت لكم أنفسكم أمراً فصبر جميل) وقوله تعالى (سورة أنزلناها) وقوله (وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن أمرتهم ليخرجن قل لا تقسموا طاعة معروفة) فكل منها يحتمل الأمرين حذف المسند اليه وحذف المسند أى فأمرى صبر جميل(١) أو فصبر جميل أجمل وهذه سورة أنزلناها أوفيما أوحينا اليك سورة أنزلناها وأمركم أوالذى يطلب منكم طاعة معروفة معلومة لا يشك فيها ولا يرتاب كطاعة الخلص من المؤمنين الذين طابق باطن أمرهم ظاهره لا أيمان تقسمون بها بأفواهكم وقلوبكم على خلافها أو طاعتكم طاعة معروفة أي بأنها بالقول دون الفعل أو طاعة معروفة أمثل وأولى بكم من هذه الأيمان الكاذبة ، ومما يحتمل الوجهين قوله سبحانه وتعالى (ولا تقولوا ثلاثة) قيل التقدير ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة ورد بأنه تقرير لثبوت آلهة لأن النفى إنما يكون للمعنى المستفاد من الخبر دون معنى المبتدإ كما تقول ليس أمراؤنا ثلاثة فانك تنفي به أن تكون عدة الأمراء ثلاثة دون أن تكون لكم أمراء وذلك إشراك مع أن قوله تعالى بعده (إنما الله إله واحد) يناقضه والوجه أن ثلاثة صفة مبتدإ محذوف أومبتدأ محذوف مميزه لاخبر مبتدأ والتقدير ولاتقولوا لنا أوفى الوجود آلهة ثلاثة أو ثلاثة آلهة ثم حذف الخبر كما حذف من لا إله إلا الله ومامن إله إلا الله ثم حذف الموصوف أوالمميز كما يحذفان فى غير هذا الموضع فيكون النهي عن اثبات الوجود لآلهة وهذا ليس فيه تقرير لثبوت إلهين مع أن ما بعده أعنى قوله (إنما الله إله واحد) ينفى ذلك

(١) (أوفصبر جميل أجمل) أى من الصبر غيرالجميل وهو الذى تكون معه شكاية ففيه جمال أيضا لأنه خير من عدمه وبهذا يصح تفضيل الصبر الجميل عليه ولكن التقدير الأول خيرمن هذا التقدير لمافيه من هذا التكلف

فيحصل النهى عن الاشراك والتوحيد من غير تناقض ولهذا يصح أن يتبع نفى الاثنين فيقال ولا تقولوا لنا آلهة ثلاثة ولا إلهان لأنه كقولنا ليس لنا آلهة ثلاثة ولا إلهان وهذا صحيح ولا يصلح أن يقال على التقدير الأول ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة ولا اثنان لأنه كقولنا ليست آلهتنا ثلاثة ولا اثنين وهذا فاسد (١) ويجوز أن يقدر ولا تقولوا الله والمسيح وأمه ثلاثة أى لا تعبدوهما كما تعبدونه لقوله تعالى (لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة) فيكون المعنى ثلاثة مستوون فى الصفة والرتبة فانه قد استقر فى العرف أنه اذا أريد إلحاق اثنين بواحد فى وصف وأنهما شبيهان له أن يقال هم ثلاثة كما يقال اذا أريد إلحاق واحد بآخر وجعله فى معناه هما اثنان ، واعلم أن الحذف لابدله من قرينة (٢) كوقوع الكلام جوابا عن سؤال إما محقق كقوله تعالى (ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله) وقوله (ولئن سألتهم من نزل من السماء ماء فأحيا به الأرض بعد موتها ليقولن الله) وإما مقدر (٣) نحو :

---

(١) (ويجوز أن يقدر ولا تقولوا الله والمسيح وأمه ثلاثة) وعلى هذا يكون من حذف المسند إليه والمعنى صحيح بخلاف الوجه الذى أبطله وقد أجاب السبكى عنه بأن السالبة تحتمل نفى موضوعها كما تحتمل نفى محمولها وحده فيكون المعنى عليه محتملا لنفى الثلاثة والاثنين أيضا .

(٢) (كوقوع الكلام جوابا عن سؤالى إما محقق . . .) السؤال المحقق هو المذكور فى الكلام والسؤال المقدر بخلافه .

(٣) (نحو : ليبك يزيد ضارع لخصومة) هو للحارث بن ضرار النهشلى وقيل للحارث بن نهيك وقيل لمرة بن عمرو النهشلى :

ليبك يزيد ضارع لخصومة　　ومختبط مما تطيح الطوائح

ويزيد هو يزيد بن نهشل ، والضارع الذليل ، والمختبط الذى يأتى

ليبك يزيد ضارع لخصومة

وقراءة من قرأ (يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال) وقوله (كذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك الله العزيز الحكيم) ببناء الفعل للمفعول وفضل هذا التركيب على خلافه أعنى نحو ليبك يزيد ضارع ببناء الفعل للفاعل ونصب يزيد من وجوه أحدها أن هذا التركيب يفيد إسناد الفعل الى الفاعل مرتين إجمالا ثم تفصيلا [1] الثانى أن نحو يزيد فيه ركن الجملة لا فضلة الثالث أن أوله غير مطمع للسامع فى ذكر الفاعل فيكون عند ورود ذكره كمن تيسرت له غنيمة من حيث لا يحتسب وخلافه بخلاف ذلك

ومن هذا الباب أعنى الحذف الذى قرينته وقوع الكلام جوابا عن سؤال مقدر قوله تعالى (وجعلوا لله شركاء الجن) [2] على وجه فان لله شركاء إن جعلا مفعولين لجعلوا فالجن يحتمل وجهين أحدهما ما ذكره الشيخ عبد القاهر من أن يكون منصوبا بمحذوف دل عليه سؤال مقدر كأنه قيل من جعلوا لله شركاء فقيل الجن فيفيد الكلام إنكار الشرك مطلقا فيدخل اتخاذ الشريك من غير الجن فى الانكار دخول اتخاذه من الجن والثانى ماذكره الزمخشرى وهو أن ينتصب الجن بدلا من شركاء فيفيد إنكار

اليك للمعروف من غير وسيلة والاطاحة الاذهاب والاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس وجمعها القياسى مطاوح أو مطيحات .

(١) (الثانى أن نحو يزيد فيه ركن الجملة لافضلة) وهذا يفيد الاعتناء بشأنه ويناسب مقام رثائه .

(٢) (على وجه) هو الوجه الذى ذكره عبد القاهر بخلاف الوجهين المذكورين بعده .

الشريك مطلقا أيضا كما مر (١) وإن جعل لله لغوا كان شركاء الجن مفعولين قدم ثانيهما على الأول وفائدة التقديم استعظام أن يتخذ لله شريك ملكا كان أو جنيا أو غيرهما ولذلك قدم اسم الله على الشركاء ولو لم يبن الكلام على التقديم وقيل وجعلوا الجن شركاء لله لم يفد إلا إنكار جعل الجن شركاء والله أعلم .

ومنه ارتفاع المخصوص فى باب نعم وبئس (٢) على أحد القولين

(٣) وأما ذكره فاما لنحو مامر فى باب المسند اليه من زيادة التقرير والتعريض بغباوة السامع والاستلذاذ والتعظيم والاهانة وبسط الكلام (٤) وإما ليتعين كونه اسما فيستفاد منه الثبوت أو كونه فعلا فيستفاد منه

---

(١) (وإن جعل لله لغوا) أى جارا ومجرورا متعلقا بشركاء مقدما عليه

(٢) (على أحد القولين) وهو قول من تجعله مبتدءا محذوف الخبر فيكون التقدير فى نحو نعم الرجل زيد هكذا زيد الممدوح وقيل إنه خبر مبتدإ محذوف وقيل إنه مبتدأ خبره الجملة قبله وقيل إنه بدل من الفاعل قبله فالأقوال فيه أربعة لا اثنان .

(٣) (وأما ذكره فاما لنحو مامر فى باب المسند اليه من زيادة التقرير...) لم يذكر مامر من كون الذكر هو الأصل ولا مقتضى للعدول عنه وقد عرفت عدم صحته هناك وكذلك حاله هنا فهو نكتة نحوية والذكر كالحذف لابد أن يكون مع قرينة ومتى قامت القرينة فالأصل معها الحذف لا الذكر ومن ذكر المسند لزيادة التقرير قوله تعالى (ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم) ومن ذكره للتعريض بغباوة السامع نحو محمد نبينا فى جواب من قال من نبيكم ؟ ومن ذكره لاستلذاذه نحو هى سعاد فى جواب من قال هل هذه حبيبتك سعاد ؟ وهكذا .

(٤) (وإما ليتعين كونه اسما فيستفاد منه الثبوت ...) وإنما يقصد كل

التجدد أو كونه ظرفا فيورث احتمال الثبوت والتجدد وإما النحو ذلك ، قال السكاكي وإما للتعجب من المسند اليه بذكره (١) كما اذا قلت زيد يقاوم الأسد مع دلالة قرائن الأحوال وفيه نظر لحصول التعجب بدون الذكر إذا قامت القرينة .

(٢) وأما إفراده فلكونه غير سببي مع عدم إفادة تقوى الحكم كقولك زيد منطلق وقام عمرو والمراد بالسببي نحو زيد أبوه منطلق ، قال السكاكي وأما الحالة المقتضية لافراده فهي إذا كان فعليا ولم يكن المقصود من نفس التركيب تقوى الحكم وأعني بالمسند الفعلي ما يكون مفهومه محكوما به بالثبوت للمسند اليه أو بالانتفاء عنه كقولك أبو زيد منطلق (٣) والكر

من الاسم والفعل اذا اقتضى المقام ذلك كما سبق فى قوله تعالى (ثم إنكم بعد ذلك لميتون ثم إنكم يوم القيامة تبعثون) وقد ذكر السبكي أن احتمال الثبوت والتجدد فى كونه ظرفا قائم عند ذكره وعند حذفه فالأحسن الاقتصار على ماقبله .

(١) (كما إذا قلت زيد يقاوم الأسد) أى فى جواب من قال من يقاوم الأسد ؟

(٢) (وأما إفراده فلكونه غير سببي . . .) أى مع اقتضاء المقام ذلك بأن كان المخاطب به خالى الذهن من الحكم فلا يؤتى له بصيغة تفيد تقويته فيقال فى ذلك زيد منطلق أو أبوه منطلق وانطلق زيد أو انطلق أبو زيد لأن المسند الفعلي مفرد أيضا . ولا يقال زيد انطلق ولا أبو زيد انطلق فان اقتضى المقام تقوية الحكم أتى فيه بصيغة التقوية لافادة التقوية وحدها أو إفادتها فى ضمن إفادة التخصيص على ماسبق فى نحو ما أنا فعلت هذا

(٣) (والكر من البر بستين) الكر بضم الكاف مكيال قيل إنه أربعون أردبا وقيل غير ذلك .

من البرستين وضرب أخو عمرو ويشكرك بكر إن تعطه وفى الدار خالد إذ تقديره استقر أو حصل فى الدار على أقوى الاحتمالين لتمام الصلة بالظرف (١) كقولك الذى فى الدار أخوك وفيه نظر من وجهين أحدهما أن ما ذكره فى تفسير المسند الفعلي يجب أن يكون تفسيرا للمسند مطلقا والظاهر أنه إنما قصد به الاحتراز عن المسند السببى إذ فسر المسند السببى بعد هذا بما يقابل تفسير المسند الفعلي ومثله بقولنا زيد أبوه منطلق أو انطلق والبر الكر منه بستين (٢) فجعل كما ترى أمثلة السببى مقابلة لأمثلة

(١) (كقولك الذى فى الدار أخوك) فان تقديره الذى استقر أو حصل فى الدار أخوك ولا يصح أن يقدر فيه حاصل أو مستقر لأن الصلة لا تتم به.

(٢) (فجعل كما ترى أمثلة السببى مقابلة لأمثلة الفعلى ...) وقد عرف بعضهم المسند السببى بأنه جملة علقت على مبتدإ بعائد لا يكون مسندا اليه فى تلك الجملة فلا يشترك معه المسند الفعلى فى ذلك كما يشترك معه فيما عرفه به السكاكى.

وقد جمع قوله تعالى (وقال نسوة فى المدينة امرأة العزيز تراود فتاها عن نفسه قد شغفها حبا إنا لنراها فى ضلال مبين) من المسند المفرد وغير المفرد ما اقتضاه المقام منهما ففى الجملة الأولى (وقال نسوة) أفرد المسند لعدم اقتضاء المقام فيه القصد الى تقوية الحكم، وفى الجملة الثانية (امرأة العزيز تراود فتاها) أتى به جملة لأن مراودتها لفتاها مستغرب فأتى به على صيغة التقوية، وفى الجملة الثالثة (قد شغفها حبا) أتى به مفردا ولكنه عوض بقد المؤكدة ما فاته من صيغة التقوية، وفى الجملة الرابعة (إنا لنراها فى ضلال مبين) عاد الى صيغة التقوية والتأكيد بان لمثل ما أكدت له الجملة الثانية.

الفعلى مع الاشتراك فى أصل المعنى والثانى أن الظرف الواقع خبرا اذا كان مقدرا بجملة كما اختاره كان قولنا الكر من البر بستين تقديره الكر من البر استقر بستين فيكون المسند جملة ويحصل تقوى الحكم كما مر وكذا إذا كان فى الدار خالد تقديره استقر فى الدار خالد كان المسند جملة أيضا لكون استقر مسندا الى ضمير خالد لا الى خالد على الأصح لعدم اعتماد الظرف على شىء .

(١) وأما كونه فعلا فللتقييد بأحد الأزمنة الثلاثة على أخصر ما يمكن مع إفادة التجدد وأما كونه اسما (٢) فلافادة عدم التقييد والتجدد ومن

---

(١) (وأما كونه فعلا فللتقييد بأحد الأزمنة . . .) لا يخفى أن الفعل يدل بأصل وضعه على كل من هذين الأمرين فلا يصح أن تعد دلالته وحدها عليهما وجها من وجوه البلاغة ولهذا اعتبر معها ما فيه من الاختصار فى دلالته عليهما لأنه يمكن أن يقال فى زيد قام زيد قائم أمس فيدل على الزمن الماضى أيضا ولكن الأول أخصر منه ، والتجدد يطلق على معنيين أحدهما حصول الشىء بعد عدمه وثانيهما الحصول شيئا فشيئا على سبيل الاستمرار والمعتبر فى مفهوم الفعل هو المعنى الأول وقد يدل المضارع على المعنى الثانى بمعونة القرائن كما سيأتى فى بيت طريف ، وقد يشارك بعض الأسماء الأفعال فى الدلالة على أحد الأزمنة كاسم الفاعل فانه حقيقة فى الحال مجاز فى الاستقبال ولكنه لا يشاركها فى الدلالة على التجدد حتى إنك اذا قلت زيد ضارب غدا فمعناه كما قال السبكى أن الضرب الذى سيقع منه غدا يقع ثابتا مستقرا سواء كان موجودا قبل ذلك أم لا فان كان فيه دلالة على سبق عدم فهى من الظرف (غدا) لا من اسم الفاعل وكذلك زيد ضارب فى دلالته على الحال دون الاستقبال

(٢) (فلافادة عدم التقييد والتجدد) يعنى لافادة الدوام والثبوت

البين فيهما (١) قول الشاعر :

لا يألف الدرهم المضروب صرتنا لكن يمر عليها وهو منطلق

(٢) وقوله :

أو كلما وردت عكاظ قبيلة بعثوا الى عريفهم يتوسم

إذ معنى الأول على انطلاق ثابت للدرهم مطلقا من غير اعتبار تجدده وحدوثه ومعنى الثاني على توسم وتأمل ونظر يتجدد من العريف هناك .

والدوام فى الاسم فى مقابلة التقييد فى الفعل والثبوت فى مقابلة التجدد وقد يدل الفعل على الدوام والاستمرار ولكنه يكون كما سبق استمرارا تجدديا فلا يلزم من الدوام الثبوت كما زعم بعضهم ، ثم إن دلالة الاسم على الثبوت عامة فى كل الأسماء بخلاف دلالته على الدوام فانها فى بعض الأسماء كما فى الصفة المشبهة ودلالته على كل منهما دلالة وضعية نحوية ولكن المقام قد يقتضى ذلك كما اذا كان المقام يقتضى كمال المدح أو الذم أو نحو ذلك مما يناسبه الدوام والثبوت ولا يراعى فى النحو مثل ذلك بل يقال فيه زيد منطلق كما يقال انطلق زيد وهكذا ، وإنما تفيد الجملة الاسمية الثبوت والدوام اذا كان خبرها مفردا أو جملة ليس فيها فعل فاذا كان خبرها فعلا أفادت التجدد مثل الجملة الفعلية .

(١) (قول الشاعر : لا يألف الدرهم المضروب صرتنا . البيت) هو النضر بن جؤية ، والمشهور نصب صرتنا على أنه مفعول والأحسن نصب الدرهم ليكون عدم الألفة من جانب الصرة لأن هذا نص فى حصوله فيها وعدم إلفتها له بخلاف الأول فقد يكون عدم إلفه لها بعدم حصوله فيها لفقرهم وهو يقصد التمدح بغناهم وكرمهم .

(٢) (وقوله : أو كلما وردت عكاظ قبيلة . البيت) هو طريف بن تميم العنبرى ، وعكاظ سوق بين نخلة والطائف ، وعريف القوم القيم بأمرهم يريد أنهم يبعثونه ليتأنسوا به لشجاعته أو لاظهار مفاخرتهم بحضرته

(١) وأما تقييد الفعل بمفعول ونحوه فلتربية الفائدة كقولك ضربت ضربا شديدا وضربت زيدا وضربت يوم الجمعة وضربت أمامك وضربت تأديبا وضربت بالسوط وجلست والسارية وجاء زيد راكبا وطاب زيد

وقد ذكر السبكى أن الدلالة على تجدد التوسم مأخوذة من كلما الدالة على التكرار الذى هو ملزوم التجدد وهى غفلة ظاهرة لأن التجدد المدلول عليه بالفعل واقع فى قوله يتوسم والتجدد المأخوذ من كلما واقع فى قوله بعثوا نعم يمكن أن يقال إن التجدد الأول مأخوذ من معنى التوسم فى ذاته لامن وروده بصيغة المضارعة .

ومما يتبين الفرق فيه بين المسند الفعلى والمسند الاسمى حيث لا يصلح أحدهما مكان الآخر قوله تعالى (وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد) وقول الأعشى :

لعمرى لقد لاحت عيون كثيرة ... الى ضوء نار فى يفاع تحرق
تشب لمقرورين يصطليانهـا ... وبات على النار الندى والمحلق

وقول أبى تمام :

السيف أصدق إنباء من الكتب ... فى حده الحد بين الجد واللعب

وقول الآخر :

نروح ونغـدو لحاجتنا ... وحاجة من عاش لا تنقضى

(١)(وأما تقييد الفعل بمفعول ونحوه فلتربية الفائدة) أى تكثيرها ولا يخفى أن هذه فائدة تقييد الفعل بهذه الأمور فى أصل معانيها النحوية وأن تقييده بها من مباحث متعلقات الفعل الآتية فلا معني لذكره هنا وسيأتي فيها بيان وجوه البلاغة فى ذلك ومنها أن تقول لو شئت أن أرد على الأمير رددت فتذكر المفعول لتقرره فى نفس السامع وتؤنسه به لغرابته ومثل هذا قول الشاعر :

ولو شئت أن أبكى دما لبكيته ... عليه ولكن ساحة الصبر أوسع

نفسا (١) وماضرب إلازيد وما ضربت إلا زيدا (٢) والمقيد فى نحو كان زيد قائما هو قائما لا كان .

وأما ترك تقييده (٣) فلمانع من تربية الفائدة .

(٤) وأما تقييده بالشرط فلاعتبارات لا تعرف إلا بمعرفة ما بين

(١) (وما ضرب إلا زيد وماضربت إلا زيدا) الاستثناء فى المثال الأول من الفاعل وفى المثال الثانى من المفعول وقيد الفعل فيهما هو المستثنى لأن الفعل فى الحقيقة منسوب الى المستثنى منه المحذوف فى المثالين والمستثنى المذكور قيد للفعل وإن كان فى المثال الأول هو الفاعل فى الظاهر وقد ذكر السبكى أن الخطيب جعل هذا المثال من تقييد الفعل بمفعول ونحوه وكأنه يعنى التقييد بالحصر فى المخبر عنه .

(٢)(والمقيدفى نحو كان زيد قائما هو قائما لاكان) لأنه هو الدال على الحدث وكان تدل على الزمان دون الحدث فكأنك فى المثال قلت زيد قائم فى الزمان الماضى وقد اختار الرضى أن كان تدل على الحدث وأنها المسندة لزيد فى هذا المثال فمعنى كان زيد حصل شىء مالزيد وذكر الخبر بعد ذلك لبيان هذا الاجمال والمعنى الكامل للمثال على ذلك شىء ما ثبت لزيد فى الزمن الماضى مبين بالانطلاق فيكون منطلقا هو القيد لا كان وكل هذا تكلف ظاهر .

(٣) (فلمانع من تربية الفائدة) مثل خوف انقضاء فرصة أوضيق مقام بضجر أو نحو ذلك ولا يخفى أن ترك التقييد بذلك إنما يعد من وجوه البلاغة عند قيام القرينة وكذلك التقييد وإلا كان كل منهما متعينا فلا يكون علم المعانى موضع بحثه بل يكون ذلك لعلم النحو ومثال ترك التقييد لخوف انقضاء فرصة قول الصياد لآخر حبس الصيد فلا يقول له فى الشرك ليبادر بادراكه قبل فواته بالفرار أو موته حتف أنفه .

(٤) (وأما تقييده بالشرط فلاعتبارات . . .) يريد تقييد المسند

أدواته من التفصيل وقد بين ذلك فى علم النحو ولكن لابد من النظر هنا فى إن واذ ولوأما إن واذا فهما للشرط فى الاستقبال لكنهما يفترقان فى شيء[١] وهو أن الأصل فى إن أن لا يكون الشرط فيها مقطوعا بوقوعه كما تقول لصاحبك إن تكرمنى أكرمك وأنت لا تقطع بأنه يكرمك [٢]والأصل فى إذا أن يكون الشرط فيها مقطوعا بوقوعه كما تقول اذا زالت الشمس آتيك ولذلك كان الحكم النادر موقعا لان لأن النادر غير مقطوع

بالشرط لأن الشرط قيد لحكم الجزاء كالمفعول وغيره فقولك إن جئتنى أكرمك بمنزلة أكرمك وقت مجيئك وهكذا ولا يخفى أن تلك الاعتبارات المبينة فى علم النحو اعتبارات نحوية وليست من الاعتبارات التى يصح أن تعد وجها من وجوه البلاغة إلا أن ينظر الى دلالة هذه الحروف على تعليق الجزاء بالشرط فى أخصر عبارة نظير ما مر فى حروف العطف فيكون وجها ضعيفا من وجوه البلاغة .

(١) (وهو أن الأصل فى إن ألا يكون الشرط فيها مقطوعا بوقوعه) وذلك بأن يكون مترددا فى وقوعه أو مظنونا عدم وقوعه بخلاف ما اذا كان مقطوعا بعدم وقوعه لاستحالته فلا تستعمل فيه إن ولا اذا إلا لنكتة على ما سيأتى فى قوله تعالى (قل إن كان للرحمن ولد) ومثل إن فى دلالتها على ذلك سائر أدوات الشرط .

(٢) (والأصل فى اذا أن يكون الشرط فيها مقطوعا بوقوعه) وقد يكون مظنونا لامقطوعا به فلها حالتان فى هذا كما أن إن لها حالتاها فيما سبق وكل منهما يدل على ذلك بأصل الوضع ولكنها دلالة زائدة على المعنى الأصلي لجملة الشرط وهو مطلق التعليق فصح أن يعد مراعاة هذا فيهما وجها من وجوه البلاغة لا سيما ما يأتى من استعمال كل منهما في مقام الأخرى .

به فى غالب الأمر وغلب لفظ الماضى مع إذا لكونه أقرب الى القطع بالوقوع (١) نظرا الى اللفظ (٢) قال الله تعالى (فاذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه وإن تصبهم سيئة يطيروا بموسى ومن معه) أتي فى جانب الحسنة بلفظ إذا لأن المراد بالحسنة الحسنة المطلقة التى حصولها مقطوع به ولذلك عرفت تعريف الجنس وجوز السكاكى أن يكون تعريفها للعهد وقال وهذا أقضى لحق البلاغة (٣) وفيه نظر وأتى فى جانب السيئة بلفظ إن لأن السيئة نادرة بالنسبة الى الحسنة المطلقة (٤) ولذلك نكرت ومنه قوله تعالى (واذا أذقنا الناس رحمة فرحوا بها وإن تصبهم سيئة بماقدمت أيديهم اذا هم يقنطون) أتى باذا فى جانب الرحمة وأما تنكيرها فجعله السكاكى

(٣) (نظراً الى اللفظ) إنما كان هذا نظراً الى اللفظ لأن الماضى ينقل معها الى معنى الاستقبال .

(٤) (قال الله تعالى فاذا جاءتهم الحسنة . . .) هذا يرد فى كلام الله تعالى وإن كان لايتصور منه جزم ولا ظن ولا شك لأنه وارد على أساليب كلامهم فيأتي فى هذا على ماينبغى أن يعتبر فيه علي فرض أنه لمخلوق يجوز عليه التردد والجزم .

(٥) (وفيه نظر) قال السبكى وجهه أنه قرر أن المراد الحسنة المطلقة فكيف يجعلها للعهد وهو ينافى الاطلاق ثم أجاب عنه بأنه يريد العهد الذهنى لاالخارجي والعهد الذهنى جنسى أيضا فلا ينافى الاطلاق وإنما كان العهد أقضى لحق البلاغة لأن المعهود أقرب الى التحقق من الجنس الذى لا عهد فيه .

(٦) (ولذلك نكرت) لأن التنكير يفيد التقليل لدلالته على الوحدة بخلاف أل الجنسية .

للنوعية نظرا الى لفظ الاذاقة (١) وجعله للتقليل نظرا الى لفظ الاذاقة كما قال أقرب وأما قوله تعالى (واذا مس الناس ضر) بلفظ اذا مع الضر فللنظر الى لفظ المس والى تنكير الضر المفيد فى المقام التوبيخى القصد الى اليسير من الضر والى الناس المستحقين أن يلحقهم كل ضرر وللتنبيه على أن مساس قدر يسير من الضر لأمثال هؤلاء حقه أن يكون فى حكم المقطوع به وأماقوله تعالى (واذا مسه الشر فذو دعاء عريض) بعد قوله عز وجل (واذا أنعمنا على الانسان أعرض ونأى بجانبه) أى أعرض عن شكر الله وذهب بنفسه وتكبر وتعظم فالذى تقتضيه البلاغة أن يكون الضمير فى مسه للمعرض المتكبر ويكون لفظ اذا للتنبيه على أن مثله يحق أن يكون ابتلاؤه بالشر مقطوعا به .

قال الزمخشرى وللجهل بموقع إن واذا يزيغ كثيرمن الخاصة عن الصواب فيغلطون ألا ترى الى عبد الرحمن بن حسان كيف أخطأ بهما الموقع فى قوله يخاطب بعض الولاة وقد سأله حاجة فلم يقضها ثم شفع له فيها فقضاها .

(٢) ذممت ولم تحمد وأدركت حاجتى   تولى سواكم أجرها واصطناعها

(١) (وجعله للتقليل نظراً الى لفظ الاذاقة كما قال أقرب) هذا كما ذكره السبكى ينافى ماسبق فى الآية الأولى من أن إطلاق الحسنة المفيد للتكثير هو المناسب لاذا فعلى هذا لا يكون التقليل هنا فى الرحمة مناسبا لها وقد اختار أن الاتيان باذا وإن فى الآيتين لمادة كل من الحسنة والرحمة والسيئة ولا شأن للتعريف والتنكير فيهما .

(٢) (ذممت ولم تحمد وأدركت حاجتى . الأبيات) ذممت ولم تحمد على الخطاب والبناء للمفعول وأدركت على التكلم والبناء للفاعل وقد أجيب عما اعترض به عليه بأنه يقصد إثبات حث نفسه له على الخير

أبى لك كسب الحمد رأى مقصر   ونفس أضاق الله بالخير باعهـــا
اذا هى حثته على الخـــير مرة   عصاها وإن همت بشر أطاعهـــا

فلو عكس لأصاب .

[(١)]وقد تستعمل إن فى مقام القطع بوقوع الشرط لنكتة [(٢)] كالتجاهل لاستدعاء المقام إياه وكعدم جزم المخاطب [(٣)] كقولك لمن يكذبك فيما

وأنه مع ذلك يعصيها وهو أبلغ فى الذم وكذلك فى همها بالشر يريد أنه يبادر اليه بمجرد توهمها له وهو أبلغ فى الذم أيضا .

(١) (وقد تستعمل إن فى مقام القطع بوقوع الشرط) وقد تستعمل أيضا فى مقام القطع بعدم وقوعه فيفرض معها وقوعه لغرض من الأغراض كالتبكيت وإلزام الخصم والمبالغة وغير ذلك نحو قوله تعالى (قل إن كان للرحمن ولد فأنا أول العابدين) وقد تستعمل اذا فى مقام الشك للاشعار بأن الشك فى الشرط لا ينبغى أن يكون كقولك لمن قال لا أدرى هل يتفضل على الأمير بهذا النوال أو لا - اذا تفضل عليك كيف يكون شكرك - للاشعار بأن الأمير لا ينبغى الشك فى تفضله وقد تستعمل فى ذلك أيضا لتغليب المتصف بالشرط على غير المتصف به ولكن استعمال اذا فى مقام الشك نادر بخلاف استعمال إن فى مقام الجزم .

(٢) (كالتجاهل لاستدعاء المقام إياه) كما اذا سئل خادم عن سيده هل هو فى الدار وهو يعلم أنه فيها فيقول إن كان فيها أخبرك فيتجاهل خوفا من سيده .

(٣) (كقولك لمن يكذبك) أى لمن يجوز كذبك لأن المقام فى عدم جزم المخاطب .

تخبر إن صـدقت فقل لى ماذا تفعل (١) وكتنزيله منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العـلم كما تقول لمن يؤذى أباه إن كان أباك فلا تؤذه وكالتوبيخ علي الشرط وتصوير أن المقام لاشتماله على مايقلعه عن أصله لا يصلح إلا لفرضه كما يفرض المحال لغرض كقوله تعـالى (أفنضرب عنكم الذكر صفحا إن كنتم قوما مسرفين) فيمن قرأ إن بالـكسر لقصد التوبيخ والتجهيل فى ارتكاب الاسراف وتصوير أن الاسراف من العاقل فى هـذا المقام واجب الانتفاء حقيق أن لا يكون ثبوته له إلا على مجرد الفرض (٢) وكتغليب غير المتصف بالشرط على المتصف به ومجىء قوله تعالى (وإن كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا) بان يحتمل أن يكون للتوبيخ على الريبة لاشتمال المقام على مايقلعها عن أصلها (٣) ويحتمل أن يكون

---

(١) (وكتنزيله منزلة الجاهل) يريد تنزيل المخاطب العـالم بوقوع الشرط منزلة الجاهل به أى الشاك فيـه فشك المخاطب هنـا غير حقيقى بخلاف ماقبله .

(٢)(وكتغليب غير المتصف بالشرط على المتصف به) يعنى تغليب المشـكوك فى اتصافه به علي المجزوم باتصافه به لا تغليب المجزوم بعـدم اتصافه به على المجزوم باتصافه به لأن كلا منهما ليس هو المقام الأصلى لان والمراد تغليب مقامها الأصلى على غيره .

(٣) (ويحتمل أن يكون لتغليب غير المرتابين . . .) لا يخفى أن التغليب كما قال السبكى أن تجمع بين ماتقتضيه الكلمة وغيره وهنا جمع فى فعل الشرط بين مرتاب يقينا وغير مرتاب يقينا وكل منهما غير ماتستعمل فيـه إن فالوجه أن يجعل التغليب بأن يدعى أن بعض المخاطبين كانت حالته حال من يشك الانسان فى أن عنـده ريبا أولا كالمنافقين وبعضهم بخلاف ذلك فغلب المشكوك فى ريبه على خلافه وجرى أسلوب القرآن

لتغليب غير المرتابين من المخاطبين على المرتابين منهم فانه كان فيهم من يعرف الحق وإنما ينكر عنادا وكذلك قوله تعالى (إن كنتم فى ريب من البعث).

(١) والتغليب باب واسع يجرى (٢) فى فنون كثيرة كقوله تعالى (لنخرجنك ياشعيب والذين آمنوا معك من قريتنا أولتعودن فى ملتنا) أدخل شعيب عليه السلام فى لتعودن فى ملتنا بحكم التغليب إذلم يكن شعيب فى ملتهم أصلا ومثله قوله تعالى (إن عدنا فى ملتكم) وكقوله تعالى (وكانت من القانتين) (٣) عدت الأنثى من الذكور بحكم التغليب على ذلك وإن كان الله تعالى لايتصور الشك فى حقه.

(١) (والتغليب باب واسع) التغليب أمر لفظى معدود فى المحسنات البديعية فلا معنى لذكره هنا وقد عرفوه بأنه إعطاء أحد المتصاحبين أو المتشابهين حكم الآخر بأن يجعل الآخر موافقا له فى الهيئة أو المادة فالأول كقوله تعالى (وكانت من القانتين) والثانى نحو الأبوين للأب والأم والقمرين للشمس والقمر، وجميع باب التغليب من المجاز المرسل وعلاقته ترجع إلى علاقة المجاورة ويصح أن يكون من قبيل عموم المجاز على أن يراد بقوله (وكانت من القانتين) الذوات المتصفة بالقنوت وهكذا ويكون للتغليب بهذا ارتباط بفن البيان أيضا.

(٢) (فى فنون كثيرة) أى أساليب من الكلام لاعتبارات وأحوال مختلفة.

(٣) (عدت الأنثى من الذكور بحكم التغليب) هذا على جعل من فى الآية تبعيضية ويجوز أن تجعل ابتدائية ويكون المراد بالقانتين آباؤها الأولون من إبراهيم وإسحق ويعقوب وغيرهم فلا يكون ذلك من التغليب ولكن الأول أبلغ لما فى التغليب من نكتة الإشعار بأن مريم بلغت فى طاعتها مبلغ أولئك الرجال القانتين حتى عدت منهم.

وكقوله تعالى (فسجدوا إلا إبليس) عد إبليس من الملائكة بحكم التغليب وكقوله تعالى (بل أنتم قوم تجهلون) بتاء الخطاب (١) غلب جانب أنتم على جانب قوم ومثله (وماربك بغافل عما تعملون) (٢) فيمن قرأ بالتاء وكذا قوله تعالى (يأيها الناس اعبدوا ربكم الذى خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون) غلب المخاطبون فى قوله (لعلكم تتقون) على الغائبين فى اللفظ والمعنى على إرادتهما جميعا لأن لعل متعلقة بخلقكم لا باعبدوا وهذا من غوامض التغليب وكقوله تعالى (وجعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الأنعام أزواجا يذرؤكم فيه) فان الخطاب فيه شامل للعقلاء والأنعام فغلب فيه المخاطبون على الغيب (٣) والعقلاء على الأنعام وقوله تعالى (يذرؤكم فيه) أى يبثكم ويكثركم فى هذا التدبير وهو أن جعل للناس والأنعام أزواجا حتى كان بين ذكورهم وإناثهم التوالد والتناسل فجعل هذا التدبير كالمنبع والمعدن للبث والتكثير ولذلك قيل يذرؤكم فيه ولم يقل به كما فى قوله تعالى (ولكم فى القصاص حياة)

(١) (غلب جانب أنتم على جانب قوم) وقيل إن مافى الآية التفات من الغيبة إلى الخطاب وقد رد بأن الخطاب فيه مسبوق بخطاب مثله فلم يجر على خلاف سياقه .

(٢) (فيمن قرأ بالتاء) وهذا فى آية سورة هود (ولله غيب السموات والأرض وإليه يرجع الأمر كله فاعبده وتوكل عليه وما ربك بغافل عما تعملون) فغلب فيها خطاب النبي على من يشملهم الكلام ممن ورد ذكرهم قبل هذه الآية فى قوله تعالى (وقل للذين لا يؤمنون اعملوا على مكانتكم إنا عاملون . وانتظروا إنا منتظرون) .

(٣) (والعقلاء على الأنعام) وهذا فى التعبير بضمير جمع الذكور والأفصح الافراد فى جماعة غير العقلاء .

واعلم أنه لما كانت هاتان الكلمتان لتعليق أمر بغيره أعنى الجزاء بالشرط (١) فى الاستقبال امتنع فى كل واحدة من جملتيهما الثبوت وفى أفعالهما المضى أعنى أن يكون كلتا الجملتين أو إحداهما اسمية أو كلا الفعلين أو أحدهما ماضيا (٢) ولا يخالف ذلك لفظا نحو إن أكرمتنى أكرمتك وإن أكرمتنى أكرمك وإن تكرمنى أكرمتك وإن تكرمنى فأنت مكرم وإن أكرمتنى الآن فقد أكرمتك أمس إلا لنكتة ما (٣) مثل إبراز غير الحاصل فى صورة الحاصل إما لقوة الاسباب المتآخذة فى وقوعه

---

(١) (فى الاستقبال) جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره كائنين فى الاستقبال على أنه حال مما قبله ولا يتعلق بتعليق لانه فى الحال لا فى الاستقبال .

(٢) (ولا يخالف ذلك لفظا . . .) يعنى أن هذه المخالفة فى اللفظ فقط والمعنى على الاستقبال فاذا قيل إن أكرمتنى الآن فقد أكرمتك أمس فالمعنى إن تعتد باكرامك إياى الآن أعتد باكرامى إياك أمس وكذا قوله تعالي (وإن يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك) جواب الشرط فيه محذوف تقديره فاصبر .

وقد تستعمل إن فى الماضى لفظا ومعنى قياسا مطردا مع كان نحو قوله تعالى (إن كنت قلته فقد علمته) وقليلا فى غير ذلك كقول أبي العلاء :

فياوطنى إن فاتنى بك سابق ... من الدهر فلينعم لساكنك البال

وقد تستعمل اذا للماضى نحو قوله تعالى (حتى اذا ساوى بين الصدفين قال انفخوا حتى اذا جعله نارا قال آتونى أفرغ عليه قطرا) واستعمال كل منهما فى هذا استعمال لغوى لا يحتاج الى نكتة مما ذكره فى استعمالها للماضى فى اللفظ فقط .

(٣) (مثل إبراز غير الحاصل فى صورة الحاصل) هذه هى النكتة العامة لهذا الاستعمال ومابعدها من قوة الأسباب وغيرها علل وفروع لها

كقولك إن اشترينا كذا حال انعقاد الأسباب فى ذلك وإما لأن ما هو للوقوع كالواقع كقولك إن مت كان كذا وكذا كما سبق (١) وإما للتفاؤل وإما لاظهار الرغبة فى وقوعه نحو إن ظفرت بحسن العاقبة فهو المرام فان الطالب اذا تبالغت رغبته فى حصول أمر يكثر تصوره إياه فربما يخيل اليه حاصلا (٢) وعليه قوله تعالى (ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء إن أردن تحصنا) وقد يقوى هذا التخيل عند الطالب حتى اذا وجد حكم الحس بخلاف حكمه غلطه تارة واستخرج له محملا أخرى وعليه قول أبى العلاء المعرى .

(٣) ماسرت إلا وطيف منك يصحبنى   سرى أمامى وتأويبا على أثرى

يقول لكثرة ما ناجيت نفسى بك انتقشت فى خيالى فأعدك بين يدى مغلطا للبصر بعلة الظلام اذا لم يدركك ليلا أمامى وأعدك خلفى اذا لم يتيسر لى تغليطه حين لا يدركك بين يدى نهارا وإما لنحو ذلك (٤) قال السكاكى أو للتعريض كما فى قوله تعالى (لئن أشركت ليحبطن عملك)

---

(١) (وإما للتفاؤل وإما لاظهار الرغبة فى وقوعه) التفاؤل للسامع وهو ذكر ما يسره والرغبة من المتكلم والمثال المذكور يصلح لكل منهما .

(٢) (وعليه قوله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم . . .) ومعنى إظهار الرغبة فى حقه تعالى إظهار كمال رضاه أو إظهار كون الشىء مرغوبا فى ذاته لتنزهه تعالى عن الرغبة .

(٣) (ما سرت إلا وطيف منك يصحبنى . البيت) الطيف الخيال والتأويب السير نهارا مشتق من الأوب لأن الغالب أنهم يسيرون ليلا ويأتون إلى منازلهم نهارا .

(٤) (قال السكاكى أو للتعريض) هذا مما ذكره السكاكى فى الأسباب المذكورة لابراز غير الحاصل فى صورة الحاصل وإنما أضافه وحده له

وقوله تعالى (ولئن اتبعت أهواءهم من بعد ما جاءك من العلم إنك اذا لمن الظالمين) وقوله تعالى (فان زللتم من بعد ماجاءتكم البينات) (١) ونظيره فى التعريض قوله (ومالى لا أعبد الذى فطرنى وإليه ترجعون) المرادومالكم لاتعبدون الذى فطركم والمنبه عليه ترجعون وقوله تعالى (أأتخذ من دونه آلهة إن يردن الرحمن بضر لاتغن عنى شفاعتهم شيئا ولا ينقذون إني اذا لفى ضلال مبين) إذ المراد أتتخذون من دونه آلهة إن يردكم الرحمن بضر لا تغن عنكم شفاعتهم شيئا ولا ينقذونكم إنكم اذا لفى ضلال مبين ولذلك قيل آمنت بربكم دون ربى وأتبعه فاسمعون (١) ووجه حسنه تطلب إسماع المخاطبين الذين هم أعداء المسمع الحق على وجه لا يورثهم مزيد غضب وهو ترك التصريح بنسبتهم الى الباطل ومواجهتهم بذلك ويعين على قبوله لكونه أدخل فى إمحاض النصح لهم حيث لا يريد لهم إلا ما يريد لنفسه ومن هذا القبيل قوله تعالى (قل لا تسألون عما أجرمنا ولا نسأل عما تعملون) فان حق النسق من حيث الظاهر قل لا تسألون

لأن التعريض يحصل فى ذلك ولو عبر بالمضارع بدل الماضى فلا يصلح نكتة للتعبير بالماضى دونه وقيل إن ذكر المضارع في ذلك لا يفيد التعريض لكونه على أصله والحق أنه يفيده لأن التعريض فى ذلك مبناه على نسبة الفعل فيه لمن لا يصح وقوعه منه .

(١) (ونظيره فى التعريض قوله ومالى لا أعبد . . .) قد جعله فيما سبق من الالتفات والحق أنه كما هنا من التعريض .

(٢) (ووجه حسنه . . .) أى حسن هذا التعريض فى قوله (ومالى لا أعبد الذى فطرنى) ونحوه بخلاف التعريض فى قوله (لئن أشركت ليحبطن عملك) لأن المقصود منه نسبة الحبط اليهم على وجه أبلغ من التصريح بنسبته اليهم .

عما عملنا ولا نسأل عما تجرمون وكذا ماقبله (وإنا أو إياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين) قال السكاكى رحمه الله وهذا النوع من الكلام يسمى المنصف ومما يتصل بما ذكرناه أن الزمخشرى قدر قوله تعالى (وودوا لو تكفرون) عطفا على جواب الشرط فى قوله تعالى (إن يثقفوكم يكونوا لكم أعداء ويبسطوا اليكم أيديهم وألسنتهم بالسوء وودوا لو تكفرون) وقال الماضى وإن كان يجرى فى باب الشرط مجرى المضارع فى علم الاعراب فان فيه نكتة كأنه قيل وودوا قبل كل شىء كفركم وارتدادكم يعنى أنهم يريدون أن يلحقوا بكم مضار الدنيا والدين جميعا من قتل الأنفس وتمزيق الأعراض وردكم كفارا وردكم كفارا أسبق المضار عندهم وأولها لعلمهم أن الدين أعز عليكم من أرواحكم لأنكم بذالون لها دونه والعدو أهم شىء عنده أن يقصد أعز شىء عند صاحبه ، هذا كلامه وهو حسن دقيق لكن فى جعل وودوا لو تكفرون عطفا على جواب الشرط نظر لأن ودادتهم أن يرتدوا كفارا حاصلة وإن لم يظفروا بهم فلا يكون فى تقييدها بالشرط فائدة فالأولى أن يجعل قوله وودوا لو تكفرون عطفا على الجملة الشرطية كقوله تعالى وإن يقاتلوكم يولوكم الأدبار ثم لا ينصرون .

(١) وأما لو فهى للشرط فى الماضى مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم

---

(١) (وأما لو فهى للشرط فى الماضى . . .) يعنى أن العرب وضعت لو للدلالة على امتناع الجزاء وأن امتناعه ناشىء عن امتناع الشرط إما بجعل المتكلم وإما بغيره ولا يريد أن دلالتها على امتناع الشرط بالوضع وعلى امتناع الجواب باللزوم حتى يعترض عليه بأن الشرط سبب فى الجزاء ولا يلزم من انتفاء السبب انتفاء المسبب لجواز أن يكون له سبب آخر غير هذا السبب ، ثم إنه إذا كان معنى لو وضعا ذلك فانه يلزم منه العلم بامتناع الشرط لأجل العلم بامتناع الجواب فيكون لها بهذا معنيان أحدهما

انتفاء الجزاء كانتفاء الاكرام فى قولك لو جئتنى لأكرمتك ولذلك قيل هى (١) لامتناع الشيء لامتناع غيره ويلزم كون جملتيها فعليتين (٢) وكون الفعل ماضيا فدخولها على المضارع فى نحو قوله تعالى (لو يطيعكم

وضعى وهو الشائع فى القرآن والحديث وأشعار العرب كما قال الحماسى :

ولو طار ذو حافر قبلها　　لطارت ولكنه لم يطر

وكما قال أبو العلاء المعرى :

ولو دامت الدولات كانوا كغيرهم　　رعايا ولكن ما لهن دوام

وثانيهما عقلى وهو الذى اعتمد عليه علماء المنطق وقد شاع فى مقامات الاستدلال العقلى وعليه قوله تعالى (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) لأن الغرض منه الاستدلال بامتناع الفساد على امتناع تعدد الآلهة دون العكس .

وقيل إن لو قد تجيء لمجرد التعليق مثل إن ولا تدل على امتناع فى الشرط والجزاء كما فى قوله تعالى (ولو أن ما فى الأرض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله) لأنها لو دلت فيه على الامتناع لزم وجود نفاد كلمات الله وهو خلاف المقصود من الآية .

(١) (لامتناع الشيء لامتناع غيره) أى لامتناع الجزاء لامتناع الشرط لأن لو فى كلام العرب إنما تستعمل فى الشرط الذى لم يبق لجزائه سبب سواه فاذا حصل حصل واذا انتفى انتفى .

(٢) (وكون الفعل ماضيا) هذا مذهب الجمهور وذهب المبرد الى أنها قد تستعمل وضعا فى المستقبل فلا يلتمس لها فيه نكتة كقوله :

ولو تلتقى أصداؤنا بعد موتنا　　ومن دون رمسينا من الأرض سبسب

لظل صدى صوتى وإن كنت رمة　　لصوت صدى ليلى يهش ويطرب

فى كثير من الأمر لعنتم) (١) لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا كما فى قوله تعالى (الله يستهزىء بهم)(٢) بعد قوله (إنما نحن مستهزئون)وفي قوله تعالى (فويل لهم مما كتبت أيديهم وويل لهم مما يكسبون) ودخولها عليه فى نحو قوله تعالى (ولو ترى إذ المجرمون ناكسو رؤوسهم عند ربهم) وقوله تعالى (ولو ترى إذ الظالمون موقوفون عند ربهم) لتنزيله منزلة الماضى لصدوره عمن لاخلاف فى إخباره كما نزل (٣) يود منزلة ود فى قوله تعالى (ربما يود الذين كفروا) (٤) ويجوز أن يرد الغرض من لفظ ترى ويود الى استحضار صورة رؤية المجرمين ناكسى الرؤوس قائلين لما يقولون وصورة رؤية الظالمين موقوفين عند ربهم متقاولين

---

(١) (لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا) والمعنى فى الآية على هذا أن امتناع عنتهم بسبب امتناع استمراره على إطاعتهم .

(٢) (بعد قوله إنما نحن مستهزئون) إذ لم يقل الله مستهزىء بهم كما قالوا نحن مستهزئون فالعدول هنا عن اسم الفاعل الى المضارع وإنما عدل اليه مع أن الجملة الاسمية تفيد الاستمرار والثبوت لأن الاستمرار فى المضارع تجددي والمعنى عليه فى الآية أبلغ .

(٣) (كما نزل يود منزلة ود . . .) لأن مذهب ابن السراج وأبي علي أن الفعل الواقع بعد رب المكفوفة بما يجب أن يكون ماضيا وأجاز الجمهور وقوع المضارع والجملة الاسمية بعدها .

(٤) (ويجوز أن يرد الغرض من لفظ ترى ويود الى استحضار صورة . . .) الحق أن هذا إنما يكون فى حكاية الحال الماضية كما فى قوله تعالى (ونقلبهم ذات اليمين وذات الشمال) ولم يثبت فى كلامهم حكاية الحال المستقبلة كما هنا وقد قيل إن ما هنا من حكاية الحال الماضية أيضاً بعد تنزيل المضارع منزلة الماضى وهو تكلف ظاهر .

بتلك المقالات وصورة ودادة الكافرين لو أسلموا كما فى قوله تعالى: والله الذى أرسل الرياح فتثير سحابا فسقناه الى بلد ميت فأحيينا به الأرض بعد موتها) إذ قال فتثير سحابا استحضارا لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة من إثارة السحاب مسخرا بين السماء والأرض تبدو فى الأول كأنها قطع قطن منـدوف ثم تتضام متقابلة بين أطوار حتى يعدن ركاما وكقول تأبط شرا .

(١) ألا من مبلغ فتيان فهم ... بما لاقيت عند رحا بطان
بأنى قد لقيت الغول تهوى ... بسهب كالصحيفة صحصحان
فقلت لها كلانا نضو أرض ... أخو سفر فخلى لى مكانى
فشدت شدة نحوى فأهوت ... لها كفى بمصقول يمانى
فأضربها بلا دهش فخرت ... صريعا لليدين وللجران

إذ قال فأضربها ليصور لقومه الحالة التى تشجع فيها على ضرب الغول

---

(١) (ألا من مبلغ فتيان فهم . الأبيات) فهم قبيلة تأبط شرا، ورحا بطان أرض بالبادية ، وتهوى تسرع . والسهب بضم السين المستوى من الأرض فى سهولة . والصحصحان المستوى من الأرض صفة مؤكدة والنضو المهزول من كل شىء فعل بمعنى مفعول كأنه نضى وأخرج عن لحمه من جدبها ، وصريع فعيل يستوى فيه المذكر والمؤنث ، والجران فى الأصل مقدم عنق البعير من مذبحه إلى منحره .

وهذه أمثلة لهذه الحروف الثلاثة من الشعر العربي :

إذا امتحن الدنيا لبيب تكشفت ... له عن عدو فى ثياب صـــديق
إن يسمعوا الخير يخفوه وإن سمعوا ... شرا أذاعوا وإن لم يسمعوا كذبوا
إذا ما أتيت الأمر من غير بابه ... ضللت وإن تقصد الى الباب تهتدى
ولو لبس الحمـــار ثياب خـــز ... لقال الناس يالك من حمار

كأنه يبصرهم إياها ويتطلب منهم مشاهدتها تعجيبا من جراءته على كل هول وثباته عند كل شدة ومنه قوله تعالى (إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون) إذ قال كن فيكون دون كن فكان وكذا قوله تعالى (ومن يشرك بالله فكأنما خر من السماء فتخطفه الطير أو تهوى به الريح فى مكان سحيق) .

وأما تنكيره (١) فاما لارادة عدم الحصر والعهد كقولك زيد كاتب وعمرو شاعر وإما للتنبيه على ارتفاع شأنه (٢) أو انحطاطه على ما مر فى المسند اليه كقوله تعالى (هدى للمتقين) أى هدى لا يكتنه كنهه وأما تخصيصه بالاضافة أو الوصف (٣) فلتكون الفائدة أتم كما مر وأما تركه

---

(١) (فاما لارادة عدم الحصر والعهد) وذلك لأن تعريف المسند إن كان بأداة عهدية أو بمضمر أو اسم إشارة فهو معهود وإن كان بأداة جنسية أو بموصول أفاد الاستغراق المستلزم للحصر وقد لا يفيد التعريف شيئا منهما فيكون مثل التنكير ولكنه على خلاف الأصل فيه كما فى قول الشاعر :

إذا قبح البكاء على قتيل ... رأيت بكاءك الحسن الجميلا

(٢) (أو انحطاطه) كقول قيس بن جروة يخاطب عمرو بن هند :

غدرت بأمر كنت أنت دعوتنا ... إليه وبئس الشيمة الغدر بالعهد
وقد يترك الغدر الفتى وطعامه ... اذا هو أمسى حلبة من دم الفصد

(٣) (فلتكون الفائدة أتم كما مر) من إن زيادة الخصوص توجب تمام الفائدة ثم إن جميع ماذكر من أغراض الاضافة والوصف فى المسند إليه ياتى هنا ومن أمثلة ذلك :

حمى الحديد عليهم فكأنه ... ومضان برق أو شعاع شموس
وكنت امرءا لا أسمع الدهر سبة ... أسب بها إلا كشفت غطاءها

تخصيصه بهما (١) فظاهر مما سبق .

(٢) وأما تعريفه فلإفادة السامع إما حكما على أمر معلوم له بطريق من طرق التعريف بأمر آخر معلوم له كذلك (٣) وإما لازم حكم بين أمرين كذلك . تفسير هذا أنه قد يكون للشيء صفتان من صفات التعريف (٤) ويكون السامع عالما باتصافه بإحداهما دون الأخرى فإذا أردت أن تخبره بأنه متصف بالأخرى تعمد الى اللفظ الدال على الأولى وتجعله مبتدأ وتعمد الى اللفظ الدال على الثانية وتجعله خبرا فتفيد السامع ما كان يجهله من اتصافه بالثانية كما اذا كان للسامع أخ يسمى زيدا وهو يعرفه

(١) (فظاهر مما سبق) أي في ترك تقييد المسند المانع من تربية الفائدة كقصد الإخفاء على السامعين ونحو ذلك .

(٢) (وأما تعريفه فلإفادة السامع إما حكما على أمر معلوم . . .) وهذا لأنه يجب تعريف المسند إليه عند تعريف المسند في الجملة الخبرية وأما قول القطامي (ولا يك موقف منك الوداعا) فعلى القلب كما سبق ثم إنه لا يلزم من علم السامع لكل من المسند والمسند اليه باحدى طرق التعريف أن يكون هـذا إخبارا بمعلوم له لأن المراد أنه يعلم كلا منهما ويجهل إسناد أحدهما الى الآخر .

(٣) (وإما لازم حكم بين أمرين كذلك) يعني بهذا ماسماه فيما سبق لازم فائدة الخبر وهذا عند علم المخاطب بالحكم كأن تقول الذي مدحك أمس في غيبتك أنت المادح لي أمس .

(٤) (ويكون السامع عالما باتصافه باحـداهما دون الأخرى) أي مع علمـه بكل منهما في ذاته كما هو أصل الموضوع من علم السامع بكل من المسند إليه والمسند .

بعينه واسمه (١) ولكن لا يعرف أنه أخوه وأردت أن تعرفه أنه أخوه فتقول له زيد أخوك سواء عرف أن له أخا ولم يعرف أن زيدا أخوه (٢) أو لم يعرف أن له أخا أصلا وإن عرف أن له أخا فى الجملة وأردت أن تعينه عنده قلت أخوك زيد أما اذا لم يعرف أن له أخا أصلا فلا يقال ذلك لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب أصلا (٣) فظهر الفرق بين قولنا زيد أخوك وقولنا أخوك زيد ، وكذا اذا عرف السامع إنسانا يسمى زيدا بعينه واسمه وعرف أنه كان من إنسان انطلاق ولم يعرف أنه كان من زيد أو غيره (٤) فأردت أن تعرفه أن زيدا هو ذلك المنطلق

---

(١) (ولكن لا يعرف أنه أخوه) ولابد أن يكون مع هذا عارفا بأن له أخا كما هو أصل موضوع المسألة .

(٢) (أولم يعرف أن له أخا أصلا) اعترض السبكى على هذا بأنه اذا لم يعرف أن له أخا أصلا لم يكن معلوما عنده باحدى طرق التعريف فيكون خارجا عن أصل موضوع المسألة وهو اعتراض صحيح وإنما يقال فى هذا زيد أخ لك بالتنكير لأن المقام له لا للتعريف .

(٣) (فظهر الفرق بين قولنا زيد أخوك وقولنا أخوك زيد) فكل منهما يقال فى مقام لا يقال فيه الآخر ويكون واجبا فيه بلاغة وإن لم يكن واجبا عقلا لحصول المقصود من الاخبار مع التقديم والتأخير ولهذا اختلف النحويون فى هذا ونحوه لأنهم لا ينظرون الى مثل هذه الاعتبارات والمشهور عندهم أن الاول هو المبتدأ وقيل إن المبتدأ أعرفهما وقيل إنه المعلوم عند المخاطب والمجهول خبر وقيل إنه الاسم والوصف خبر وقيل إن كلا منهما صالح للابتدائية والخبرية وهو قول أبى على وظاهر قول سيبويه فى باب كان .

(٤) (فأردت أن تعرفه أن زيدا هو ذاك المنطلق . . .) فأل هنا للعهد

فتقول زيد المنطلق (١) وإن أردت أن تعرفه أن ذلك المنطلق هو زيدا قلت المنطلق زيد وكذا اذا عرف السامع إنسانا يسمى زيدا بعينه واسمه وهو يعرف معنى جنس المنطلق وأردت أن تعرفه أن زيدا متصف به فتقول زيد المنطلق وإن أردت أن تعين عنده جنس المنطلق قلت المنطلق زيد . لا يقال زيد دال على الذات فهو متعين الابتداء تقدم أو تأخر والمنطلق دال على أمر نسبي فهو متعين للخبرية تقدم أو تأخر لأنا نقول المنطلق لا يجعل مبتدءا إلا بمعنى الشخص الذى له الانطلاق وإنه بهذا المعنى لا يجب أن يكون خبرا وزيد لا يجعل خبرا إلا بمعنى صاحب اسم زيد وإنه بهذا المعنى لا يجب أن يكون مبتدءا .

(٢) ثم التعريف بلام الجنس قد لا يفيد قصر المعرف على ما حكم عليه به كقول الخنساء :

وفيما سيأتي للجنس كما صرح به .

(١) (وإن أردت أن تعرفه أن ذلك المنطلق هو زيد . . .) بأن كان يعرف ذات المنطلق ولا يعرف أنه زيد فكل من المثالين يقال فى اعتبار خاص به كما هى القاعدة السابقة ولا يقالان فى اعتبار واحد كما هو ظاهره .

ومما يتبين الفرق فيه جليا فى ذلك قول العرب ليس الطيب إلا المسك وقول جرير :

ألستم خير من ركب المطايا   وأندى العالمين بطون راح

فلو قيل فى ذلك ليس المسك إلا الطيب وأليس خير من ركب المطايا إياكم لتغير المعنى تغيرا واضحا .

(٢) (ثم التعريف بلام الجنس . . .) يعنى فى المسند كما هو أصل المسألة وإن كان التعريف بلام الجنس فى المسند إليه كذلك .

بعينه واسمه(١) ولكن لا يعرف أنه أخوه وأردت أن تعرفه أنه أخوه فتقول له زيد أخوك سواء عرف أن له أخا ولم يعرف أن زيدا أخوه (٢) أولم يعرف أن له أخا أصلا وإن عرف أن له أخا فى الجملة وأردت أن تعينه عنده قلت أخوك زيد أما اذا لم يعرف أن له أخا أصلا فلا يقال ذلك لامتناع الحكم بالتعيين على من لا يعرفه المخاطب أصلا (٣) فظهر الفرق بين قولنا زيد أخوك وقولنا أخوك زيد ، وكذا اذا عرف السامع إنسانا يسمى زيدا بعينه واسمه وعرف أنه كان من إنسان انطلاق ولم يعرف أنه كان من زيد أو غيره (٤) فأردت أن تعرفه أن زيدا هو ذلك المنطلق

---

(١) (ولكن لا يعرف أنه أخوه) ولابد أن يكون مع هذا عارفا بأن له أخا كما هو أصل موضوع المسألة .

(٢) (أولم يعرف أن له أخا أصلا) اعترض السبكى على هذا بأنه اذا لم يعرف أن له أخا أصلا لم يكن معلوما عنده باحدى طرق التعريف فيكون خارجا عن أصل موضوع المسألة وهو اعتراض صحيح وإنما يقال فى هذا زيد أخ لك بالتنكير لأن المقام له لا للتعريف .

(٣) (فظهر الفرق بين قولنا زيد أخوك وقولنا أخوك زيد) فكل منهما يقال فى مقام لا يقال فيه الآخر ويكون واجبا فيه بلاغة وإن لم يكن واجبا عقلا لحصول المقصود من الاخبار مع التقديم والتأخير ولهذا اختلف النحويون فى هذا ونحوه لأنهم لا ينظرون الى مثل هذه الاعتبارات والمشهور عندهم أن الاول هو المبتدأ وقيل إن المبتدأ أعرفهما وقيل إنه المعلوم عند المخاطب والمجهول خبر وقيل إنه الاسم والوصف خبر وقيل إن كلا منهما صالح للابتدائية والخبرية وهو قول أبى على وظاهر قول سيبويه فى باب كان .

(٤) (فأردت أن تعرفه أن زيدا هو ذلك المنطلق . . .) فأل هنا للعهد

فتقول زيد المنطلق (١) وإن أردت أن تعرفه أن ذلك المنطلق هو زيدا قلت المنطلق زيد وكذا اذا عرف السامع إنسانا يسمى زيدا بعينه واسمه وهو يعرف معنى جنس المنطلق وأردت أن تعرفه أن زيدا متصف به فتقول زيد المنطلق وإن أردت أن تعين عنده جنس المنطلق قلت المنطلق زيد . لا يقال زيد دال على الذات فهو متعين للابتداء تقدم أو تأخر والمنطلق دال على أمر نسبي فهو متعين للخبرية تقدم أو تأخر لأنا نقول المنطلق لا يجعل مبتدءا إلا بمعنى الشخص الذى له الانطلاق وإنه بهذا المعنى لا يجب أن يكون خبرا وزيد لا يجعل خبرا إلا بمعنى صاحب اسم زيد وإنه بهذا المعنى لا يجب أن يكون مبتدءا .

(٢) ثم التعريف بلام الجنس قد لا يفيد قصر المعرف على ما حكم عليه به كقول الخنساء :

وفيما سيأتي للجنس كما صرح به .

(١) (وإن أردت أن تعرفه أن ذلك المنطلق هو زيد . . .) بأن كان يعرف ذات المنطلق ولا يعرف أنه زيد فكل من المثالين يقال فى اعتبار خاص به كما هى القاعدة السابقة ولا يقالان فى اعتبار واحد كما هو ظاهره .

ومما يتبين الفرق فيه جليا فى ذلك قول العرب ليس الطيب إلا المسك وقول جرير :

ألستم خير من ركب المطايا وأندى العالمين بطون راح

فلو قيل فى ذلك ليس المسك إلا الطيب وأليس خير من ركب المطايا إياكم لتغير المعنى تغيرا واضحا .

(٢) (ثم التعريف بلام الجنس . . .) يعنى فى المسند كما هو أصل المسألة وإن كان التعريف بلام الجنس فى المسند إليه كذلك .

(١) اذا قبح البكاء على قتيل رأيت بكاءك الحسن الجميلا

وقد يفيد قصره إما تحقيقا كقولك زيد الأمير اذا لم يكن أمير سواه وإما مبالغة لكمال معناه فى المحكوم عليه كقولك عمرو الشجاع أى الكامل فى الشجاعة فتخرج الكلام فى صورة توهم أن الشجاعة لم توجد إلا فيه لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال .

ثم المقصور قد يكون نفس الجنس مطلقا أى من غير اعتبار تقييده بشىء كما مر وقد يكون الجنس باعتبار تقييده بظرف أو غيره كقولك هو الوفى حين لا تظن نفس بنفس خيرا فان المقصور هو الوفاء فى هذا الوقت لا الوفاء مطلقا (٢) وكقول الأعشى :

هو الواهب المائة المصطفا ة إما مخاضا وإما عشارا

فانه قصر هبة المائة من الابل فى إحدى الحالتين لا هبتها مطلقا ولا الهبة مطلقا ، وهذه الوجوه الثلاثة أعنى العهد والجنس للقصر تحقيقا

---

(١) (إذا قبح البكاء على قتيل . البيت) أى على أى قتيل كان بقرينة المقام وإن كانت النكرة فى سياق الاثبات لا تعم ، وإنما لم يكن التعريف هنا للقصر لأن هذا الكلام للرد على من يتوهم أن البكاء على هذا المرثى قبيح كغيره فيكون باخراجه من القبح الى الحسن وإنما يصح القصر إذا كان الكلام للرد على من يسلم حسن البكاء على المرثي ولكنه يدعى أن بكاء غيره حسن أيضا وهذا لا يلائمه أول البيت ، وفائدة التعريف هنا ادعاء أن حسن ذلك البكاء معلوم لأن أل الجنسية يشار بها الى هذا .

(٢) (كقول الأعشى : هو الواهب . البيت) هو أعشى قيس والمخاض بفتح الميم الحوامل من النوق لا واحد له من لفظه ، والعشار بكسر العين جمع عشراء كنفساء وهى من النوق كالنفساء من النساء أو التى مضى لحملها عشرة أشهر .

والجنس للقصر مبالغة تمنع جواز العطف بالفاء ونحوها على ما حكم عليه بالمعرف بخلاف المنكر فلا يقال زيد المنطلق وعمرو ولا زيد الأمير وعمرو ولا زيد الشجاع وعمرو .

(١) وأما كونه جملة فاما لارادة تقوى الحكم بنفس التركيب كما سبق وإما لكونه سببيا وقد تقدم بيان ذلك ، (٢) وفعليتها لافادة التجدد واسميتها لافادة الثبوت فان من شأن الفعلية أن تدل على التجدد ومن شأن الاسمية أن تدل على الثبوت وعليهما قول رب العزة (واذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا إنا معكم) وقوله تعالى (قالوا سلاما

(١) (وأما كونه جملة فاما لارادة تقوى الحكم . . .) نكتة تقوي الحكم نكتة بيانية ولها مقاماتها السابقة فى نحو قولهم هو يعطي الجزيل وغيره مما سبق وأما كون المعنى سببيا فنكتة نحوية لا معنى لذكرها هنا وقد اعترض الحصر فى النكتتين بأن خبر ضمير الشأن جملة وليس للسببية ولا لتقوى الحكم وأجيب عن هذا بأن جملة الخبر فى ضمير الشأن فى حكم المفرد لأنها مفسرة له وقيل إنها تفيد التقوى أيضا لما فيها من البيان بعد الابهام .

(٢) (وفعليتها لافادة التجدد واسميتها لافادة الثبوت . . .) هذا كما قال السبكى استطراد فى فعلية الجملة واسميتها مسندة أو غير مسندة وهو كما لا يخفى خلاف ظاهر سياقه ولكن ماذكره من الأمثلة يؤيده لأن اسمية الجملة المسندة مثل زيد أبوه منطلق وفعليتها مثل زيد قام وشرطيتها مثل زيد إن تلقه يكرمك ولو أنه مثل بهذا لجرى سياقه على ظاهره ولم يتكرر مع ما سبق له فى كون المسند فعلا أو اسما لأن ما هنا يكون فى بيان نكتة كون المسند جملة فعلية أو اسمية بخلاف ما هناك .

قال سلام) إذ أصل الأول نسلم عليك سلاما وتقدير الثانى سلام عليكم كأن ابراهيم عليه السلام قصد أن يحييهم بأحسن مما حيوه به أخذا بأدب الله تعالى فى قوله تعالى (واذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها) وقد ذكر له وجه آخر فيه دقة غير أنه بأصول الفلاسفة أشبه وهو أن التسليم دعاء للمسلم عليه بالسلامة من كل نقص ولهذا أطلق وكمال الملائكة لا يتصور فيه التجدد لأن حصوله بالفعل مقارن لوجودهم فناسب أن يحيوا بما يدل على الثبوت دون التجدد وكمال الانسان متجدد لأنه بالقوة وخروجه الى الفعل بالتدريج فناسب أن يحيا بما يدل على التجدد دون الثبوت (١) وفيه نظر ، وقوله تعالى (سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون) أى أحدثتم دعاءهم أم استمر صمتكم عنه فإنه كانت حالهم المستمرة أن يكونوا صامتين عن دعائهم فقيل لم يفترق الحال بين إحداثكم دعاءهم وما أنتم عليه من عادة صمتكم عن دعائهم وقوله تعالى (قالوا أجئتنا بالحق أم أنت من اللاعبين) أى أحدثت عندنا تعاطى الحق فيما نسمعه منك أم اللعب أى أحوال الصبا بعد مستمرة عليك وأما قوله تعالى (وماهم بمؤمنين) فى جواب آمنا بالله وباليوم الآخر فلا خراج ذواتهم من جنس المؤمنين مبالغة فى تكذيبهم ولهذا أطلق قوله مؤمنين وأكد نفيه بالباء ونحوه

---

(١) (وفيه نظر) قد أشار السبكى الى هذا الوجه ولم يذكره وقال قصدت تطهير هذا الكتاب منه ويمكن توجيه النظر فيه من وجهين أحدهما أن إبراهيم لم يكن يعلم فى وقت السلام أنهم ملائكة بدليل نص الآية (إذ دخلوا عليه فقالوا سلاما قال سلام قوم منكرون) وثانيهما أنه يقتضى أن يكون الرفع فى تحية البشر بعضهم لبعض غير بليغ وهذا لا يقول به أحد .

(يريدون أن يخرجوا من النار وما هم بخارجين منها) .

وشرطيتها لما مر وظرفيتها لاختصار الفعلية إذ هي مقدرة بالفعل على الأصح .

وأما تأخيره فلأن ذكر المسند اليه أهم كما سبق .

(١) وأما تقديمه فاما لتخصيصه بالمسند اليه كقوله تعالى (لكم دينكم ولي دين) وقولك قائم هو لمن يقول زيد إما قائم أو قاعد فيردده بين القيام والقعود من غير أن يخصصه بأحدهما ومنه قولهم تميمى أنا وعليه قوله تعالى (لافيها غول ولا هم عنها ينزفون) (٢) أى بخلاف خمور الدنيا فانها تغتال العقول ولهذ لم يقدم الظرف فى قوله تعالى (لا ريب فيه) (٣) لئلا يفيد ثبوت الريب فى سائر كتب الله تعالى وإما للتنبيه من أول

---

(١) (وأما تقديمه فاما لتخصيصه بالمسند إليه) الباء داخلة على المقصور كما سبق .

(٢) (أى بخلاف خمور الدنيا) فالمعنى أن عدم الغول مقصور على الكون فى خمور الجنة أو أن الغول مقصور على عدم الحصول فى خمور الجنة وهذا على اعتبار النفى فى جانب المسند إليه أو المسند .

(٣) (لئلا يفيد ثبوت الريب فى سائر كتب الله تعالى) لأنها المعتبرة فى مقابلة القرآن والقصر إنما يكون باعتبار النظير الذى يتوهم فيه المشاركة والمراد أن التقديم يوهم ذلك باعتبار الغالب فيه وإلا فقد يكون للاهتمام به لا للتخصيص .

ومن تقديم المسند لافادة القصر ما ينسب الى على رضى الله عنه :

رضينا قسمة الجبار فينا ... لنا علم وللأعداء مال

وقول الآخر :

لك القلم الأعلى الذى بشباته ... يصاب من الأمر الكلى والمفاصل

الأمر على أنه خبر لا نعت كقوله (١) :

له همم لا منتهى لكبارها وهمته الصغرى أجل من الدهر

وقوله تعالى (ولكم فى الأرض مستقر ومتاع الى حين) (٢) وإما للتفاؤل وإما للتشويق الى ذكر المسند اليه (٣) كقوله :

ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر

(٤) وقوله :

وكالنار الحياة فمن رماد أواخرها وأولها دخان

---

(١) (كقوله : له همم لا منتهى لكبارها . البيت) هو حسان بن ثابت يمدح النبي صلى الله عليه وسلم ولو قال همم له لا منتهى لكبارها لتوهم أن الجار والمجرور صفة والجملة بعده خبر وهو خلاف المقصود لأن الكلام مسوق لمدحه لا لمدح هممه ويصح أن يكون التقديم فى البيت لافادة الاختصاص وهو أبلغ .

(٢) (وإما للتفاؤل) نحو قوله :

سعدت بغرة وجهك الأيام وتزينت ببقائك الأعوام

وقول ابن الرومى فى تهنئة أمير بالمهرجان .

يمن الله طلعة المهرجان كل يمن على الأمير الهجان

(٣) (كقوله : ثلاثة تشرق الدنيا ببهجتها . البيت) هو محمد بن وهيب يمدح أبا إسحاق المعتصم بالله ، وتشرق من أشرق بمعنى أضاء وإنما لم يجعل ثلاثة مبتدا وشمس الضحى وما عطف عليه خبرا لأنه لم يوجد فى كلامهم الاخبار بمعرفة عن نكرة .

(٤) (وقوله : وكالنار الحياة فمن رماد . البيت) هو أبو العلاء المعرى شبه الحياة فى أن أولها وآخرها وهما الصبى والشيب ليسا بشىء وأن وسطها وهو الشباب هو المعتد به بالنار فى حالاتها الثلاث .

(١) قال السكاكى رحمه الله وحق هذا الاعتبار تطويل الكلام فى المسند وإلا لم يحسن ذلك الحسن .

﴿ تنبيه ﴾ : (٢) كثير مما فى هذا الباب والذى قبله غير مختص بالمسند اليه والمسند كالذكر والحذف وغيرهما مما تقدمت أمثلته والفطن اذا أتقن اعتبار ذلك فيهما (٣) لا يخفى عليه اعتباره فى غيرهما .

(١) (قال السكاكى رحمه الله وحق هذا الاعتبار تطويل . . .) وهذا كما فى البيت الأول وكما فى قوله تعالى (إن فى خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولى الألباب) وقول الشاعر :

ثلاثة ليس لها إياب الوقت والجمال والشباب

وقد يكون تقديم المسند المجرد الاهتمام به كقول الشاعر :

سلام الله يامطر عليها وليس عليك يامطر السلام

وقول الآخر :

وليس بمغن فى المودة شافع اذا لم يكن بين الضلوع شفيع

وقد يكون لاظهار التألم كقول المتنبى :

ومن نكد الدنيا على الحر أن يرى عدواً له ما من صداقته بد

(٢) (كثير مما فى هذا الباب والذى قبله . . .) ومنه ما يختص بهما كضمير الفصل وكون المسند فعلا وغير ذلك ثم إن مالا يختص بهما من ذلك لا يلزم أن يجرى فى جميع ماعداهما كالتعريف فانه لا يجرى فى الحال والتمييز وهكذا

(٣) (لا يخفى عليه اعتباره فى غيرهما) من المفعولات ونحوها وسيأتى بعض هذا فى أحوال متعلقات الفعل وكان الأولى ذكر هذا التنبيه فيها .

﴿ انتهى الجزء الأول ويليه الجزء الثانى ﴾

استدراكات

(١) اخترنا فى بيت الفرزدق فى التعقيد (وما مثله فى الناس إلا مملكا) أن تكون جملة أبو أمه أبوه صفة مملكا لاحى وأن تكون جملة يقاربه صفة له بعد صفة وهذا ليكون الضمير المستتر فيها الممدوح والضمير البارز للمملك فيكون الممدوح هو الذى يقارب المملك فيما يمدحه به لأن هذا هو اللائق بشأنهما ويجوز أن تكون جملة يقاربه حالا من الضمير فى أبوه .

(٢) جرينا فى المجاز العقلى على نسبة هذا البيت :

وصيرنى هواك وبى لحيني يضرب المثل

الى ابن البواب كما وجدناه منسوبا اليه فى كتاب دلائل الاعجاز وقد وجدناه فى كتاب الأغانى منسوبا الى محمد بن أبى محمد اليزيدى .

(٣) ذكرنا فى المسنداليه بعض أحوال ذكره اذا كان فاعلا وهى فى الحقيقة من باب الاظهار فى مقام الاضمار والذى نراه أن ذكر الفاعل واجب فى النحو على المذهب المختار فلا يكون لذكره وجوه بيانية تقتضيه لأن هذا إنما يكون بعد جواز حذفه .

﴿ فهرس الخطأ والصواب فى الجزء الأول ﴾

صحيفة	الخطأ	الصواب	الرقم	الخطأ	الصواب
٢	آله	آل	٩٧	أو من جنب	من جنب البعير
٨	المعخخع	المعخع		تعني دفع	قاده اليه
٢٠	الملك	للممالك		أو بعد	جنبه
٢٥	الذين	الذى	١٦٨	ونحن	نحن
٢٩	منها	منهما	١٧٧	وقد عرف	ويمكن تعريف المسند الفعلي
٣٣	جميع من	من جميع		بعضهم المسند	على مذهب السكاكي بأنه
٣٤	ضعنى	ضفنى		السببي الخ	ما يكون غير جملة بأن
٤٠	هـذا	هذه			يكون فعلا مفردا أو اسما
٥٩	مواضيع	مواضع			مفردا نحو قام زيد وعمر
٧٩	وقو	وقول			قائم ويعرف السببي بأنه
٨٤	فكل منهما	ولا يبعد أن			ما يكون جملة علقت على
	غرض مستقل	يكون كل منهما			مبتدإ بعائد لا يكون مسندا
		غرضا مستقلا			اليه فيها فتكون المقابلة
٨٥	وعدوا	حالفوا			بينهما صحيحة .
٩٣	مع	من			
٩٥	واما أن تكون	وإن كانت الى			
	الى غير مذكور	غير مذكور			

فهرس الكتاب

مكتبة ومطبعة
محمد محمود علي صبيح
صاحب ومدير المكتبة المحمودية التجارية
الكائن مركزها العمومى
بميدان الجامع الازهر الشريف بمصر
صندوق بوسته رقم (٥٠٥) مصر
مستعده لتوريد كافة الطلبات
لجميع الجهات بأسرع وقت وأتقن عمل
وبالمكتبة جميع الكتب الأدبية والعلمية النافعة
بأثمان زهيدة جداً مع حسن المعاملة
وللمكتبة بها فهرس بأسماء الكتب يرسل مجانا لمن يطلبه